القيادة العامة لشرطة الشارقة
إدارة مركز بحوث الشرطة

جغرافية جرائم المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة
" باستخدام نظم المعلومات الجغرافية "

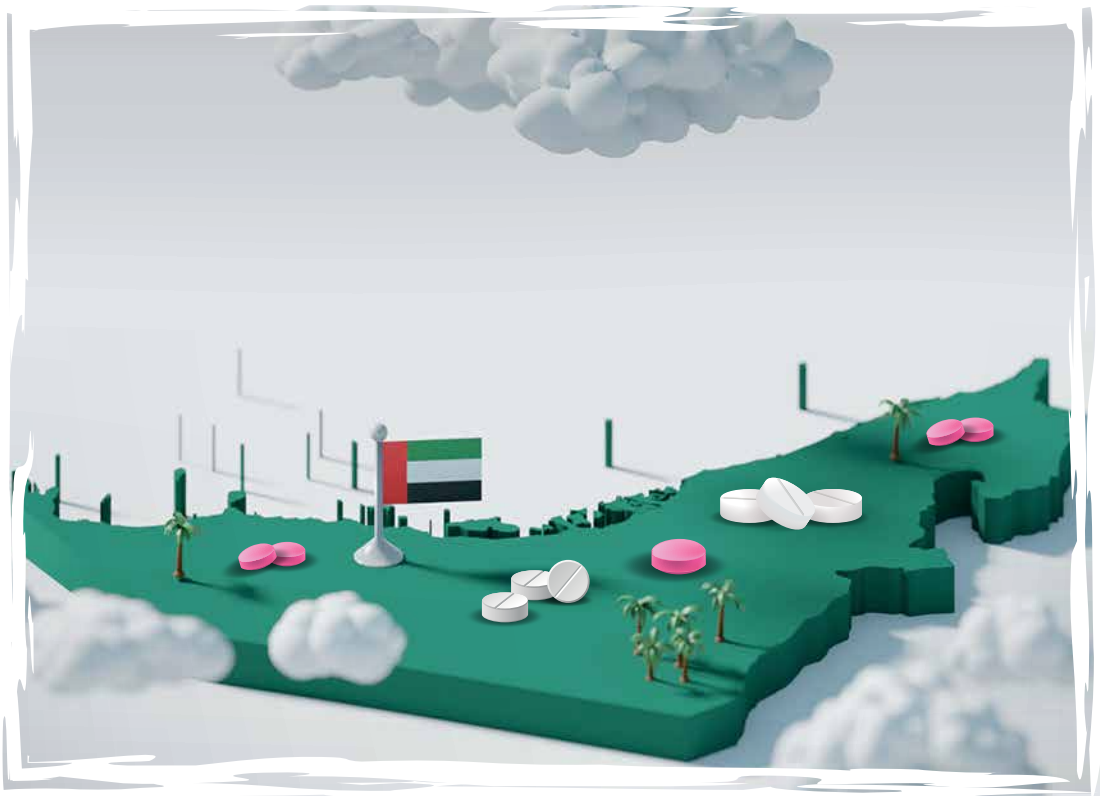

الرائد/ د. سالم محمد النقبي

الإمارات
THE EMIRATES

233
2024

إن عظمة الأمم تقاس برقيها الحضاري وتقدمها العلمي وحسن استثمارها لمواردها لما فيه خير أبنائها، وبما تقدمه للإنسانية من فكر وثقافة وإبداع.

سلطان بن محمد القاسمي

"جغرافية جرائم المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية"

قدمت هذه الرسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الأداب من قسم الجغرافيا

إعداد

الرائد / د. سالم محمد النقبي

2024

النقبي، سالم محمد
345.5350277

ن س. ج

جغرافية جرائم المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية / سالم محمد النقبي ـ الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : مركز بحوث الشرطة، 2024.

- 334 ص. ؛ 24 سم. (اصدارات مركز بحوث الشرطة ؛ 233)
- يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.
- يشتمل على ملاحق.

1. المخدرات – قوانين وتشريعات.
2. الجريمة والمجرمون – الامارات العربية المتحدة.
3. قانون العقوبات – الامارات العربية المتحدة.
4. المخدرات – الجوانب الاجتماعية.
5. مكافحة المخدرات.

أ. العنوان.

ISBN 978-9948-782-94-0

تمت الفهرسة بمعرفة مكتبة الشارقة
مادة الإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها
وليس بالضرورة عن رأي مركز بحوث الشرطة

حقوق الطبع محفوظة لشرطة الشارقة / مركز بحوث الشرطة

الطبعة الأولى 1446هـ - 2024م

ص. ب: 29 ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 5945112 – 009716

E-mail: prc@shjpolice.gov.ae Website : www.shjpolice.gov.ae

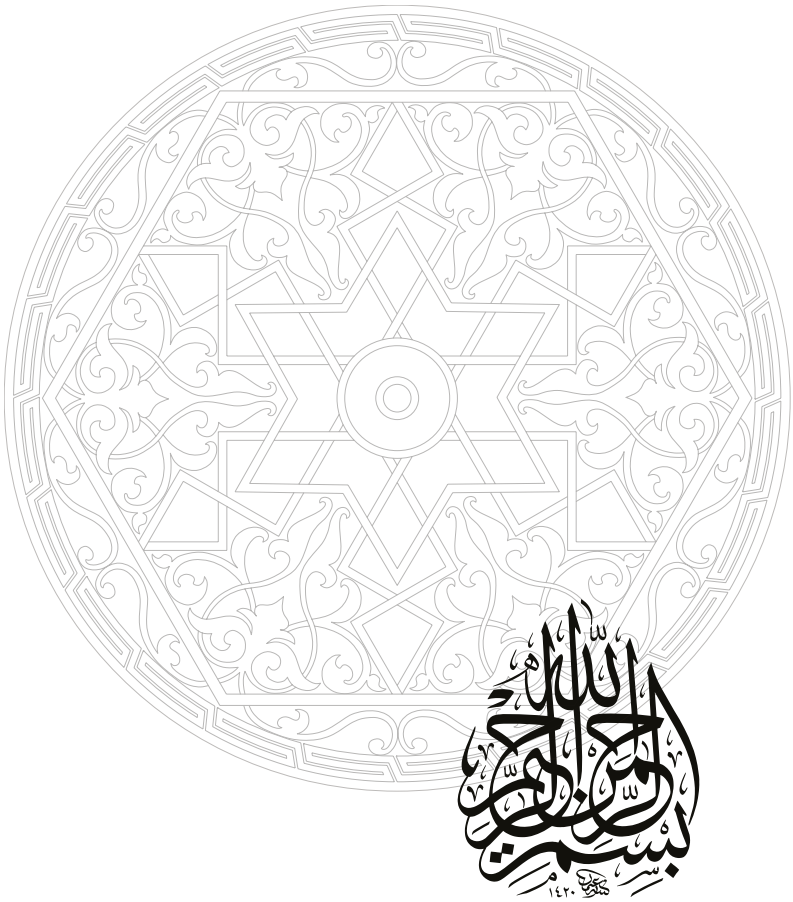

قال تعالى:

الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ

سورة الأنعام / الآية (82)

الخطة الاستراتيجية للقيادة العامة لشرطة الشارقة
2024-2027م

- الرؤيـــــة :

مجتمع آمن وشرطة رائدة.

- الرسالـــة :

نسعى أن تكون شرطة الشارقة رائدة في مجال الأمن من خلال مواهبها المؤهلة، وتسخير التكنولوجيا المتقدمة للحفاظ على النظام العام، وتقديم خدمات شرطية تعزز جودة حياة المجتمع.

- القيـــــم :

1. الإنسانية 2. العادلة 3. الاحترافية.
4. النزاهة والشفافية. 5. التشاركية والتكامل. 6. الريادة والابتكار.

- الأهـداف الاستـــراتيجية :

1. تحقيق الأمن والأمان.
2. تعزيز السلامة المرورية على الطرق.
3. رفع الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث.
4. تعزيز الشراكة المجتمعية وتحسين تجربة المتعامل.
5. توفير خدمات مؤسسية وبنية تحتية رقمية كفؤة وفعالة بأعلى معايير الحوكمة.
6. تعزبز ممارسات الأبتكار والجاهزية للمستقبل.

يقوم مركز بحوث شرطة الشارقة بإصدار ونشر سلسلة من الدراسات في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي.

شـــروط النشـــر

1. الأصالة في مجال العلوم الشرطية والأمنية والتخصصات الأخرى ذات الصلة، وأن تكون الدراسة لم يسبق نشرها من قبل.

2. مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي من حيث الأسلوب والنظرية والمنهج.

3. أن تتضمـن الدراسـة الرجـوع إلـى المصـادر العلميـة الحديثة.

4. أن تكتب الدراسة وتطبع بلغة عربية سليمة ويرفق معها ملخص باللغتين العربية والإنجليزية وألا يقل حجم الدراسة عن أربعين صفحة.

5. يلتزم الباحث بعدم إرسال دراسته إلى أي جهة أخرى للنشر حتى يصل إليه رد المركز وتعطى الأولوية للنشر حسب الأسبقية الزمنية للتحكيم.

6. لا يلتـزم المركز برد أصل الدراسة سـواء تـم نشـــرها أم لا.

7. تخضع الدراسات للتحكيم وتقرر الهيئة العلمية المشرفة على الإصدارات صلاحية الدراسة للنشر بناء على رأي ثلاثة محكمين متخصصين.

هيئة التحرير المشرفة على إصدارات
مركز بحوث شرطة الشارقة :

- المشرف العام : اللواء / عبدالله مبارك بن عامر
  قائد عام شرطة الشارقــة

- رئيس التحرير : العقيد / علي سيف الذباحي
  مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة بالإنابة

- مدير التحرير : العقيد / د. عبدالله محمـد المليـح
  رئيس قسم البحث العلمي
  بمركز بحوث شرطة الشارقة

- الإشراف التنفيذي : المقدم / فهد محمد الحمودي
  رئيس قسم التعاون والدعم العلمي
  بمركز بحوث شرطة الشارقة

- الإشراف الفني : المساعد أول/ أحمد أمين الزرعوني

أعضـاء الهيئـة العلمية المشرفة على إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة:

• العقيد/ د. عبدالله محمـــد المليـــح	رئيس قسم البحث العلمي بمركز بحوث شرطة الشارقة
• العقيد/ د. خليفة يوسف بالحـــاي	إدارة مكتب القائد العام
• العقيد/ د. سيفان علي خليفة سيفان	نائب مدير إدارة الكفاءات بأكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة
• المقدم/ د. عبدالله سيف الذباحـي	رئيس قسم ترخيص الآليات والسائقين بإدارة شرطة المنطقة الشرقية
• المقدم/ د. طارق نصيـب البلوشـي	مدير فرع أمن منفذ خطم ملاحة بإدارة شرطة المنافذ والمطارات
• النقيب/ د. خليفة ناصر الحميري	مدير فرع تحليل الانتاجية بإدارة مكتب القائد العام

تقديم

تمثل مناهج البحث العلمي السبيل الرئيسي لإقامة الحضارات واستباق الأمم. كما أنها تعد الأداة الأولى في تطويع تحديات الحاضر واستشراف المستقبل.

ويعد مركز بحوث شرطة الشارقة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة أحد المراكز البحثية بالدولة والتي تتطلع بدور مهم في رصد كافة الظواهر الاجتماعية والأمنية وبحث أفضل الآليات للاستفادة من إيجابياتها ووأد سلبياتها لضمان استمرار ركب التنمية والتقدم ، كما يقوم المركز من خلال دراساته في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقانونية والأمنية وبالتعاون والتنسيق مع المراكز البحثية الأخرى بالدولة وخارج الدولة بتقديم أفضل الحلول والمقترحات لكافة قضايا المجتمع.

وفي هذا الصدد تتعدد صور النشاط العلمي لمركز البحوث ما بين مؤتمرات وندوات وعقد دورات وحلقات ومحاضرات ومنشورات علمية ، وهو الأمر الذي يسهم بلا ريب في إثراء مجالات الفكر العلمي والأمني المختلفة وتقديم المشورة الفاعلة لمتخذي القرار وتوفير قاعدة علمية متميزة لكافة الباحثين والعاملين في مجالات العمل الاجتماعي والقانوني والأمني المختلفة للنهل منها وتقديم كل ما هو نافع ومفيد للحفاظ على مكتسبات المجتمع وأمنه.

والله ولي التوفيق،،،

اللواء / عبدالله مبارك بن عامر

قائد عام شرطة الشارقة

توطئـــة

في إطار تفعيل دور مراكز البحوث الأمنية ، يصدر مركز بحوث شرطة الشارقة مجموعة من الدراسات والبحوث في مجالات الأمن بمفهومه الشامل بهدف تكوين ثقافة أمنية لدى العاملين في الجهاز الشرطي، ودعم الدور المجتمعي في مجالات مكافحة الجريمة ، كما أنها وفي الوقت ذاته تمُد صاحب القرار الأمني بقاعدة بيانات علمية دقيقة تساعده في اتخاذ القرار السليم.

وتتضمن إصدارات عام 2024م عدداً من الدراسات والأبحاث المتميزة التي جاءت استجابة للتحديات الأمنية والمجتمعية وتصدياً للجرائم المستحدثة وملبية للتوجه الوطني والمؤسسي نحو التميز الاستراتيجي مواكبة للتطورات العالمية والمتمثلة في العولمة وإفرازاتها وتعالج قضايا أمنية وإدارية، بالإضافة إلى موضوعات قانونية واجتماعية.

تناولت هذه الدراسة جغرافية جرائم المخدرات، وجاءت الدراسة في خمسة فصول بين فيها الباحث خطورة جرائم المخدرات ومدى إرتباط هذه الجرائم بالموقع الجغرافي للدولة وتاثير المناخ في تطوير أنظمة الخدمات الأمنية للحد من جرائم المخدرات، نأمل أن تضيف هذه الدراسة كل جديد للمكتبة الأمنية.

العقيد / علي سيف الذباحي
مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة بالإنابة

المحتويـــات

مستخلص 19
تمهيد 23
منطقة الدراسة 24
أهمية الدراسة 27
أهداف الدراسة 27
أسباب اختيار منطقة الدراسة 29
أسباب اختيار الموضوع 30
مناهج الدراسة وأساليبها 30
الدراسات السابقة 32
مصادر الدراسة 33
محتويات الدراسة 35
مصطلحات الدراسة 36

الفصل الأول: العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة فى جرائم المخدرات 57
- تمهيد 57
- أولاً: الموقع والعلاقات المكانية 57
- ثانياً : مظاهر السطح 72
- ثالثاً: خصائص المناخ 75

الفصل الثاني: العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة فى جرائم المخدرات 97
- تمهيد 97
- أولاً: السكان 97
- ثانياً : الخدمات الأمنية 141
- ثالثاً: العمران 147
- رابعاً: شبكة الطرق والمنافذ 155

الفصل الثالث: تطور جرائم المخدرات وتوزيعها بالامارات العربية المتحدة 161
- تمهيد 161
- أولاً: التطور العددى لجرائم المخدرات 161
- ثانياً : تطور كميات المخدرات المضبوطة 165
- ثالثاً: التوزيع الجغرافى لجرائم المخدرات 173
- رابعاً: تطور اعداد مرتكبى جرائم المخدرات وتوزيعهم 176
- خامساً: مؤشرات توزيع جرائم المخدرات ومرتكبيها 179

الفصل الرابع: الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لمرتكبى جرائم المخدرات ومتعاطيها . 189
- تمهيد 189
- أولاً: الخصائص الديموغرافية لمرتكبى جرائم المخدرات 189
- ثانياً : الخصائص الاقتصادية لمتعاطي جرائم المخدرات 211

الفصل الخامس: الأثار المترتبة على جرائم المخدرات بدولة الامارات العربية المتحدة 233
- تمهيد 233
- أولاً: الأثار الأمنية لجرائم المخدرات 233
- ثانياً : الأثار الإقتصادية لجرائم المخدرات 246
- ثالثاً: الأثار الاجتماعية المترتبة على جرائم المخدرات 256
- رابعاً: المواجهة التشريعية لجرائم المخدرات فى الإمارات 259
- خامساً: إستراتيجية مكافحة المخدرات فى الامارات 265

الخاتمة 283
التوصيات 289
الملاحق 303
المصادر والمراجع 313

مستخلص

تناولت الدراسة العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة فى جرائم المخدرات فى الإمارات العربية المتحدة والتي تشمل أهمها الموقع والعلاقات المكانية و الحدود وظواهر السطح و الأحوال المناخية. وتبين الخصائص الطبيعية فى دولة الامارات ساعدت على تطور الظاهرة الإجرامية والتى إنعكست سلباً على أجهزة الخدمات الأمنية، حيث شهدت الدولة إنفتاحاً واسعاً فى شتى مجالات الحياة المختلفة من خلال إستراتيجية موقعها الجغرافى والذى أدى إلى إستحداث مفاهيم متطورة للجريمة وبخاصة جرائم المخدرات، كذلك أدت المساحة الجغرافية وتداخل الحدود الإقليمية إلى صعوبة التصدى للظاهرة الإجرامية من قبل الأجهزة الأمنية ، ولقد لعبت السياسة الدولية دوراً بارزاً فى تطور معدلات الإجرام وبمختلف أنواعه وأساليبه فى منطقة الخليج بصفة عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها:

1. العمل على رفع مستوى الخدمات والرعاية الصحية المقدمة لأفراد المجتمع من أجل سلامتهم وذلك بتوفير عدد كبير من المراكز الصحية.
2. عمل دورات تدريبية للعاملين بالمديريات الخاصة بمكافحة المخدرات وتدريبهم على أساليب مواجهة مشكلات إدمان المخدرات وكيفية الوقاية منها.
3. تصميم البرامج الوقائية والاعلامية الموجهة لتوعية الاسر والنشء والشباب من خطورة مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات.
4. العمل على تطوير برامج علاج المدمنين ووضع الخطط لتطوير تلك البرامج والتي تشتمل على العلاج الطبي والعلاج النفسي والاجتماعي وكذلك التوسع في إنشاء العديد من المؤسسات العلاجية للمدمنين والناقهين من الادمان سواء كانت حكومية أو خاصة.

The Geography of Drug Crimes in the United Arab Emirates "Using GIS"

The study looked at the natural geographical factors affecting drug crimes in the United Arab Emirates, including location, spatial relations, borders, surface phenomena, and climatic conditions. The UAE's natural characteristics have helped develop the criminal phenomenon, which affected the security services negatively. The country has witnessed a wide opening in various spheres of life through its geographical strategic location, which led to the development of sophisticated concepts of crimes, particularly drug crimes. Geographical areas and overlapping territorial boundaries also made it challenging to address the criminal phenomenon by security agencies. International politics has played a prominent role in developing crime rates and its different types and methods in the Gulf region and the United Arab Emirates.

The study concluded with a set of recommendations, most notably:

1. Improving the level of health care and services provided to members of society for their safety by providing many health centers.
2. Conduct training courses for drug control directorates and train them to deal with drug addiction problems and how to prevent them.
3. Designing preventive and information programs to raise awareness of families and youth about the seriousness of drug abuse and addiction.
4. Developing treatment programs for addicts, including medical and psychosocial treatment, and establishing many therapeutic institutions for addicts and convalescents, whether governmental or private.

تمهيد:

الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات الإنسانية منذ القدم، ولا يخلو منها أي مجتمع إنساني، حيث إنها تولد فيه وتستمر معه، ولكنها تختلف في طبيعتها ومفهومها من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر في نفس المجتمع، وذلك بسبب العوامل التي تؤثر فيه سواء كانت عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وكذلك البيئة الثقافية وغير ذلك من مظاهر استمرار المجتمع وتطوره، وبالتالي فإن طريقة مواجهتها تختلف تبعاً لتلك المتغيرات من مجتمع إلى آخر (إبراهيم عبد الرحمن الطخيس، 1983)، ويعد التوجه الجغرافي لدراسة الجريمة هو حجر الزاوية في هذه الدراسة، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنعزل الجغرافيا عن قضايا المجتمع.

إن ظاهرة المخدرات تجتاح العالم بأسره ودولة الإمارات لا تعتبر استثناءً، فقد شن تجار المخدرات حربهم العاتية على المجتمعات العربية بوجه عام والخليجية بوجه خاص مدركين الوضع الاقتصادي في المنطقة والعائد الذي يمكن أن يجنوه في حالة إيقاع أفراد المجتمع، وبخاصة الشباب منهم في شراكهم.

والواقع أن العوامل التي تساعد على انتشار هذه الظاهرة تتداخل وتتشابك ومن الخطأ إرجاعها إلى سبب واحد فمنها ما يعود للدولة ومنها ما يعود للفرد نفسه وللبيئة التي يقطنها، ولعل من أهم هذه العوامل الموقع الاستراتيجي للدولة وقربها من الدول المصدرة والمنتجة للمخدرات، وطول سواحلها، وكذلك أدى تعدد المناطق الجبلية والبحرية إلى تسهيل الأمر على المهربين في إدخال المخدرات إلى الدولة.

وتميز مجتمع دولة الإمارات بالاستقرار في عاداته وتقاليده الاجتماعية القوية، ولكن نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثورة التكنولوجية (بعد ظهور النفط)

وما لازم هذه التغيرات من الانفتاح على العالم الخارجي، وتوافد العمالة الأجنبية إليها وتعدد جنسياتها مصطحبة معها قيمها وعاداتها المغايرة والمسببة للعديد من السلوكيات والانحرافات التي لم تكن موجودة من قبل، بالإضافة إلى تفاقم واستفحال المشكلات التي كانت موجودة والتي بدورها أثرت على اتجاهات الشباب وقيمهم مثل السرقة والاغتصاب وتعاطي المخدرات والكحوليات وغيرها من السلوكيات المنحرفة.

أما الأسباب التي قد تعود للفرد نفسه فهي متعددة منها ضعف الوازع الديني والفراغ وضعف الشخصية التي يسهل التأثير عليها، ومصاحبة أصدقاء السوء والفضول وحب التقليد، كما أن للمشكلات الاجتماعية التي يعيشها الفرد دور في دفعه إلى التعاطي اعتقاداً منه أن المخدرات تساعد في نسيان مشاكله وهمومه، ويعتقد بعض الشباب أن المخدرات تزيد القدرة على الاستذكار والتحصيل والتركيز من خلال بعض المنبهات مثل حبوب (الكبتاجون، الإمفامين)، كما أن عدم الإلمام بمعلومات كافية أو صحيحة عن خطورتها قد يؤدي إلى سلوك إقبال على المخدرات (محمد هاشم عوض، 1992)، وقد يؤثر على أفراد المجتمعات الأخرى التي هي غريبة في عاداتها وتقاليدها عن مجتمعنا، فذلك يتضح حين يسافر الشباب إلى هذه المجتمعات وقد يقعون في شباك تجار المخدرات هناك ويجلبون هذه الآفات إلى وطنهم.

كما أن للمشاكل الأسرية والاجتماعية دوراً كبيراً في الإدمان على المخدرات، فالتفكك الأسري وغياب أحد الوالدين أو كلاهما هو أحد عوامل الانحراف.

منطقة الدراسة:

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة بين دائرتي عرض 22° و 30′ 26° شمالاً وبين خطي طول 51° و 30′ 56° شرقاً، ويكاد مدار السرطان يقسمها إلى قسمين

أحدهما شمالي يطل بسواحله على الخليج العربي وخليج عمان والآخر جنوبي تشترك حدوده السياسية البرية مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان شكل (1) لتشغل أراضي دولة الإمارات بذلك مساحة من الأرض تقدر بنحو 77،700 كم في القسم الشرقي من شبه الجزيرة العربية عند مدخل الخليج العربي، وشأنها شأن بقية دول مجلس التعاون الخليجي فهي تقع على الخليج العربي بساحل طوله 360 كم يمتد من شمال شعم بإمارة رأس الخيمة إلى منطقة السلع في الجهة الشرقية من خور الدويهن وجنوب قطر من الجهة الغربية، وتقع دولة الإمارات بجبهة بحرية أخرى على خليج عمان بامتداد 90كم من دبا الحصن شمالاً إلى خور كلباء جنوباً (جودة حسنين جودة، الإسكندرية، 1998).

وقد أسهم الامتداد الواسع لأراضي الدولة داخلياً في اتصالها منذ القدم بجيرانها في شبه الجزيرة العربية وفي ارتباطها حالياً بطرق برية دولية، ويبلغ طول الحدود السياسية البرية للإمارات نحو 1010 كم تشترك فيها المملكة العربية السعودية بنحو 470 كم أي بنحو 47 % من جملة أطوال الحدود السياسية، بينما تشترك سلطنة عمان بنحو 540 كم بنسبة 53 % من إجمالي أطوال الحدود السياسية للإمارات.

شكل (1) موقع الإمارات العربية المتحدة وأقسامها الإدارية عام 2018م.

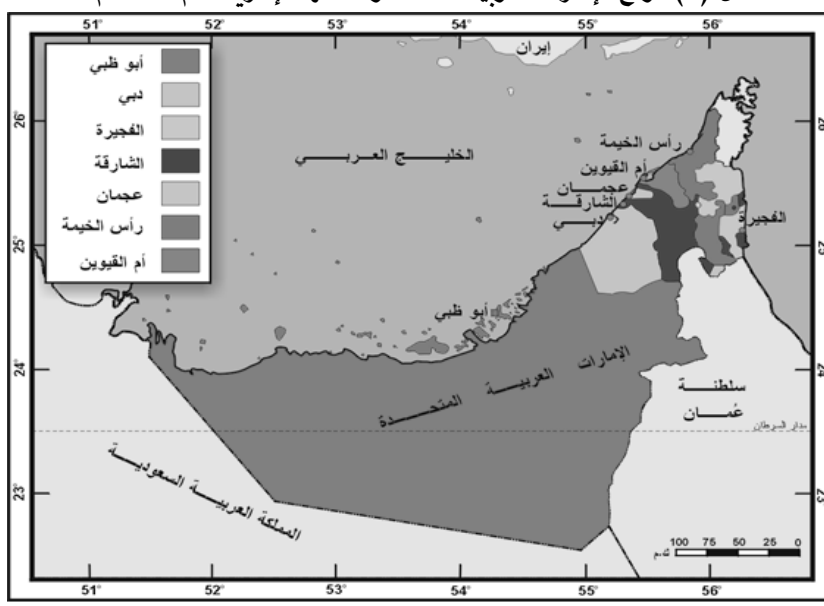

المصدر: أطلس الإمارات الطبوغرافي، خريطة مقياس رسم 1: 50000، عام 2018م.

وقد كان لموقع أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة في شرق شبه الجزيرة العربية وإشرافها على سواحل الخليج العربي وخليج عمان أثر بارز في تعزيز أهميتها منذ فجر التاريخ كحلقة ربط واتصال بين الشعوب المجاورة لها، كما أسهم الموقع الجغرافي لأراضي الدولة في الاتصال التجاري والحضاري بين سكان ضفاف الخليج العربي من جهة وبين السكان في بلاد الهند والسند وسواحل شرق أفريقيا من جهة أخرى، كما كان للموقع الجغرافي أثره الفعال في تشكيل الشخصية الجغرافية المعاصرة لدولة الإمارات والتوجيه الجغرافي للدولة براً وبحراً وجواً.

أهمية الدراسة:

- تعد دراسة جغرافية الجريمة فرعاً جديداً نسبياً في الجغرافيا البشرية.
- يمكن الاستفادة من الدراسة محلياً، وذلك من خلال تجنب الأسباب التي تؤدي إلى زيادة هذا النوع من الجرائم.
- تعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات التي تدرس أبعاد الجريمة على مستوى إمارات الدولة.
- افتقار المكتبة العربية في الإمارات العربية المتحدة إلى دراسات جغرافية تناولت جريمة المخدرات من منظور جغرافي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أبعاد ظاهرة جريمة المخدرات في الإمارات العربية المتحدة، وتنطلق من فرضية أن الجريمة في معدلات متزايدة في دولة الإمارات بصفة عامة، كما تشير لذلك الإحصاءات المتوفرة، والتي تهدف إلى محاولة التعرف على حجمها وملامحها، والتركز على أنماط هذا النوع من الجرائم السائدة خاصة ما يعد منها أكثر انتشاراً وأكثر خطراً على أمن المجتمع واستقراره.

وتأتي هذه الدراسة في ظل تزايد المتناقضات الاجتماعية التي يعيشها الفرد على أرض الدولة نتيجة التطور الجذري والتغيير الاجتماعي وتزايد حجم السكان غير المواطنين وما يترتب عليه من صراعات في القيم والمفاهيم الثقافية المختلفة، والعادات والتقاليد وغير ذلك من عوامل التفكك الاجتماعي الذي يؤدي إلى الانحرافات السلوكية بما يهدد سلامة المجتمع.

وتتحدد أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على التطور الذي مرت به جريمة المخدرات كظاهرة.
- التعرف على العوامل التي تؤثر في توزيع هذه الجريمة بالإمارات.
- التحليل المكاني لتوزيع جرائم المخدرات على مستوى إمارات الدولة .
- إظهار طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجرائم المخدرات بأنواعها المختلفة.
- الكشف عن أكثر أنواع الجرائم الواقعة تحت تأثير المخدرات.
- الوقوف على أحدث اتجاهات الاتجار غير المشروع للمواد المخدرة على مستوى الدولة.
- الوقوف على اتجاهات ومخاطر الاتجار والتهريب من دول الجوار وتهديداتها للدول العربية.
- تحديد ما يشكله الاتجار غير المشروع للمواد المخدرة من مخاطر على الدولة اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً.
- محاولة تطوير السياسة العامة التي تتبعها أجهزة الشرطة المختلفة بالدولة باعتبارها أحد الأجهزة المعنية بمواجهة الجريمة، والتي تعمل جاهدة على حماية أمن المجتمع ووقايته من العوامل الجنائية.

أسباب اختيار منطقة الدراسة:

إذا كانت هذه الدراسة قد اقتصرت على إظهار واقع جريمة واحدة فقط في دولة الإمارات، والاكتفاء بين الحين والآخر بمجرد الإشارة إلى حال الجريمة بصفة عامة على مستوى الدولة، فإن ذلك يرجع لعدة أسباب سوف نسردها تالياً، مع الإقرار بأن ذلك يشكل بلا شك قصوراً وليس تقصيراً في معالجة الظاهرة الإجرامية على النحو الذي يحقق الأهداف القومية المقصودة غالباً من إجراء مثل هذه الدراسات.

وحقيقة الأمر أن الذي دفع الباحث إلى المضي قدماً في إتمام هذه الدراسة في هذا الحيز المكاني الذي ركزت عليه الدراسة (الإمارات العربية المتحدة)، فإذا أخذنا في الاعتبار إمكان إجراء دراسات أخرى مشابهة عن جرائم أخرى على مستوى الدولة، فإن مجموع هذه الدراسات سوف يقدم ما يمكن أن نعتبره أساساً لإجراء دراسة قومية شاملة عن واقع الجريمة وكيفية مكافحتها على مستوى الدولة.

أما بالنسبة للأسباب التي دعت إلى إجراء الدراسة على مستوى الدولة فيمكن بيانها على الوجه التالي:

ما لوحظ من دقة البيانات الواردة عن حجم جرائم المخدرات في الإمارات ضمن التقرير الأمني السنوي الذي تعده الشرطة؛ مما يعطي للدراسة المستندة إليه بعداً واقعياً دقيقاً، وإن كان يفتقر إلى بعض التفاصيل التي نرى ضرورة تغطيتها ضمن التقارير التي تعد مستقبلاً.

افتقار المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة الداخلية إلى الشمولية والاستيفاء للعديد من البيانات الجوهرية التي تخدم مثل هذه الدراسات.

معايشة الباحث اليومية لواقع الجريمة بصفة عامة وجرائم المخدرات بصفة خاصة، وملامسته حجمها وتطورها، ومساهمته في مكافحتها بشكل أو بآخر، بحيث باتت الجريمة والبحث عن طرق التصدي لها هما شغله الشاغل؛ حيث كانت وما زالت الجريمة على مستوى الإمارات واقعاً نعيش فيه وظاهرة نرصد كل ما يتاح من إمكانيات للتصدي لها.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- رغبة الباحث في دراسة موضوع جريمة المخدرات على مستوى دولة الإمارات لكون عمله في سلك الشرطة وفي مجال التخصص.
- قلة الدراسات المطروحة في هذا المجال على الرغم من أهميته وفاعليته وتأثيره في جميع جوانب التنمية البشرية، وبخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- اعتبار موضوع الدراسة أحد الموضوعات التطبيقية والنفعية للبحوث الجغرافية، وهو أحد الاتجاهات الحديثة التي تركز عليها الجغرافيا في الفترة الأخيرة وخصوصاً تلك التي تعكس الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع حيث تعالج الجغرافيا نوعاً جديداً من المشكلات.

مناهج الدراسة وأساليبها:

أما عن مناهج الدراسة فهي: المنهج التاريخي، وذلك من خلال دراسة البعد الزمني للجرائم بمختلف أنواعها في ضوء التغير الذي يحدث في عوامل توزيعها،

والمنهج الموضوعي والمنهج الإقليمي من خلال دراسة الجرائم المختلفة في إطار مكاني محدد بدولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضاً المنهج السلوكي للتعرف على الخصائص الديموغرافية لمتعاطي المخدرات كدراسة حالة من حيث الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والجنسية، كما تم استخدام بعض الأساليب الكمية، وأهمها:

المنهج الكارتوجرافي: بما أن الخريطة هي أداة مهمة جداً في علم الجغرافيا بصفةٍ عامة فقد لجأ الباحث لتمثيل ظواهر البحث من خلال استخدام نوعين من برامج الحاسوب والتي تمت على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمت باستخدام برنامج الأوتوكاد والخاص بعملية رسم منطقة الدراسة من على الخرائط التي تم الاعتماد عليه.

المرحلة الثانية: استخدام نظم المعلومات الجغرافية من خلال برنامج ARC MAPE وذلك لإخراج الخريطة جغرافياً بما يتناسب والتوزيعات المختلفة التي تمت عليها.

المنهج الوصفي التحليلي: والذي استخدم في تقويم الظاهرة وتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها، حيث يتم فحصها وتحليلها لاستنتاج الأرقام والمعلومات الصحيحة لعمل ربط وتحليل لها.

المنهج الكمي: حيث تم استخدام هذا الأسلوب الإحصائي في كافة مراحل هذا البحث وتحليل كافة الأرقام التي تم التوصل إليها وربطها جميعاً ثم رسم صورة دقيقة لوضح الجريمة الراهن بالدولة وذلك باستخدام الطرق الإحصائية في دراسة الجريمة بعد الدراسة الوصفية المستفيضة من أجل إظهار مستويات الجريمة وتوزيعها والعلاقات بينها وبين العوامل الأخرى.

الدراسات السابقة:

تتكون الدراسات السابقة في مجملها من الرسائل العلمية والندوات التي تناولت موضوع الدراسة من أهمها:

- محمد مدحت جابر (1987)، الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- محمد مدحت جابر (2002)، مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 30، العدد 1، الكويت.
- سامية حسن الساعاتي (1983)، الجريمة والمجتمع، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية.
- أحمد علي إسماعيل (1995)، دراسات الجريمة في جغرافية المدن، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.
- علاء الدين الحسيني راضي (1995)، جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.
- محمد محمد زهرة (1995)، جغرافية الجريمة مجالها مناهجها ومحتواها، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.
- محمد نور إبراهيم السبعاوي (1995)، الإسهامات الكارتوجرافية وطرق القياس الإحصائي والكمي لظاهرة الجريمة، الندوة العليمة عن جغرافية الجريمة، القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.
- عبد الرحمن عبد الله بدوي (2003)، التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- ناصر بن متعب محيا (2003)، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

مصادر الدراسة:

1. بيانات من مصادر حكومية وأهمها:

- الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية، النشرة الإحصائية الشهرية لجرائم المخدرات، الإمارات العربية المتحدة، 2016م.
- وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء.
- التقرير السنوي للإدارة العامة لشرطة كل إمارة على حدة، السنوات قيد الدراسة.
- دائرة التخطيط والاقتصاد، تعداد السكان، ديسمبر 2016م.
- الكتاب الإحصائي السنوي، الإمارات العربية المتحدة.
- وزارة الداخلية، الإدارة العامة للبحث الجنائي.
- وزارة الداخلية المجموعة الإحصائية السنوية السابعة والعشرين لعام 2016م.
- المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل 2016م.

إحصاءات الشرطة وهي الإحصائيات المأخوذة عن السجلات والملفات الرسمية لإدارات الشرطة المختلفة وتحتوي على الحركة اليومية أو الأسبوعية والسنوية لعدد الجرائم المختلفة وأنواعها وتوزيعها الجغرافي والزمني وعدد المجرمين وخصائصهم الديموغرافية من حيث العمر والجنسية والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والحالة المادية وغيرها، وتعتمد تفاصيل هذه البيانات وشموليتها على نوعية النظام الإحصائي المعمول به داخل الجهاز الشرطي.

إحصاء القضاء وتشمل إحصاءات قضاة التحقيق أو النيابة العامة، والمحاكم الجنائية على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتعرض في هذه الإحصاءات تفاصيل القضايا والدعاوى الجنائية ومرتكبيها، وذلك من حيث العدد والأحكام الصادرة وأنواعها ومدتها وصفات المحكوم عليهم.

إحصاءات المؤسسات العقابية والإصلاحية وتحتوي هذه الإحصاءات على عدد نزلاء المنشأة الإصلاحية وأنواع الأحكام الصادرة ضدهم وأنواع الجرائم التي ارتكبوها وعدد المرات التي تم سجنهم فيها وعدد المفرج عنهم وعدد المبعدين عن الدولة، بالإضافة إلى خصائص هؤلاء النزلاء من العمر والمستوى التعليمي، والاقتصادي، والحالة الاجتماعية، ودوافع ارتكاب الجريمة، كما تشمل البرامج التي تقوم بها إدارة هذه المؤسسات من حيث التدريب والتأهيل والترقية وعادة ما تكون هذه الإحصاءات وجهة الباحثين الاجتماعيين في مجال الجريمة ومكافحتها حيث يتم جمع هذه البيانات من المصدر الرسمي للإدارة أو من خلال الاستبيان أو المقابلة الشخصية أو المشاهدة.

2. الخرائط والصور الفضائية:
   - الخرائط الطبوغرافية والتفصيلية لمنطقة الدراسة.
   - صور فضائية لدولة الإمارات والإمارات التابعة لها.
   - مركز الإمارات للأنظمة الالكترونية والمعلومات– مركز البيانات المكانية.
3. الدراسة الميدانية:
   - القيام بعدة زيارات ميدانية للعديد من مراكز الشرطة والدفاع المدني والمنافذ ومكاتب الخارجية، وشملت الزيارات الإدارة العامة للمؤسسات العقابية، قسم المتابعة اللاحقة بإدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية.

- توزيع استمارات نموذج استبيان على عدد من المعالجين بمركزي الشارقة ودبي لتحليل الخصائص الديموغرافية للمتعاطي نفسه من حيث الجنس والعمر والحالة الاجتماعية.

محتويات الدراسة:

تقع الدراسة في خمسة فصول بيانها كالتالي:

يتناول الفصل الأول دراسة العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في جرائم المخدرات في الإمارات العربية المتحدة والتي تشمل الموقع والعلاقات المكانية والحدود وظاهرات السطح والأحوال المناخية، وتأتي دراسة الفصل الثاني عن العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في جرائم المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتناول هذا الفصل الخصائص البشرية وعلاقتها بالخدمات الأمنية، وتتمثل في سكان دولة الإمارات من حيث التطور العددي والتوزيع والكثافة وخصائص السكان، ومراكز العمران حسب توزيعها وأحجامها، وشبكة الطرق وعلاقتها بالأمن، أما الفصل الثالث فموضوعه تطور جرائم المخدرات وتوزيعها بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتناول التطور العددي لجرائم المخدرات، وتطور كميات المخدرات المضبوطة، وتوزيع جرائم المخدرات على مستوى إمارات الدولة، بالإضافة إلى تطور أعداد مرتكبي جرائم المخدرات وتوزيعهم، ويدرس الفصل الرابع الخصائص الديموغرافية لمرتكبي جرائم المخدرات من حيث الجنسية، التركيب العمرى والنوعي، الحالة الاجتماعية والتعليمية والتركيب المهني، وأخيراً يتناول تحليل البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية، ويختص الفصل الخامس بدراسة الآثار المترتبة على جرائم المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة حيث تناول أولاً: الآثار الأمنية لجرائم المخدرات، وثانيا: الأثار الاقتصادية لجرائم المخدرات، ثالثاً:

الآثار الاجتماعية المترتبة على جرائم المخدرات، رابعاً: المواجهة التشريعية لجرائم المخدرات في الإمارات، خامساً: استراتيجية مكافحة المخدرات في الإمارات، وتذيلت الدراسة بالخاتمة، وتتناول أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

مصطلحات الدراسة:

الجريمة:

عرفت المجتمعات البشرية الجريمة مند أقدم العصور بوصفها من أخطر الظواهر الاجتماعية في كل المجتمعات البشرية، وينظر للمجرمين على أنهم فئة مرفوضة اجتماعياً بسبب ما تلحقه جرائمهم بالمجتمع من أضرار تطال أمنه واستقراره، وتختلف النظرة للجريمة من مجتمع إلى آخر، فالفعل الذي يعد سلوكاً إجرامياً في مجتمع ما، قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر.

من هنا صار ينظر للفعل الإجرامي على أنه فعل يتحدد بحدود الزمان والمكان، والجريمة تصبح مشكلة خطيرة تهدد أمن الفرد واستقراره عندما تطغى وتصبح بالنسبة للكثير من أفراد المجتمع الوسيلة الوحيدة والممكنة لكسب العيش، وفي مثل هذا الموقف تصبح الجريمة فعلاً مضاداً يطال بأضراره الفرد والمجتمع.

كما أن كثرة السكان بمجتمع ما قد تدفع الأفراد لممارسة السلوك الإجرامي لكسب العيش بالسبل السهلة والفرد في المدينة الكبيرة مثلاً يستطيع أن يسرق أو يقتل وذلك لقلة وجود من يعرفه فيحقره، أما في الريف فان الشخص الريفي تربطه علاقات اجتماعية وطيدة.

والجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية عاصرت جميع المجتمعات قديماً وحديثاً، المتقدمة منها والنامية، وتأثرت الجريمة بكافة المعطيات المحيطة بها واختلفت باختلاف العصر في المجتمع ذاته وقد أدت التغيرات التي مرت بها المجتمعات المختلفة من أحداث اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية إلى إحداث تغير وتطور في كم ونوع ومعدلات الجريمة.

إن البيئة المحيطة بالفرد سواء المتمثلة في الأسرة أو الخارجية المتمثلة في البيئة الاجتماعية إنما هي الأساس الذي يستقى منه الفرد أنماط سلوكه، ويحدد على أساسها ميوله واتجاهاته، فالفرد لا يولد شريراً ولا جشعاً، فالانحراف لا يرجع إلى نقص في طبيعة الفرد أو إلى نزعات داخلية في نفسه البشرية، وإنما يرجع إلى نقص في البيئة وعدم تهيئة الجو النفسي والمناخ الملائم للتربية والتوجيه أو الرعاية بصورة سليمة.

كما يختلف مفهوم الجريمة من بيئة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى حيث إن لكل بيئة ولكل جماعة قيمها التي تغرسها في الفرد الذي ينتمي إليها ويتمسك بها كجماعة مرجعية لها تقاليدها وعاداتها التي يتمسك بها الفرد الذي ينتمي إليها.

التعريف القانوني للجريمة:

حدد القانونيون في تعريفهم للجريمة الركنين الأساسيين للقانون الجنائي، المادي والمعنوي كركنيين أساسيين في تحديد العقوبة المترتبة على الفعل الإجرامي (حاتم عبد القادر هلاوي، 1998)، وتتميز المصطلحات القانونية بين الضرر والجريمة، فالجريمة بالمفهوم الاصطلاحي القانوني هي أي انتهاك للقانون الجنائي وتعد عدواناً ضد المجتمع، أما الضرر فيعد انتهاكاً للقانون المدني ويعد عدواناً موجهاً ضد الفرد،

وتأسيساً لذلك فإن رد الفعل القانوني إزاء الضرر هو التعويض والذي لا يعد عقاباً، أما رد الفعل تجاه الجريمة فهو العقوبة (نبيل محمد توفيق السمالوطي، 1983).

الجريمة في الشريعة الإسلامية:

تعرف الجريمة في الشريعة الإسلامية على أنها محظورات شرعية نهى الله تعالى عنها، والمحظورات هي إما إتيان فعل محرم معاقب على فعله، وإما ترك فعل مأمور به، والنص على مصطلح " شرعية " يشير إلى أن الشرعية هي التي تحرم بعض الأفعال أو الامتناع عن بعض الأعمال، وحتى تكون هناك جريمة يجب أن يكون هناك نص شرعي ينهي عن الفعل أو الترك، ولا يعد الفعل أو الترك جريمة إلا إذا رتبت الشريعة على الفعل أو الترك عقوبة، فإذا لم تكن هنالك عقوبة، فلا جريمة بالمعنى الشرعي (السمالوطي، 1983).

جغرافية الجريمة:

يرجع الفضل في ظهور مفهوم جغرافية الجريمة الذي يرتكز على الإحصاء الجنائي للعالمين البلجيكي (كتيليه) والفرنسي (جيري)، ومفاد هذا المفهوم هو وجود تخصص الإجرام حسب التباين الإقليمي للجريمة، ومن ثم فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ظاهرة الإجرام من ناحية، وبين الموقع الجغرافي واختلاف أحوال فصول السنة وتأثيرها على الجريمة ناحية أخرى، ولفتت النظرية الجغرافية أنظار الباحثين كماً ونوعاً، إلى أهمية الظروف الطبيعية في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية، باعتبارها أحد العوامل البيئية التي تشكل عاملاً من العوامل المؤثرة في الدفع إلى الجريمة، (محيا، ناصر بن متعب، 2003).

كذلك تبدأ دراسة كثير من فروع العلم بالتعريف، وإذا كانت الجغرافية حتى الآن ليس لها تعريف ثابت، برغم قدمها، ورسوخ العديد من فروعها فان الأمر بالنسبة لجغرافية الجريمة، وحداثة الاهتمام بها يصبح أصعب، إلا أن بعض الباحثين أعطى بعض التعريفات لجغرافية الجريمة:

أ. هي ذلك النوع من الجغرافية الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية. (زهرة محمد محمد، القاهرة، الجمعية الجغرافية 1995).

ب. هي موضوع فرعي من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار دائماً البعد المكاني. (محمد مدحت جابر، 2002).

ويتبين لنا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف جغرافية الجريمة، ولكن معظم التعريفات التي تناولها العلماء كانت تركز على البعد المكاني في محاولة لتعريفها.

التطور التاريخي لجغرافية الجريمة:

بدأ الاهتمام بدراسة الجريمة من قبل علماء الاجتماع ثم علماء الجغرافيا في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وكان من الدراسات الأولى الرائدة في هذا المجال ما ظهر في فرنسا، حيث أجرى "جيري" الذي كان مديراً لإدارة شؤون الجريمة بوزارة العدل الفرنسية في الفترة من 1821–1835، دراسة قسم فيها فرنسا إلى خمسة أقاليم متميزة في مجال الجريمة وقد درس الجريمة في فرنسا خلال الفترة 1825–1830وصنفها إلى

جرائم ضد النفس وأخرى ضد الممتلكات، وتضمنت دراسته عدداً من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار مرتكبي الجرائم،(أحمد على إسماعيل.1995).

وبعد ذلك التاريخ زاد الاهتمام بجغرافية الجريمة وتوالت الدراسات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الغربية، وظهرت في عام 1967 في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة لعدد من التجمعات المبعثرة لمرتكبي الجرائم في مدن الصفيح، وفي دراسة أجراها هربرت عام 1976، لاحظ أن بعض مناطق مدينة كاردف في ويلز تسهم في نسبة المجرمين صغار السن بشكل غير متناسب، ولذا درست كافة الجوانب البيئية وأيضاً ما يتفق مع المنهج الجغرافي الحديث من حيث التركيز على القيم والاتجاهات في هذه المناطق. (محمد مدحت جابر، 1995).

العلاقة بين الجغرافية والجريمة:

ولقد دأب الباحثون خلال دراستهم عن الجريمة محاولة البحث عن علاقة بين الجريمة وعناصر البيئة الطبيعية وشملت هذه العناصر البيئة والتضاريس والموقع والمناخ وحظي هذا الأخير بالكم الأكبر في أدبيات علم الجريمة التي سارت في هذا الاتجاه. (محمد مدحت جابر، 1995).

لذلك يتعامل علم الجغرافيا مع الجريمة على أساس أنها ظاهره بشرية تحدث في كل مكان، لذا فانه يقوم بتوزيع هذه الظاهرة، ثم يحاول البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التوزيع وتقسيمها وتوزيعها على الخرائط وتتبع أصولها مع بعضها البعض.

وبالتالي فالاتجاه الجغرافي في تفسير الظاهرة الإجرامية لم يقتصر على دراسة الوقائع الجغرافية الطبيعية، ومدى تأثيرها في الجريمة والسلوك الإجرامي، بل امتدت لتشمل عوامل أخرى بشرية أثرت في الجريمة كماً ونوعاً كمعدلات النمو السكاني وحجم

السكان ودرجة التزاحم والعشوائيات والخصائص الديموغرافية للسكان وغيرها، وهذا ما يميزه عن الاتجاه الايكولوجي في دراسة الجريمة الذي يستخدم الخرائط في التحليل الإحصائي الموقعي لكتلة الجريمة وعلاقة ذلك بالظروف المادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بها المناطق الإجرامية.(محيا، 2003). والحقيقة أن الجريمة وإن كانت مشكلة وظاهرة عالمية إلا أنها لم تحظَ بالدراسة والاهتمام إلا في عهد قريب.

تصنيف الجرائم:

هناك العديد من تصنيفات الجرائم ومنها ما يلي:

❖ **الجريمة من حيث جسامتها: (الجنايات والجنح والمخالفات)**

وفقاً لهذا التقسيم تعد الجريمة جناية أو جنحة أو مخالفة على حسب العقوبة التي رصدها المشرع لها، فالجنايات يرصد لها المشرع العقوبة الأشد، بينما الجنح عقوبتها أخف من الجنايات، أما المخالفات فعقوبتها أخف من الجنح والجنايات.

❖ **الجريمة بالنظر إلى نوع النتيجة المترتبة عليها: (جرائم ضرر وجرائم خطر)**

وفقاً لهذا الاعتبار ينظر إلى الأثر الذي تحدثه الجريمة في العالم الخارجي، فإن اقتصر على مجرد الخطر ولو لم يعقبه ضرر كانت الجريمة جريمة خطر، وإن ترتب على السلوك ضرر ما كانت الجريمة جريمة ضرر، مثال النوع الأول الشروع في ارتكاب جريمة ما، ومثال النوع الثاني جريمة القتل.

الجريمة من حيث وحدة أو تعدد النتيجة الإجرامية: (الجرائم البسيطة والجرائم متعددة النتائج) فإذا كان المشرع يكتفي باعتبار الجريمة قائمة أن تترتب عليها نتيجة واحدة فإن الجريمة في هذه الصورة توصف بأنها بسيطة، وعلى العكس إذا كان المشرع

يتطلب لقيام الجريمة أكثر من نتيجة فإن الجريمة في هذه الحالة توصف بأنها متعددة، مثال الأولى جريمة القتل، والاعتداء على سلامة الجسم، ومثال الثانية جريمة الاعتياد على الفجور والدعارة.

❖ **الجريمة بالنظر إلى فاعلها: (جرائم الفاعل الواحد والجرائم المشتركة)**

إذا كان المشرع يكتفي لقيام الجريمة بوجود فاعل واحد لها فإن الجريمة هنا توصف بأنها جريمة فاعل واحد مثل جريمة القتل والسرقة، أما إذا اشترك في الجريمة أكثر من شخص توصف في هذه الحالة بأنها جريمة الفاعل المتعدد، مثل جريمة الاتفاق الجنائي والاتجار بالمواد المخدرة.

جرائم إيجابية وأخرى سلبية: تقسيم الجرائم إلى إيجابية وجرائم سلبية، فالفعل الإيجابي للقانون كالقتل والسرقة والضرب والاغتصاب يعد جريمة إيجابية، أما الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون كالامتناع عن التبليغ عن الجرائم أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على الشخص فإنه يعد سلبية.

جرائم عمدية وغير عمدية: الجريمة العمدية هي التي يتعمد الجاني ارتكابها وبعبارة أخرى هي الجريمة التي يتوافر فيها الجنائي، أما الجرائم غير العمدية فهي التي لا يتوفر هذا القصد مثل القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ.

تقسيم الجرائم وفقاً للاستمرارية: تقسيم الجرائم إلى جرائم وقتية ومستمرة والجريمة الوقتية هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت معين، وتنتهي بمجرد ارتكابها كالقتل والتزوير، أما الجريمة المستمرة فهي تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل جريمة خطف الأطفال أو سرقة تيار كهربائي.

تقسيم الجرائم وفق موضوع الضرر: تقسيم الجرائم إلى جرائم ضارة بالمصلحة العامة كجرائم أمن الدولة وجرائم ضارة بالأفراد كالقتل والسرقة.

المخدرات:

❖ **التعريف اللغوي للمخدرات:**

تعد المخدرات من العقاقير المخدرة، ولفظ المخدرات يحتاج إلى إيضاح من الناحية اللغوية (خدر واختدر وتخدر، والخادر هو الفاتر الكسلان، والخدر تشنج يصيب العضو فلا يستطيع الحركة) فالخدر هو الستر والتظليم والتعتيم والغموض والفتور والكسل (المرواني، 1413هـ).

والمخدر عند الإمام القرافي: «هو المفسد والمشوش للعقل مثل الحشيش والأفيون»، وعند الإمام الخطابي: ما يغيب العقل دون الحواس، والمفتر من التفتر، فيقال فتر عن العمل أي انكسرت حدته، ومن هذا المعنى يوضح عبد الله الطيار أن المفتر مأخوذ من التفتر والافتقار، وهو ما يورث ضعفاً بعد قوة، وسكوناً بعد حركة، واسترخاءً بعد صلابة، وقصورًا بعد نشاط.

❖ **التعريف الاصطلاحي للمخدرات:**

هي مواد كيماوية أو عضوية تصيب من يتعاطاها بالكسل والخمول وتشل فكره وعقله ونشاطه.

❖ **التعريف القانوني للمخدرات:**

لم تضع القوانين الوضعية تعريفاً محدداً للمخدرات، كما أن المواد المخدرة تختلف من قانون إلى آخر ومن ثقافة بلد إلى ثقافة بلد آخر.

ولقد عرفت بأن " المخدرات مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها أو زراعتها أو تصنيعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك، وتشمل هذه المواد: الأفيون ومشتقاته، والحشيش، وعقاقير الهلوسة والكوكايين والمنشطات، ولكن لا تصنف الخمور والمهدئات والمنومات ضمن المخدرات على الرغم من أنها مع الاستمرار في استعمالها بشكل خاطئ وبدون وصفة طبية تسبب الإدمان"، ومن هذا المنطلق نلاحظ أن جميع قوانين المخدرات في العالم حرمت استيراد، أو تصدير أو نقل أو زراعة أو إنتاج أو تملك أو حيازة أو الاتجار بهذه المواد المخدرة.

المخدرات: "مجموعة من العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لمتعاطيها إما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي، أو بإبطاء نشاطه أو بتسببها للهلوسة أو التخيلات، وهذه العقاقير تسبب الإدمان وينجم عن تعاطيها الكثير من مشاكل الصحة العامة والمشاكل الاجتماعية، ونظراً لإضرارها بالفرد والمجتمع فقد قام المشرع بحصرها وحظر الاتصال بها مادياً أو قانونياً إلا في الأحوال التي حددها القانون وأوضح شروطها."

❖ **تعريف المخدرات إجرائيًا:**

تعرف «بأنها أي مواد طبيعية أو مصنعة تحتوي على عناصر مخدرة أو مسكنة أو منبهة أو مهلوسة، تستخدم عادة لتحقيق أغراض طبية، وفي حالة استخدام هذه المواد لتحقيق أغراض غير طبية فإنها تؤدي إلى التعود على تعاطيها أو الإدمان عليها، ما يؤثر سلبًا في صحة الفرد والمجتمع ماديًا واجتماعيًا ومعنويًا وأمنيًا.»

❖ **التمييز بين عقاقير الإدمان وعقاقير التعود (العادة):**

أ. عقاقير الإدمان:

- خواص العقاقير التي تسبب الإدمان هي: رغبة قوية وملحة لاستمرار تعاطي العقار والحصول عليه بأي وسيلة.
- الميل إلى زيادة الجرعة (كمية المخدرات المتناولة).
- اعتماد الحالة النفسية والعضوية للمدمن على تأثيرات العقار وفي حالة عدم أخذ الجرعة المعتادة تظهر عليه علامات انسحاب العقار وهي أعراض مرضية مؤلمة.
- التأثير الضار على الفرد والمجتمع.

ب. عقاقير العادة:

خواص العقاقير التي تسبب التعود هي: رغبة قوية، ولكنها غير ملحة لاستمرار تعاطي العقار والتي تشعر المتعاطي بالرضا.

- عدم الميل إلى زيادة الجرعة أو من الممكن زيادتها بنسبة ضئيلة.
- اعتماد الحالة النفسية إلى حد ما على تأثير العقار ولا توجد أعراض مرضية مميزة نتيجة الامتناع عن التعاطي.

- التأثير الضار على الفرد والمجتمع، ومن أمثلة عقاقير العادة الحشيش وعقار أل. أس. دي.

المخدرات هي التخدير الجسمي والعقلي والعاطفي وتكسيل الجوارح عن العمل الطبيعي اللائق بالإنسان السوي القويم: السائر على الصراط المستقيم في حياته، والمخدرات هي من الضارات المهلكات فتدميرها للبشرية يعادل الحروب العسكرية إن لم يكن أكثر فتكا وتأثيرًا وهو ما كان دافعًا لإعداد هذه الدراسة.

❖ **أنواع المواد المخدرة:**

يلزم في البداية التعرف على أنواع المواد المخدرة سواء الطبيعية أو المصنعة وما تشكله من تهديدات على المجتمعات المختلفة ومنها منطقة الدراسة، تختلف معايير تصنيف المواد المخدرة بوجه عام، وليس هناك تصنيف متفق عليه بين الباحثين، لكن أهم المعايير التي يقوم عليها تصنيف هذه المخدرات يأتي بحسب اللون، أو من حيث درجة تأثيرها على جسم الإنسان، أو تبعًا لدرجة خطورتها، أو من حيث صلتها بظاهرة الإدمان. شكل (2).

أولاً: تصنيف المخدرات من حيث اللون

1. بيضاء: مثل الهيروين والكوكايين.
2. سوداء: مثل الأفيون الخام والحشيش.

ثانياً: تصنيف المخدرات من حيث درجة تأثيرها على جسم الإنسان

1. مخدرات مسببة للنشوة ومخدرات مهدئة للحياة العاطفية: وتشمل: (الأفيون، ومشتقاته، والمورفين، والهيروين والكوكايين).
2. مخدرات تسبب الهلوسة مثل: (الميسكالين، والبلازون).
3. المسكرات مثل: (الغول والبنزين)، والمنومات مثل: (الكلورال والباربيتورات).

ثالثاً: تصنيف المخدرات من حيث درجة خطورتها

1. المخدرات الكبرى: وهي التي لها خطورة كبيرة عند استخدامها والإدمان على تعاطيها مثل: (الأفيون والمورفين والكوكايين والهيروين والحشيش).
2. مخدرات ومؤثرات عقلية صغرى: وهي الأقل خطورة عند استخدامها وهي في الأصل العقاقير التي أنتجت من أجل أغراض طبية وعلمية، إلا أن إساءة استخدامها من حيث الكمية يجعلها من المواد الخطرة، مثل: (المنبهات والمنومات والمسكنات).

رابعاً: تصنيف المخدرات من حيث صلتها بظاهرة الإدمان

1. مخدرات تسبب تبعية جسدية.
2. مخدرات تسبب اعتمادًا نفسيًا فقط مثل: (الامفيتامينات، والحشيش، والقات، وعقاقير الهلوسة).
3. مخدرات تسبب تبعية جسدية ونفسية مثل:(أوراق الكوكا والأفيون ومشتقاته، الهيروين والكوكايين

شكل (2) المخدرات أنواعها وتأثيرها*

* من إعداد الباحث.

* من إعداد الباحث.

* في بريطانيا يعاقب السائق إذا كانت نسبة المواد المخدرة في دمه 80 مجم، أما في باقي البلدان فيؤاخذ إذا كانت النسبة 50 مجم، وتعتبر قيادة السيارات امتيازاً تمنحه الدولة للمواطن وليست حقاً،

- 48 -

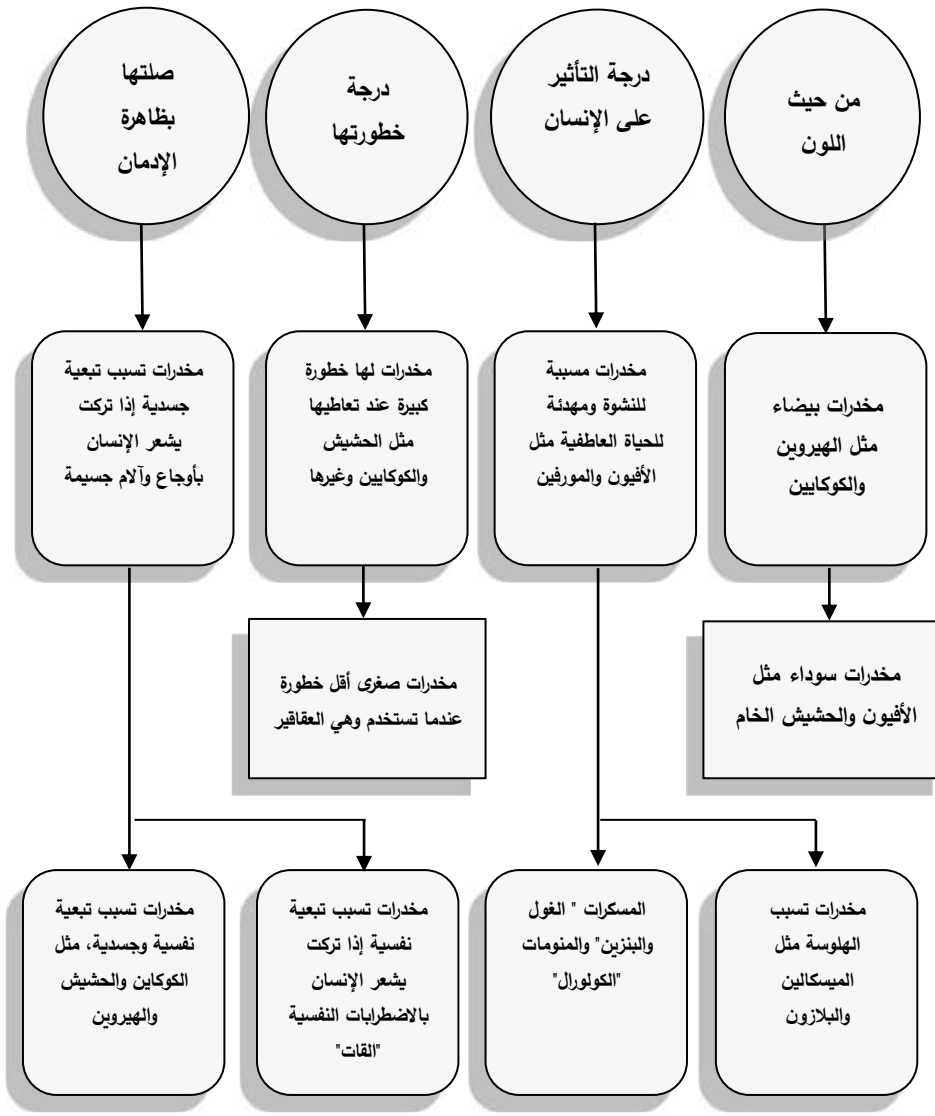

خامساً: يمكن توضيح تصنيف آخر للمواد المخدرة طبقًا للتأثير إلى المجموعات الآتية

- المثبطات المستخرجة من الطبيعة مثل: الأفيون ومشتقاته (المورفين، الهيروين، الكوديين)، وتلك التي يتم تخليقها مثل: (مركبات الباربيتيوريت والمهدئات الصغرى).
- المنبهات أو المنشطات المستخرجة من الطبيعة مثل: الكوكايين، والتي يتم تخليقها مثل: الامفيتامينات.
- مركبات الكانابيس Cannabis Preparations مثل: الماريجوانا أو الحشيش.
- عقار (PCP Phencyclidine).
- عقاقير الهلوسة مثل: (Lysergic Acid Diethylamide LSD) ليسيرجيك اسيد داي ايثيل اميد.
- المستنشقات مثل: الغراء وأكسيد النيتروز.
- الكافيين والنيكوتين والكحول، ولا تقف الكثير من المجتمعات من هذه المواد موقفًا عدائيًا في الأغلب، إلا أنه ينبغي الإشارة هنا إلى أن الكافيين والنيكوتين من المنشطات والمنبهات، في حين أن الكحول ينتمي إلى فئة المثبطات.

سادساً: تصنيف المخدرات بحسب أصلها وطريقة صنعها:

تصنف المخدرات وفقًا للأصل أو المنشأ إلى:

- المخدرات الطبيعية: وهي مخدرات من أصل نباتي والتي اكتشفها الإنسان في الطبيعة، سواء كان ذلك عن طريق أبحاث قام بها أو عن طريق الصدفة مثل الحشيش، والأفيون، ونبات شجرة الكوكا والقات.
- المخدرات الصناعية: وهي التي تستخلص من المخدرات الطبيعية ثم يجرى عليها بعض العمليات الكيميائية البسيطة وتجعلها في صورة أخرى تختلف

كثيرًا أو قليلاً عن صورتها الحقيقية، ومن أهم هذه المواد المورفين، والهيروين، والكودايين، والكوكايين.

- المخدرات التخليقية أو المركبة: وهي مواد لا ترجع في الأصل إلى المخدرات الطبيعية ولا إلى المخدرات المصنعة، ولكنها صنعت من مركبات كيميائية وتحدث التأثيرات نفسها التي تحدثها المخدرات الطبيعية والمصنعة وأهم هذه المواد، المنومات، والمهدئات والمهلوسات. شكل (3).

شكل (3) تصنيف المخدرات حسب الأصل*

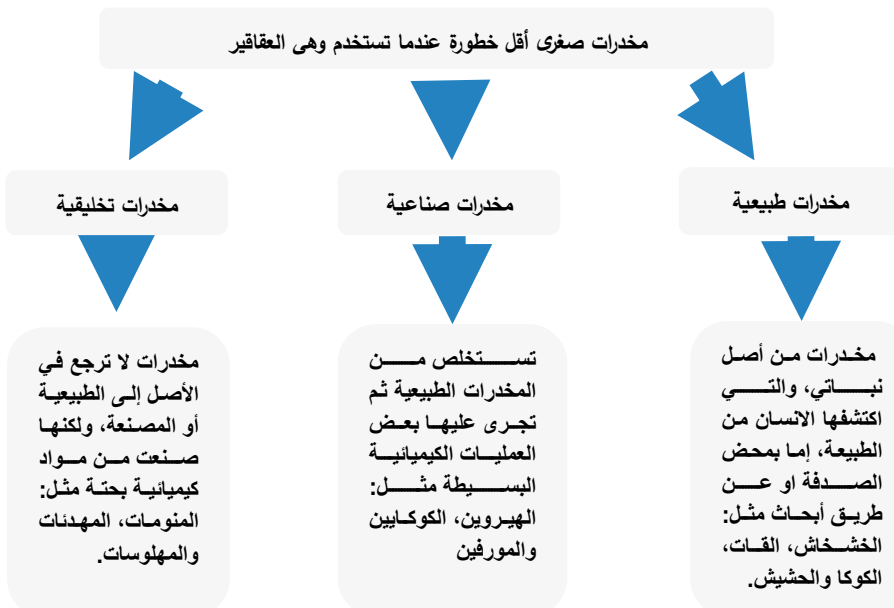

سابعاً: تاريخ المخدرات وعوامل انتشارها في دولة الإمارات العربية المتحدة

1. مرحلة ما قبل قيام الدولة:

* من إعداد الباحث.

إن المخدرات دخيلة على مجتمع الإمارات لأنها ليست من الدول المنتجة، وبما أنها جزء من هذا العالم تتأثر وتؤثر فيه فقد تأثرت الدولة بظاهرة المخدرات، وعرف الأفيون الخام (المسمى بالمحلي الترياك) والذي دخل مع الأشخاص القادمين من دول الجوار، وكذلك نتيجة للهجرة الوافدة للدولة .

2. مرحلة ما بعد قيام الدولة:

مع قيام دولة الاتحاد وظهور النفط وما تبعها من طفرة اقتصادية واجتماعية وعمرانية تتطلب استقدام أيدي عاملة أجنبية وقد أتت هذه العمالة أغلبها من مناطق لإنتاج المخدرات القريبة من الدولة وهي تحمل معها عاداتها ومنها إدمان المخدرات بأنواعها ولذلك حرصوا على جلب المخدرات معهم لتعاطيهم الشخصي، ونظراً لمخالطة هذه العمالة مع أبناء الوطن انتقلت عادة تعاطي المخدرات لبعض منهم وكان مخدر الحشيش هو الأكثر انتشاراً بين المتعاطين ثم مخدر الأفيون كمادة خام ثم في منتصف الثمانينات ظهر مخدر الهيروين كواحد من أخطر المواد المخدرة الأعلى تأثيراً على الإنسان من حيث التأثير النفسي والجسمي، ومع شعور متعاطي المخدرات بالأخطار التي يحدثها هذا المخدر من أعراض انسحابية مدمرة، ومن وفيات نتيجة لجرعة زائدة تحول بعض المتعاطين من الهيروين إلى المخدرات الأقل خطراً منه، وهنا بدأ ظهور تعاطي بعض العقاقير الطبية تعويضاً عن المخدرات الطبيعية وصاحب ذلك بعض الظواهر السلبية.

الاتفاقيات الدولية والثنائية:

أدركت دول العالم ضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، لذلك صدر عن المجتمع الدولي الاتفاقيات التالية:

- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961م بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972م.
- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988م.

إيماناً من دولة الإمارات العربية المتحدة بأن مكافحة المخدرات لا تتم إلا من خلال التعاون الدولي فهو الوسيلة المثلى لمواجهة عصابات تهريب المخدرات، فقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة لكافة الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات بموجب المرسوم الاتحادي رقم (55) لسنة 1990م.

ثامناً: المتغيرات الخاصة بدولة الإمارات كجزء من المجتمع الخليجي والتي أسهمت في انتشار المخدرات

من أهم هذه المتغيرات:

1. التغير الاجتماعي السريع: لقد ساهم ظهور النفط في حدوث تغيرات جذرية وسريعة في المجتمع وطفحت على السطح العديد من المشاكل النفسية، ولقد أدى التغير الاجتماعي المفاجئ إلى حدوث شروخ عميقة في الأسرة فأصبح الشباب يعاني من التوتر بشكل ملموس.

2. التطور الحضاري السريع: أدى ذلك إلى تأثر القيم الاجتماعية والمعنوية، وتفاوت العادات والتقاليد نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتعليمية مما يجعل الفرد عرضة للاجتهاد في تبرير سلوكه.
3. غياب التوجيه الأسري: نتيجة انجراف الآباء وراء سعيهم للرزق والتحصيل المادي، مما يوجد فراغاً في توجيه النشء.
4. الموقع الجغرافي: وقوع الدولة في منطقة الخليج العربي وهي منطقة استراتيجية مهمة وذلك لقربها من منطقة الهلال الذهبي (باكستان، إيران، أفغانستان) وبلدان شرق آسيا المنتجة للمخدرات، وقد أدى ذلك إلى تدفق كميات كبيرة من المخدرات من هذه المناطق إلى الخليج بأكمله.
5. ارتفاع المستوى الاقتصادي: لا شك بأن توفر القدرة الشرائية لدى الشباب أدى إلى سهولة الحصول على المخدرات.
6. العمالة الوافدة: تعتبر العمالة الوافدة من أهم الظواهر السياسية والاقتصادية والسكانية التي حدثت في دول الخليج العربي بصفة عامة والإمارات بصفة خاصة، فقد أدت فرص العمل في الدولة إلى تدفق هائل للعمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية، وقد جلب بعض العمال الوافدين معهم انحرافاتهم وسلوكياتهم.
7. السفر إلى الخارج وبدون مراقبة: يعتبر ذلك من أسباب انتشار المخدرات سواء كان ذلك بجلبها إلى الداخل لنشرها وبث سمومها أو استخدامها في الخارج.

8. الفجوة بين الأجيال: وتتمثل في الفجوة الثقافية والتعليمية التي قد تؤدي إلى عدم الانسجام بين الأجيال أو أفراد الأسرة الواحدة وتسبب الصراعات والقلق والتوتر الذي يدفع للانحراف وتعاطي المخدرات.
9. الاعتقاد الخاطئ بأنها غير محرمة: إن نسبة من المتعاطين يعتقدون أنها جائزة وغير محرمة لذا فإنهم يتناولونها.

الفصل الأول:

العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في جرائم المخدرات

الفصل الأول
العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في جرائم المخدرات

تمهيد:

تعد جرائم المخدرات ظاهرة عالمية، غير أنها تأخذ صوراً وأنماطاً مختلفة بحسب ظروف كل منطقة أو دولة، ويتناول هذا الفصل العوامل الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمؤثرة في جرائم المخدرات والتي تشمل أهمها الموقع والعلاقات المكانية والحدود وظاهرات السطح والأحوال المناخية.

أولاً: الموقع والعلاقات المكانية

يقصد بالعلاقات المكانية تعيين موقع على المكان بالنسبة لظواهر جغرافية معروفة سواء كانت ظواهر طبيعية أم بشرية مثل: دوائر العرض وخطوط الطول والبحار والدول المجاورة، لهذا يعد الموقع من أهم العناصر الجغرافية التي تحدد شخصية الإقليم الطبيعي أو الكيان السياسي وتوجهاته السياسية على النطاق المحلي أو الخارجي، فقيمة الموقع تستمد قيمتها من أهمية وقيمة الأماكن والظواهر الخارجية المنسوبة إليها. (محمود توفيق، 2000).

وتضم دولة الإمارات العربية المتحدة سبع إمارات هي:

❖ **أبوظبي:**

هي أكبر الإمارات السبع إذ بلغت مساحتها 67340 كم أو ما يعادل 86.7% من إجمالي مساحة الدولة بدون الجزر، وتطل على الساحل الجنوبي للخليج العربي من ناحية الشمال فيما بين منطقة الغويفات الحدودية غرباً ورأس غناضة شرقاً، بجبهة عريضة طولها 480 كم أي ما يوازي 65.7 % من إجمالي الحدود البحرية للدولة (دون حساب النتوءات والتدخلات البحرية) وأدى ذلك إلى تعدد المنافذ البحرية، وبالتالي تسلل الأفراد بطرق غير مشروعة.

ويبلغ طول حدودها البرية نحو867 كم أي ما يوازي 85.8% من إجمالي الحدود البرية للدولة، تشترك فيها مع المملكة العربية السعودية من الغرب والجنوب بنحو 457 كم بنسبة52.7%، ومع سلطنة عمان من الشرق بنحو 410كم بنسبة 47.3%، وتشترك بحدود داخلية مع إمارتي دبي 110كم، والشارقة 9 كم من جهة الشمال الشرقي، ولا شك أن هذه المساحة تؤثر على توزيع الخدمات الأمنية وكفاءتها من حيث توزيع مراكز الشرطة والدوريات الأمنية بأنواعها.

وتنقسم إمارة أبو ظبي إلى وحدات إدارية رئيسية، تتصدرها المنطقة الغربية من حيث المساحة والتي بلغت 35122 كم، أي ما يزيد على نصف مساحة إمارة أبوظبي (59.1%) ويتبع هذه المنطقة 23 منطقة إدارية متباينة في الحجم منها ثماني مناطق رئيسية هي مدينة زايد، المرفأ، غياثي، ليوا، الرويس، السلع، جزيرة دلما، جزيرة صير بني ياس.

وتعد مدينة زايد حاضرة المنطقة، وتغطي الأشجار المزروعة مساحات كبيرة من أرض هذه المنطقة وبها بعض المناطق الداخلية التي لا تصلح للسكن بسبب ملوحة المياه وانتشار الكثبان الرملية.

وتأتي منطقة العين في المرتبة الثانية بين مناطق الإمارة بمساحة 13385كم، تعادل 22.5% من إجمالي المساحة الكلية للإمارة، وتتميز هذه المنطقة بارتفاع مساحة الأراضي الزراعية والمراعي والحدائق، حيث تتوفر فيها المياه الطبيعية التي تتدفق عن طريق قنوات تحت الأرض وعن طريق الآبار، ويتبع هذه المنطقة 63 منطقة إدارية (حي) وتعد مدينة العين حاضرة المنطقة.

وتأتي منطقة أبوظبي في المرتبة الثالثة من حيث المساحة والتي تبلغ 10895كم أي ما يعادل 18.3% من إجمالي المساحة الكلية للإمارة، وتضم الإقليم جزيرة أبوظبي التي تقع بها مدينة أبوظبي العاصمة السياسية للدولة، بالإضافة إلى 33 منطقة رئيسية و42 منطقة فرعية.

ولا تقتصر مساحة أرض إمارة أبوظبي على مساحة اليابس فقط، بل تتضمن عدداً من الجزر يصل إلى نحو 200 جزيرة تجاور الساحل الذي يتصف بكثرة تعرجاته ونتوءاته، وتتبع هذه الجزر المياه الإقليمية للدولة، وبعضها مستوطن بسكان الإمارة منذ فترات بعيدة، وبعضها الآخر استغله التجار والصيادون كمحطات لتموين السفن وبقصد الاستراحة أثناء عمليات الصيد والغوص على اللؤلؤ ومراكز تجمع لتسويق الأسماك وبيع اللؤلؤ.

شكل (4) التقسيم الإداري لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على خرائط حكومة دبي دائرة التخطيط والمساحة.

ولهذه الجزر أهمية اقتصادية كبيرة حيث إن بعضها يقع مجاوراً من حقول النفط البحرية، وتختلف الجزر فيما بينها من حيث قربها وبعدها من خط الساحل، وكذلك من حيث الشكل العام لها والمساحة والتضرس والتكوين الجيولوجي، (حسن أبو العينين، 1996

❖ **دبـــي:**

تقع إمارة دبي على ساحل الخليج العربي بطول يبلغ 72 كم2، وتبلغ مساحتها 3885 كم، وهي تعادل 5% من مساحة الدولة من دون الجزر ويبلغ عدد سكان الإمارة 4,134,143 نسمة 2017م.

ومدينة دبي هي حاضرة الإمارة ويقسمها إلى قسمين خور دبي، ويسمى القسم الجنوبي "بر دبي"، ويمثل مركز النشاط الرسمي حيث يوجد ديوان سمو الحاكم، ومعظم إدارات الشركات والمصارف والجمارك وميناء راشد، والقسم الشمالي "ديره" وهو مركز مطار دبي الدولي، ويضم المتاجر والأسواق والمدارس والفنادق والنوادي، وتعد منطقة جبل علي من أهم المناطق التجارية والصناعية في الدولة، حيث يوجد فيها أكبر منطقة حرة في إقليم الخليج.

❖ **الشــارقة:**

تقع إمارة الشارقة على ساحل الخليج العربي بطول يزيد على 16 كم، وتمتد في الداخل إلى أكثر من 80 كم، ويتبع الإمارة على الساحل الشرقي على خليج عمان ثلاث مناطق هي كلباء وخورفكان ودبا الحصن، وتبلغ مساحة الإمارة 2590 كم، بما يعادل 3,3% من مساحة الدولة من دون الجزر، ويبلغ عدد سكانها 1,124,043 نسمة عام 2017م، ومدينة الشارقة هي حاضرة الإمارة، وتقع على الخليج العربي، وهي مقر سمو الحاكم، وفيها جميع الدوائر الحكومية، والشركات، والمصارف، والفنادق.

ويتبع إمارة الشارقة بعض الواحات في الداخل، أهمها منطقة الذيد ذات الأراضي الخصبة، وفيها الكثير من المزارع التي تنتج كميات كبيرة من الخضراوات والمنتجات الزراعية، وتتبعها في المنطقة الشرقية على خليج عمان مدينة خورفكان، ويوجد فيها ميناء بحري مهم، كما يتبع الإمارة جزيرتا أبو موسى وصير بونعير.

جدول (1) توزيع مساحات الأقسام الإدارية بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م

الإمارة	المساحة كم2	%	السكان	%
أبو ظبي	67340	86,7	2,723,695	29,9
دبي	3885	5,0	4,134,143	45,3
الشارقة	2590	3,3	1,124,043	12,3
عجمان	259	0,3	359,589	3,9
أم القيوين	777	1,0	85,121	0,9
رأس الخيمة	1684	2,2	444,273	4,9
الفجيرة	1165	1,5	250,303	2,7
إجمالي	77700	100	9,121,167	100

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء، 2017م والنسب من حساب الباحث.

شكل (5) التوزيع النسبي لمساحة الأقسام الإدارية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م

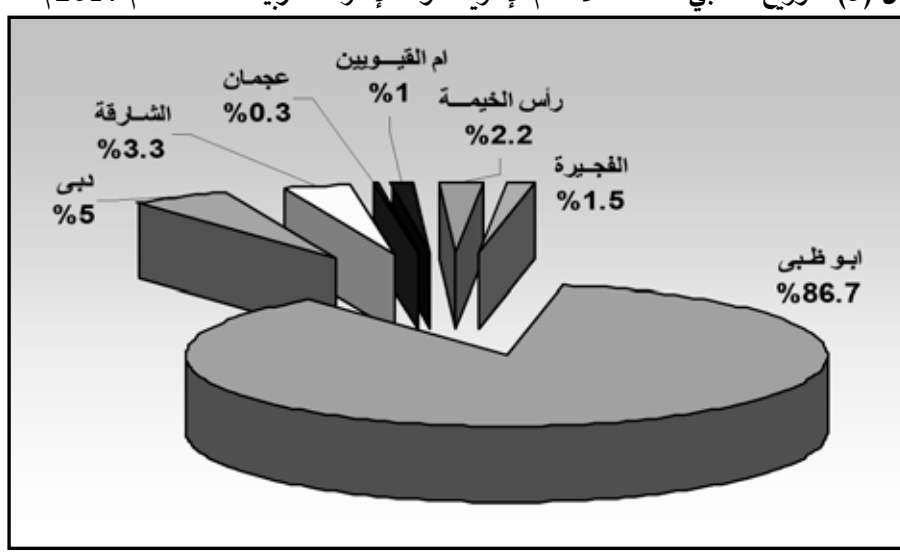

وساعد موقع الشارقة المتميز وتوسطها إمارات الدولة، في ازدهار حركة الملاحة الدولية خلال العقود الماضية، إذ هي منبسطة عبر شواطئ خليج عمان وممتدة على مساحات شاسعة من الوديان والجبال.

❖ **عجمــان:**

تقع إمارة عجمان على ساحل الخليج العربي بطول 16كم بين إمارتي الشارقة وأم القيوين، وتبلغ مساحتها 259 كم، بما يعادل 0,3% من مساحة الدولة من دون الجزر، وبلغ عدد سكانها 359,589 نسمة عام 2017م.

ومدينة عجمان هي حاضرة الإمارة، وتقع على ساحل الخليج العربي وهي مقر سمو الحاكم، وفيها جميع الدوائر الحكومية والشركات والمصارف والأسواق التجارية، ويوجد فيها ميناء عجمان الذي يقع على خور طبيعي يمر داخل المدينة، ومع أن عجمان أصبحت مدينة عصرية تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحديثة كافة، فقد حافظت على طابعها التقليدي القديم ما جعل الإمارة تحتل موقعاً متميزاً يجمع بين منجزات العصر الحديث وأصالة الماضي العريق، ومصفوت من المناطق التابعة لإمارة عجمان، وهي تبعد عنها 110 كم إلى الجنوب الشرقي، وتشتهر مصفوت بالزراعة حيث التربة الخصبة والوديان الفسيحة والمناخ المعتدل، ما جعلها مركز جذب سياحي.

❖ **أم القيوين:**

تقع إمارة أم القيوين على ساحل الخليج العربي بطول 24 كم بين إمارتي الشارقة غرباً ورأس الخيمة شرقاً، وتمتد أراضيها في الداخل 32 كم، وتبلغ مساحتها 777 كم، وهي تعادل 1% من مساحة الدولة من دون الجزر.

يبلغ عدد سكان أم القيوين 85,121 نسمة عام 2017م، ومدينة أم القيوين هي حاضرة الإمارة، وتقع على خور عميق عرضه كيلو متر واحد وطوله نحو 5 كم، وهي مقر سمو الحاكم، وتتركز فيها الدوائر الحكومية كافة، ومختلف الشركات والمصارف والأسواق التجارية، وكذلك مركز الأبحاث وتربية الأحياء البحرية الذي يساعد على تطوير الثروة السمكية بالدولة.

ويتبع الإمارة فلج المعلا، وهي تقع على مسافة 50 كم جنوبي شرقي مدينة أم القيوين التي تشتهر بانتشار الزراعة نظراً لخصوبة تربتها وتوافر المياه العذبة بها، كما يتبع الإمارة الجزيرة السينية التي تبعد كيلو متر عن مدينة أم القيوين، ومساحتها 90 كم، وهي محمية طبيعية للغزلان والطيور البحرية.

❖ **رأس الخيمة:**

تقع إمارة رأس الخيمة على ساحل الخليج العربي بطول يبلغ نحو 64 كم، وتمتد الإمارة إلى الداخل لمسافة تزيد على 128 كم، وتشترك مع سلطنة عمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقي في حدود جبلية، ويتبع الإمارة عدد من الجزر في مياه الخليج من أهمها جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتبلغ مساحة الإمارة 1684كم، بما يعادل 2,2% من مساحة الدولة من دون الجرز، وبلغ عدد سكان الإمارة 444,273 نسمة عام 2017م.

مدينة رأس الخيمة هي حاضرة الإمارة ويقسمها إلى قسمين لسان مائي يسمى خور رأس الخيمة، ويعرف القسم الغربي برأس الخيمة القديمة ويقع فيه متحف رأس الخيمة الوطني وبعض الدوائر الحكومية، والقسم الشرقي يعرف بالنخيل ويقع فيه مقر

سمو الحاكم وبعض الدوائر الحكومية والشركات التجارية، وقد تم ربط القسمين عن طريق جسر كبير يمر عبر الخور لتسهيل الحركة بينهما.

ومن المناطق المهمة في الإمارة منطقة خور خوير الصناعية والتي تبعد 25 كم نحو الشمال، حيث تشتهر بالعديد من الصناعات المهمة مثل الأسمنت والأحجار والرخام، كما يوجد فيها ميناء التصدير الرئيس وهو ميناء صقر.

❖ **الفجيرة:**

تنفرد إمارة الفجيرة من بين بقية إمارات الدولة بوقوعها على خليج عمان وخارج مضيق هرمز، وتمتد شواطئها على خليج عمان بطول 90كم، وبهذا الموقع تكتسب الفجيرة أهمية مميزة.

تبلغ مساحة إمارة الفجيرة 1165 كم2، وهي تعادل 1,5% من مساحة الدولة من دون الجزر, وبلغ عدد سكانها250,303 نسمة عام 2017م، ومدينة الفجيرة هي عاصمة الإمارة، ويوجد فيها مقر سمو الحاكم والدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات التجارية، كما يوجد فيها ميناء الفجيرة الذي ساعد كثيراً على تنشيط الحركة التجارية والشحن البحري، وتتميز الإمارة بوجود سلسلة من الجبال الوعرة التي تحصر بينها وبين خليج عمان السهل الساحلي الشرقي، وهو من أخصب مناطق الدولة، وتكثر فيه المزارع، وتعتبر دبا الفجيرة من المناطق المهمة في الإمارة والتي توجد فيها مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية.

وتتعدد أشكال العلاقة بين موقع الإمارات العربية المتحدة وجرائم المخدرات وأهمها:

تميز موقع الإمارات العربية المتحدة جعلها ذات أهمية للنقل والتجارة بين الشرق والغرب، وهو ما تظهره البيانات بالموانئ البحرية والجوية وحجم الحركة السياحية، ويساعد ارتفاع حركة المسافرين إلى الإمارات إلى تسريب صفقات للمخدرات من الدول التي تعد من المصادر الرئيسية للمخدرات وأهمها الهند وباكستان وإيران.

أدى طول سواحل الإمارات على خليج العرب وخليج عمان بإجمالي 734كم إلى محاولات التسلل وتهريب المخدرات.

وتعد جريمة التسلل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من الجرائم الخطيرة التي تهدد المجتمع وتساعد على انتشار جرائم أخرى، بما تسببه من آثار سلبية على الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي، وتزيد من تفاقم مشكلة التركيبة السكانية في الدولة، ومن أهم الآثار السلبية أنها تزيد العبء على دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة، كما أن للمتسللين دوراً بارزاً في ارتكاب الجرائم الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدولة.

ومن خلال الجدول (2) والشكل (6) يمكن ملاحظة الآتي:

بلغ عدد المتسللين الذين حاولوا الدخول إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة غير شرعية 26111 متسللاً في الفترة بين أعوام 2003– 2008م، حيث وصل إلى 11354 متسللاً، وذلك في عام 2003م، إلى أن تناقص هذا العدد في عام 2008م نحو 8282 شخصاً.

جدول (2) تطور أعداد المتسللين حسب الجنسيات بدولة الإمارات العربية المتحدة بين 2003م 2008م

الجنسية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	الإجمالي	%
الأفغانية	4229	889	1041	932	1145	2207	10443	40
الباكستانية	2664	112	387	182	87	3245	6677	25.6
الإيرانية	3108	103	445	448	518	1360	5982	22.9
البنغالية	721	38	33	--	84	1275	2158	8.3
الهندية	632	--	13	--	11	195	851	3,2
الإجمالي	11354	1142	1919	1562	1845	8282	26111	100

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الإحصاء السنوي، السنوات قيد الدراسة.

ومن دراسة توزيع المتسللين حسب الجنسية بدولة الإمارات نلاحظ أن الجنسية الأفغانية جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد المتسللين داخل الدولة، حيث مثلت 40% من إجمالي أعداد المتسللين بصورة غير مشروعة لدولة الإمارات في الفترة قيد الدراسة (2003- 2008م)، في حين أنها جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد المتسللين (2207 شخص) في عام 2008م بنسبة 26,7% تتقدمها الجنسية الباكستانية بنسبة 39,2% من إجمالي المتسللين لدولة الإمارات لنفس العام (2008م) 3245 شخصاً.

تقاربت نسبة المتسللين من الباكستانيين والإيرانيين بنسبة إجمالية بلغت 25,6%-22,9% على الترتيب، مع ملاحظة حدوث تناقص في عدد المتسللين للبلدين بعد عام 2003م، ليعودوا إلى الارتفاع بشكل لافت للنظر عام 2008م لتحتل المرتبة الأولى بين الجنسيات المختلفة.

شكل (6) تطور أعداد المتسللين حسب الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ما بين 2003-2008م

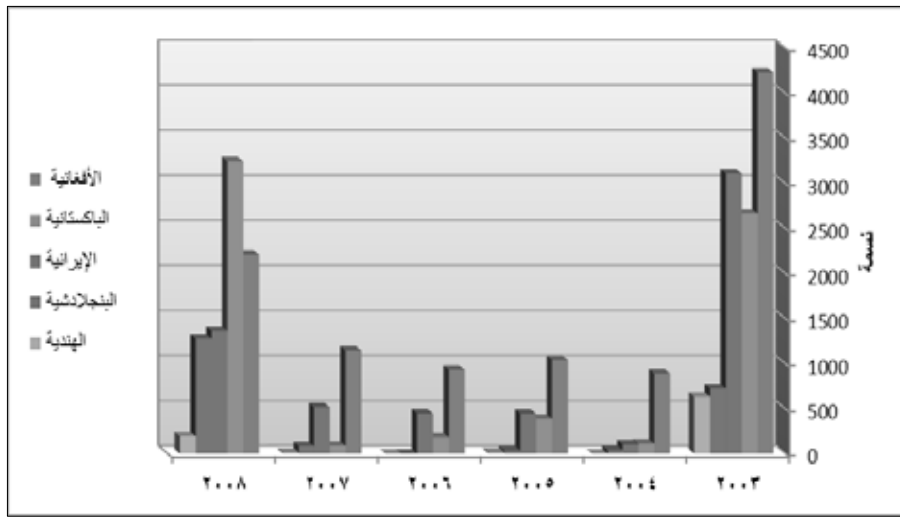

شكل (6) تطور أعداد المتسللين حسب الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ما بين 2003 -2008م

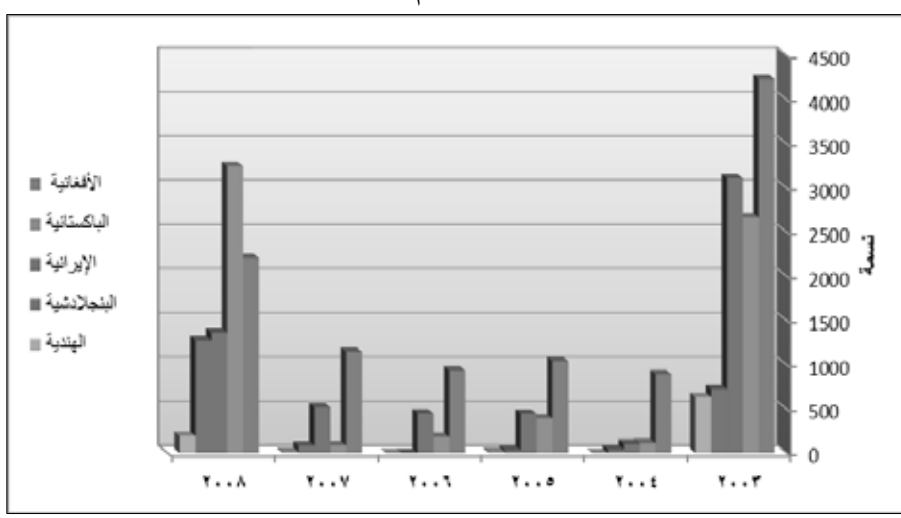

بالإضافة إلى ذلك فقد احتلت الجنسيات الأخرى على رأسهم الجنسية الإيرانية والتي مثلت نسبة 22,9% من إجمالي أعداد المتسللين لفترة الدراسة (2003م-2008م) يليها الجنسية البنغالية في المرتبة الرابعة بنسبة 8,3% لتأتي بذلك الجنسية الهندية في المؤخرة بنسبة 3,2% من إجمالي اعداد المتسللين لدولة الإمارات لنفس الفترة.

وقد اكتسب الموقع الجغرافي المتميز لدولة الإمارات أهمية خاصة، حيث أصبحت صلة الوصل في التجارة ما بين الشرق والغرب، ومعبراً رئيسياً للبضائع التي يتم تبادلها بين الجهتين، كما أصبحت مركزاً تجارياً يتم فيه عقد الصفقات، واستيراد وإعادة تصدير العديد من البضائع من هذا البلد أو ذاك، لذا تطلب هذا النشاط التجاري الذي فرضه الموقع الجغرافي للدولة إقامة العديد من الموانئ البحرية والتي بلغ عددها 13 ميناء بحرياً في عام 2014م، بالإضافة إلى الموانئ الخاصة بتصدير النفط ولقد استقبلت هذه الموانئ في نفس العام 8768 باخرة، 21351 سفينة تجارية أي ما يقرب من مائة سفينة وباخرة يومياً، كما كان من متطلبات ذلك الموقع أيضاً إقامة العديد من المطارات الدولية والتي بلغ عددها 6 مطارات حتى نهاية عام 2014م والتي استقبلت 677,129 طائرة في نفس العام (الهيئة الاتحادية التنافسية، الإمارات العربية المتحدة، الأعوام قيد الدراسة)

إن هذا العدد الضخم من السفن والبواخر والطائرات وإن كان يعتبر مؤشراً على الأهمية التجارية للدولة إلا أنه في الوقت نفسه يعتبر مؤشراً على الإمكانية الكبيرة التي يمكن أن يتيحها مثل هذا العدد لتهريب المخدرات.

ويتبين من خلال بيانات الجدول (3) أن مطارات وموانئ الدولة تمثل أهم المنافذ الأساسية التي تستخدم في دخول المخدرات، وتكشف البيانات إن إجمالي الكمية

المضبوطة على مستوى الدولة قد تم ضبطها في مطار دبي، كما أن الكمية التي تم ضبطها من الهيروين داخل المطار بلغت أكثر من نصف الكمية التي تم ضبطها على مستوى الدولة، أما كمية المخدرات التي تم ضبطها داخل موانئ الدولة عام 1991م فقد تم ضبط ما يقارب من 94% من إجمالي كمية الحشيش المضبوطة داخل ميناء الشارقة وحده، كما تم ضبط 7,3% من كمية الهيروين داخل نفس الميناء، وبلغت أكبر نسبة مضبوطة من مخدر الأفيون بميناء دبي حيث استحوذ على 41,5% من إجمالي الكمية المضبوطة على مستوى الدولة وفي حين بلغت نسبة الحشيش بنفس الميناء 1,1% من إجمالي الكمية المضبوطة بالدولة بينما استحوذ ميناء رأس الخيمة على ما يقارب من 3% فقط من إجمالي كمية الحشيش المضبوطة بالدولة و 9,7% من إجمالي كمية الهيروين.

جدول (3) كمية المخدرات المضبوطة في المطارات والموانئ بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة التسعينات وتحديداً بين 1991 – 1993م

السنة	المطار	الكمية المضبوطة	الميناء	الكمية المضبوطة
1991	دبي	52 ك قات + 11 ك هيروين	دبي	3ك و55 غ حشيش + 7ك أفيون
			الشارقة	156ك حشيش + 1ك و500غ هيروين
			رأس الخيمة	9ك حشيش + 2ك هيروين
1992	دبي	176 ك هيروين + 14حشيش +1ك أفيون	دبي	61 ك كوكايين + 100ك فينو باربتون +1ك أفيون
			الشارقة	560 ك حشيش
			رأس الخيمة	4ك حشيش + 1 ك أفيون
			عجمان	10ك و233غ هيروين +3ك حشيش
			الفجيرة	3 ك حشيش
1993	دبي	36ك هيروين	دبي	3 ك حشيش + 10 ك قات

السنة	المطار	الكمية المضبوطة	الميناء	الكمية المضبوطة
1994	أبو ظبي	507 جم أفيون	الشارقة	33ك أفيون
1995	الشارقة	3344 جم أفيون	أم القيوين	2ك حشيش
1996	الفجيرة	1100جم أفيون+500غ مارجوانا	رأس الخيمة	13 ك حشيش +476 غ أفيون +250غ هيروين

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، الإدارة العامة لشؤون الأمن، إدارة مكافحة المخدرات

ومن خلال أرقام الجدول (4) يتبين العلاقة بين مساحة كل إمارة وأعداد جرائم المخدرات كما يلي:

جدول (4) العلاقة بين المساحة وجرائم المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017

الإمارة	المساحة كم2	نسبة المساحة من إجمالي الدولة	نسبة جرائم المخدرات بحسب الإمارة
أبو ظبي	67340	86,7	28,7
دبي	3885	5,0	40,8
الشارقة	2590	3,3	18
عجمان	259	0,3	2,9
أم القيوين	777	1,0	2,5
رأس الخيمة	1684	2,2	1,5
الفجيرة	1165	1,5	5,6
إجمالي	77700	100	100

الجدول من إعداد الباحث بناء على بيانات مصدرها، وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الإحصاء السنوي، السنوات قيد الدراسة.

ثانياً: مظاهر السطح

تعتبر الخصائص الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة من العوامل الجغرافية المؤثرة في ارتكاب جرائم المخدرات وتطورها، حيث تلعب مظاهر السطح في دولة الإمارات بصفة عامة دوراً في انتشار وارتكاب جرائم بعينها وفقاً لطبيعة المكان، تتشكل الظاهرات التضاريسية في دولة الإمارات وتتباين من مكان إلى آخر وفقاً لتنوع التكوين الجيولوجي ونظام البنية الجيولوجية وبتعدد العوامل الداخلية والخارجية التي لعبت دوراً مهماً في تشكيلها وتعديلها عبر الأزمنة الجيولوجية، ومن دراسة الخريطة التضاريسية للدولة (حسن أبو العينين، 1996). شكل (7) ويمكن تقسيم أراضيها إلى الأقاليم التضاريسية التالية:

❖ **السهول الساحلية:**

ويمكن تقسيمها إلى سهول ساحلية غربية وشرقية، ويلاحظ أن كلاً منها إقليم جيومورفولوجى ساحلي قائم بذاته، فالإقليم الأول منها يعد سهولاً ساحلية منخفضة المنسوب واسعة الامتداد لا تحاط بجروف بحرية سوى في قسمها الشمالي والشرقي، في حين نجد أن الإقليم الثاني عبارة عن سهول ساحلية جبلية محدودة الاتساع العرضي حيث تنحصر بين خط الساحل ومقدمات السفوح الشرقية للمرتفعات، ومن ثم فلكل منهما مظاهره الجيومورفولوجية التي تميزه عن الآخر، فالسهول الساحلية الغربية تشرف على الخليج العربي ولا يزيد منسوبها عن عشرات من الأمتار فوق مستوى سطح البحر، وتمتد مجاورة لخط الساحل الغربي حول ضفاف خور العديد في الغرب لمسافة 640 كم، ويتراوح متوسط اتساعها بين 4- 8 كم، وتتميز بكثرة الألسنة والرؤوس البحرية الصخرية المنخفضة المنسوب.

كما تتميز بانتشار التلال ذات الرواسب الجيرية الرملية الموازية لخط الساحل وكثرة تعرجات الساحل وكثرة تعرجاته ونتوءاته المجاورة له، إلى جانب انتشار مساحات

واسعة من السبخات الساحلية فوق السهول الساحلية، كما تتركز الموانئ والثغور الساحلية في القسم الشرقي وأكبرها حجماً، وقد أصبح لهذا السهل اتصال بهذه الثغور والموانئ الملاحية بظهيرها في الداخل وذلك نظراً لاتساع السهول الساحلية الغربية وعدم إحاطتها بسلاسل أو حوائط جبلية تطل على البحر.

أما السهول الساحلية الشرقية فهي تمتد في شرق الدولة في الجزء المطل على خليج عمان وتعد هذه السهول امتداداً طبيعياً لسهل الباطنة الساحلي العماني، وتمتد السهول الشرقية فيما بين دبا في الشمال حتى خطم الملاحة في الجنوب لمسافة تبلغ نحو 90 كم، ولا يزيد اتساع السهل الساحلي نفسه عن بضعة أمتار.

شكل (7) الأقاليم التضاريسية بدولة الإمارات العربية المتحدة

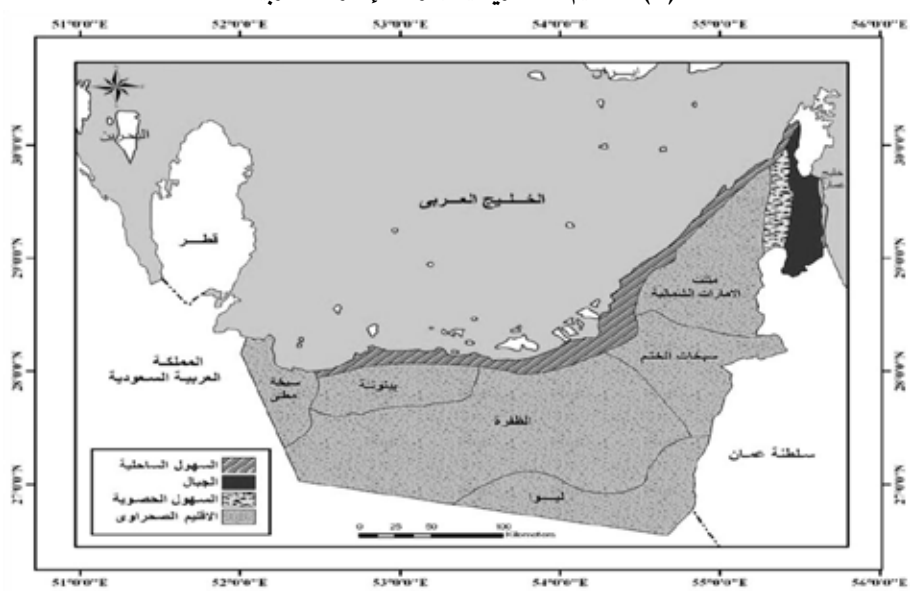

❖ **الجبـــال:**

وتتمثل في الكتلة الجبلية التي تنحصر بين صدع وادى دبا ووادي حام في الساحل الشرقي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تعد امتداداً للسلسلة الجبلية التي تقع في أراضي سلطنة عمان إلى الشمال الشرقي من مدينة العين في دولة الإمارات، ويواصل هذا القسم من الجبال امتداده شمالاً في أراضي دولة الإمارات، وقد سميت هذه الجبال بالكتلة نظراً لأنها تتركب أساساً من كتلة ضخمة واسعة الامتداد من الصخور النارية الجوفية النشأة.

❖ **السهول الحصوية:**

هي أراضٍ سهلية شبه مستوية السطح، وتقع تحت أقدام السفوح الغربية للمرتفعات الشمالية الشرقية في دولة الإمارات، وتظهر هذه السهول على شكل شريط طولي ضيق يمتد من سهل الجو (شرق مدينة العين) في الجنوب حتى سهل صير وغليلة في منطقة رأس الخيمة في الشمال لمسافة 200كم تقريبا، ويزداد الاتساع إلى 25 كم في سهل الجو في الجنوب ويبلغ نحو 15 كم في سهل الذيد في الوسط وإلى أقل من 5 كم في سهل صير في الشمال، وقد كانت أراضي السهول الحصوية في دولة الإمارات مجالاً لنشاط الإنسان القديم الذي يسكن هذه الأراضي منذ الألف الرابعة قبل الميلاد (أبو العينين، 1996).

❖ **الأراضي الصحراوية الداخلية:**

تعد الأراضي الصحراوية الداخلية أكبر أقسام السطح في الإمارات بمساحة تصل إلى نحو 47500 كم2 أي ما يقرب من 61% من إجمالي مساحة الدولة، وتبدو أراضي هذا الاقليم على شكل شبه قائم تقع رأسه عند الخزان (جنوب رأس الخيمة)

وزاويته شبه القائمة عند الطرف الجنوبي الشرقي من الدولة وقاعدته الجنوبية هي خط الحدود السياسية بين الدولة والمملكة العربية السعودية شكل (7).

تتألف ظاهرات السطح في هذا الإقليم من سهول وكثبان رملية بالإضافة إلى ظاهرات متنوعة من بينها التلال والمنخفضات الطولية والحوضية والممرات الطبيعية والسبخات والواحات يمكن تصنيف أراضي الإقليم إلى وحدات ثانوية، وهي مثلث الإمارات الشمالية الشرقية، منطقة سبخات الختم، منطقة السبخات والواحات الجنوبية الشرقية، منطقة تلال بينونة.

ثالثاً: خصائص المناخ

تعد الأحوال المناخية من بين أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في خصائص النظام البيئي بأكمله في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويلعب المناخ دوره في تشكيل الغطاءات النباتية الطبيعية وتنوع الحياة الحيوانية، كما تؤثر الظروف المناخية في النشاط الاقتصادي وتنوعه وفي مظاهر الحياة الاجتماعية للسكان، ومن ثم يمكن القول بأن المظهر التضاريسي لسطح الأرض والمظاهر الحيوية والنشاط الاقتصادي في الدولة هو إلى حد كبير انعكاس للظروف المناخية والبيئية (حسن أبو العينين،1996).

ويمر مدار السرطان فوق أراضي دولة الإمارات عند دائرة عرض 27° و23° شمالاً، وتشغل أراضيها 77700 كم، مما أدى إلى وقوع هذه المساحة من الأرض في العروض المدارية غرب القارات وبذلك تتلقى أراضي الدولة كميات هائلة من الأشعة الشمسية على مدار السنة، ولا سيما في فصل الصيف وتحديداً شهر يونيو، كما تتناقص كمية الإشعاع الشمسي في فصل الشتاء، وتحديداً في شهر ديسمبر عندما تتعامد الشمس على مدار الجدي، كما تتعرض أراضي الدولة من حين لآخر لتأثير

الانخفاضات الجوية الشتوية التي قد تخرج من مسالكها الطبيعية في العروض المعتدلة وحوض البحر المتوسط وتسبب سقوط الأمطار الشتوية.

وتشرف أراضي الدولة على مسطحات مائية ضيقة هي مياه الخليج العربي وخليج عمان، ولذلك فإن تأثير هذه المسطحات المائية على مناخ الدولة محدود على بعض المناطق الساحلية فقط، كما تقع دولة الإمارات على هوامش تأثيرات المسطحات المائية المحيطية الكبرى والمتمثلة في المحيط الهندي والأطلسي، وجدير بالذكر أن صحراء الربع الخالي والأراضي الصحراوية في المملكة العربية السعودية تحاصر الجانبين الغربي والجنوبي من أراضي الدولة؛ مما أدى إلى شيوع الجفاف في هذا الجزء من أراضيها وتعرضها لمؤثرات الكتل الهوائية المدارية الحارة الجافة، بالإضافة لهبوب الرياح المحلية الجافة خاصة في فصل الربيع والصيف؛ لذا فإن الظروف الصحراوية المناخية لأراضي الدولة تتشكل بمؤثرات اليابس الصحراوي المداري أكثر من تأثرها بالمسطحات المائية وتغلب على المناخ صفة القارية المدارية.

ويعتبر المناخ بعناصره الجغرافية من العوامل المؤثرة على الجريمة في المجتمع، ويظهر ذلك في تزايد النشاط الإجرامي بين فترة وأخرى، فهناك جرائم جنائية ترتكب في أوقات مختلفة من السنة وتتزايد معدلاتها في شهور معينة، وفيما يلي دراسة موجزة لأهم العناصر المناخية وأثرها على جرائم المخدرات:

1. الإشعاع الشمسي:

يعد الإشعاع الشمسي من العناصر المؤثرة في حركة الجريمة بصفة عامة، وجرائم المخدرات بصفة خاصة، وتتميز الدولة بندرة تكون السحب والتي تحجب أشعة الشمس مما يؤدي لزيادة سطوعها، ويبلغ المتوسط السنوي لسطوع الشمس 9,8ساعة/

يوم، وتحظى شهور الصيف بأطول فترة سطوع، حيث تبلغ أقصاها في شهر يونيو بمعدل 11,5 ساعة/ يوم، ويعزى ذلك لطول فترة النهار والتي تصل إلى 14 ساعة/ يوم، وتسجل شهور الشتاء أقل فترة لسطوع الشمس، والتي تبلغ أدناها في شهر يناير بمعدل 8,1 ساعة /يوم، ويرجع ذلك لقصر فترة النهار والتي تقل لتصل 11 ساعة/ يوم فضلاً عن تكوين الضباب خلال الشتاء، وبالتالي يكون المدى بين متوسط أطول فترة سطوع وأدناها هو 3,4 ساعة/ يوم.

وتختلف بذلك مدة سطوع أشعة الشمس بين فصلي الصيف والشتاء، وبالتالي تختلف جرائم حيازة المخدرات المرتكبة أثناء فترة النهار عن تلك المرتكبة أثناء فترة الليل.

وقد بلغت نسبة ارتفاع حالات جرائم المخدرات أثناء فترة الليل 80,0% في حين انخفضت نسبتها نهاراً حيث بلغت 20,0% من إجمالي جرائم المخدرات، ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستعانة بدراسة الطبيبين الفرنسيين لاكساني Lacassagne، ومايو سميث Mayo Smith اللذين أثبتا وجود علاقة عكسية بين ارتكاب جرائم المخدرات وفترة الإشعاع الشمسي، حيث ينتج عن زيادة فترة سطوع الشمس نهاراً ارتفاع في درجات الحرارة والتي ترفع من درجة حرارة جسم الإنسان ويصبح أكثر للإثارة والاندفاع (عبيد، 1971). بالإضافة إلى تزايد الإجراءات الأمنية نهاراً ووضوح الرؤية لرجال الأمن والتي تمكنهم بسهولة من ضبط الجناة في حين أن الليل تخف فيه حدة الرقابة الأمنية وتقل حركة المشاة فيسهل على المتعاطي الحصول على مبتغاه من المخدرات.

شكل (8) متوسط مدة سطوع الشمس خلال شهور السنة بدولة الإمارات

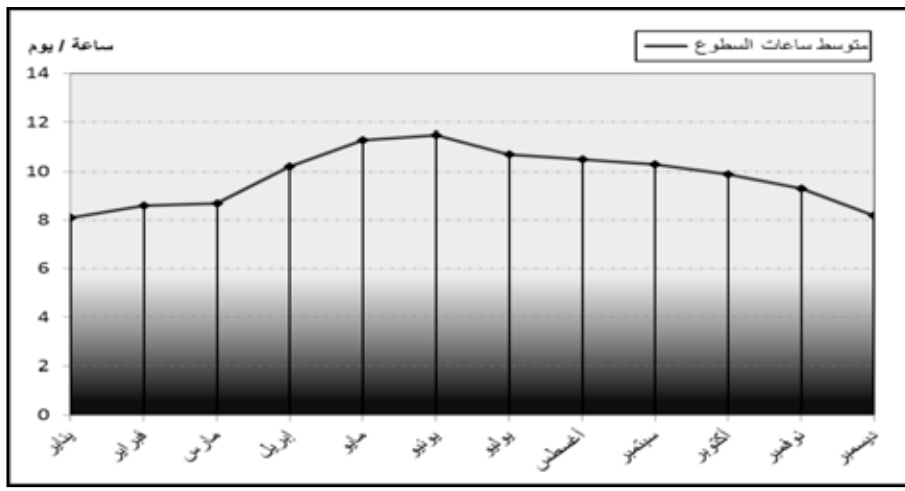

ومن بيانات الجدول (5) والشكل (9) نستخلص الحقائق التالية:

بلغ حجم جرائم المخدرات المضبوطة نهاراً في أبوظبي، دبي، الشارقة بنسب 15,8، 14,9، 28,2% من إجمالي جرائم المخدرات لكل منهما على التوالي، ويرجع ذلك إلى زيادة الرقابة الأمنية نهاراً بتلك الإمارات، في حين أوضحت النسب ارتفاع جرائم المخدرات نهاراً بكل من عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة بنسب 31,6، 31,3، 42,1، 35,6% ويمكن إرجاع ذلك إلى الهدوء النسبي لتلك الإمارات وتطرفها جغرافياً وقلة حركة السياحة بها مما ينتج عنه ارتفاع جرائم المخدرات نهاراً.

جاءت أبوظبي، دبي، الشارقة في مراتب متقدمة في عدد جرائم المخدرات خلال فترة الليل حيث بلغت 84,2، 85,1، 71,8% من جملة جرائم المخدرات بكل إمارة على الترتيب، ويمكن تفسير ذلك بسكون الحركة في القرى السياحية في بعض فترات الليل طلباً للراحة والهدوء لمرتاديها بعد عناء يوم طويل، فيجدها مرتكبو جرائم المخدرات فرصة سهلة في التحرك ليلاً بغية الحصول على المخدر إشباعاً لنزواتهم.

جدول (5) توزيع جرائم المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب زمان وقوعها عام 2017م

الامارة	%	%
أبوظبي	15,8	84,2
دبي	14,9	85,1
الشارقة	28,2	71,8
عجمان	31,6	68,4
أم القيوين	31,3	68,7
رأس الخيمة	42,1	57,9
الفجيرة	35,6	64,4
الإجمالي	20,0% من إجمالي عدد جرائم المخدرات المرتكبة نهاراً	80,0% من إجمالي عدد جرائم المخدرات المرتكبة ليلاً

الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل 2017.

شكل (9) توزيع جرائم المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب زمان وقوعها عام 2017

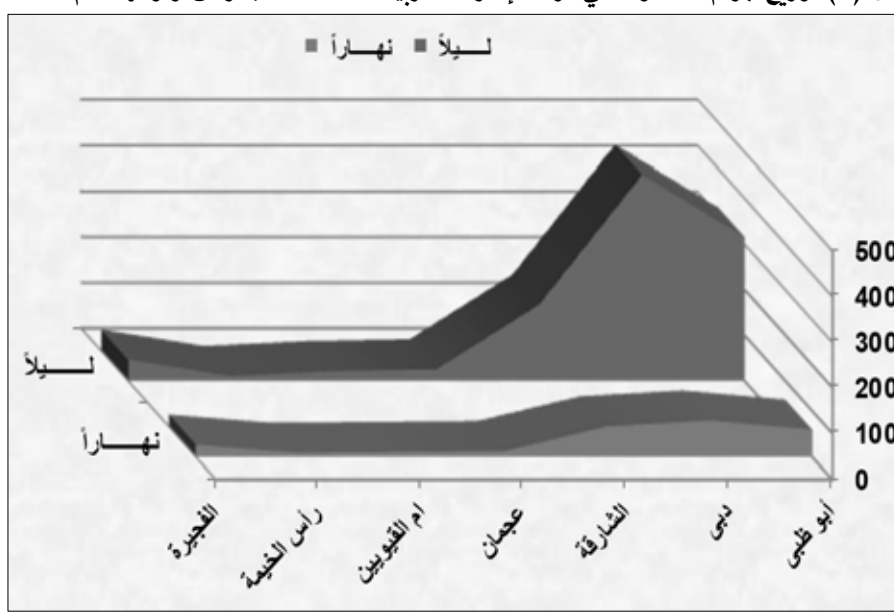

2. درجات الحرارة:

ترتبط معدلات درجات الحرارة الشديدة في دولة الإمارات صيفاً مع ارتفاع الرطوبة وذلك لارتفاع حرارة الشمس الشديدة مع وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية والداخلية والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة.

حيث يزيد على الساحل متوسط درجة الحرارة في يوليو بينما يتسع المدى الحراري كلما توغلنا في قلب الصحراء التي تمثل القسم الأعظم من أراضي الدولة، في حين تعتدل الحرارة في المناطق الجبلية، ويعد يناير هو أقل شهور السنة حرارة في المحطات قيد الدراسة حيث يبلغ متوسط درجة حرارته أدناها في العين 17 م °، وفي دبي وأم القيوين ورأس الخيمة 18,7م°، وتصل أقصاها في كلباء ودبا 20,7م° و20م° لكلا منهما على الترتيب، وتأخذ درجة الحرارة في الارتفاع بعد ذلك حتى شهر فبراير ومع بداية شهر مارس تأخذ درجة الحرارة في الارتفاع السريع، حتى تصل إلى حدها الأقصى خلال شهر يوليو، حيث يبلغ متوسط درجة حرارته نحو 35,7م°–35,1م°–34,9 م° في كلٍّ من محطة العين، أبوظبي، دبا على الترتيب.

جدول (6) المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة بمحطات الأرصاد الجوية بدولة الإمارات "درجة مئوية"

المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل الحراري السنوي	المدى الحراري
أبوظبي	17.5	18.9	22.4	26.1	31	32	35.1	35.1	32.1	28	24	19.6	26.9	27
دبي	18.7	19.5	22.5	26	30.4	32	34.8	34.8	32.5	28	24	20.7	27.1	16.1

المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل الحراري السنوي	المدى الحراري
الشارقة	17.9	19	22.1	26.1	30.4	32	34.8	35.5	32.1	28	23	19	26.8	16.9
أم القيوين	18.7	19.4	21.7	24.9	28.9	31	33.9	34.2	31.9	28	24	20.7	26.6	15
رأس الخيمة	18.7	1.94	22.5	27	31	33	35.7	35.3	32.5	28.6	23	20	27	17
كلباء	20.7	20.5	23.8	28.3	32.5	35	34.3	32.9	31.3	29	24	21	27	13
دبا	20	20.7	23.4	28	32.3	33	34.9	33.5	32.1	27	25	21	28	14.9
العين	17	18.4	22.6	26	30.9	35	35.7	35.3	32.8	27	22	18	26.9	18.7

الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل 2017م

شكل (10) خطوط تساوي الحرارة بدولة الإمارات العربية المتحدة

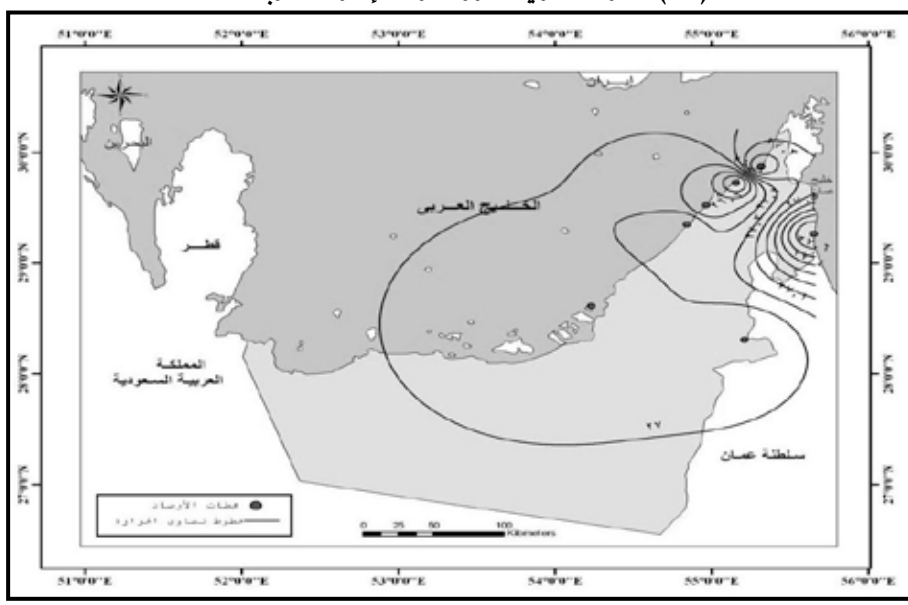

ومما لا شك فيه أن التنوع في درجات الحرارة صيفاً وشتاءً، بل خلال فصلي الربيع والخريف أدى إلى تنوع وتدرج أعداد جرائم المخدرات المرتكبة، كما يوضحها الجدول (6) والشكل (10).

ومن ثم فإن خطوط الحرارة المتساوية للمعدل السنوي للحرارة في دولة الإمارات تنخفض في القسم الجنوبي الشرقي من الدولة حيث تصل إلى 17م°، وترتفع في الاتجاهين الشمالي والشمالي الغربي، حيث تبلغ في السهول الساحلية الغربية نحو 27.1م° فوق السهول الساحلية الشرقية شكل (10).

ومن خلال دراسة تطور جرائم المخدرات بدولة الإمارات حسب فصول السنة نلاحظ أن أبرز النماذج الدالة على علاقة المناخ بالجريمة يتبين ما يلي جدول (7) وشكل (11):

نجد أن جرائم المخدرات بدولة الإمارات يتباين عددها في كل فصل من فصول السنة خلال السنوات قيد الدراسة، فقد بلغ أعلى متوسط للجريمة في فصل الصيف 389,7 جريمة، بينما بلغ أدنى متوسط لهذه الظاهرة الإجرامية في فصل الربيع 171,5 جريمة.

نجد أن أكثر الفصول التي ارتكبت فيها جرائم المخدرات خلال الفترة بين 2004-2015م هو فصل الصيف، حيث تراوحت نسبة الجرائم المرتكبة فيما بين 42,0-24,2% من مجموع جرائم المخدرات الواقعة بدولة الإمارات على الترتيب، ويرجع السبب في ذلك إلى معدلات الارتفاع الكبير في درجات الحرارة ونسب الرطوبة التي تؤثر سلباً على سلوك الإنسان، ولعل لعامل الإجازات الصيفية وأوقات الفراغ لها أثر كبير على ارتكاب مثل هذه الجرائم.

وقد تراوحت نسب الجرائم في فصل الخريف ما بين 28,4- 22,2%، أما عن فصل الشتاء فقد تراوحت نسب جرائم المخدرات بين 25,5 – 27,5%.

جدول (7) تطور جرائم المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب فصول السنة في الفترة بين 2004- 2015م

السنوات	%	%	%	%
2004	25	4,6	28,4	42
2008	24,6	14,8	24,8	35,9
2010	24,6	12	25,2	38,2
2015	27,5	26,1	22,2	24,2
المتوسط	25.4	14.3	25.1	35

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الإحصاء السنوي، السنوات قيد الدراسة

شكل (11) تطور جرائم المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب فصول السنة في الفترة بين 2004- 2015م

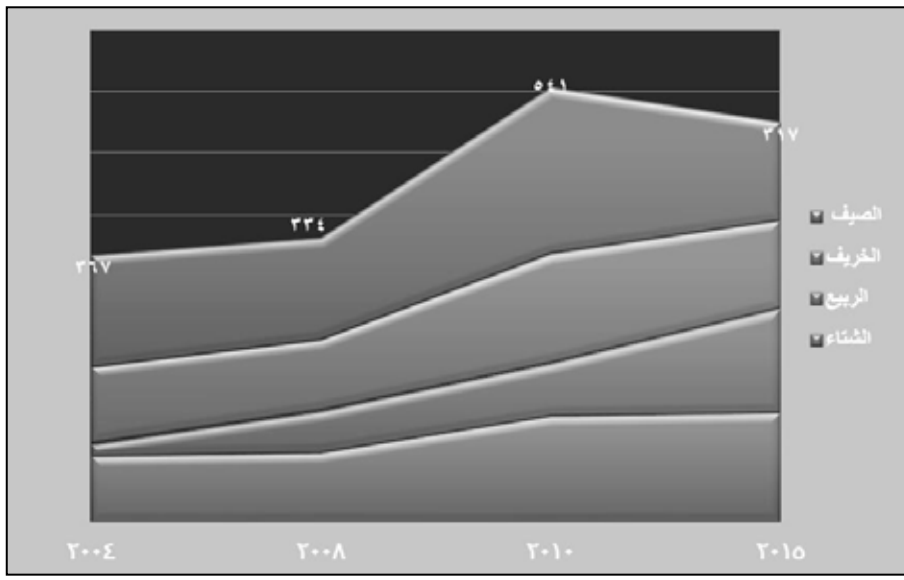

3. الرياح:

تنتج الرياح بشكل عام مع الاختلافات في توزيع الضغط الجوي، وتهب على دولة الإمارات نوعان من الرياح هي الموسمية وغير الموسمية، وهي تشتد في الربيع القسم الأخير من الصيف وتنقسم إلى نوعين، الأول هي الرياح الشمالية الغربية والتي تسود في أواخر الربيع وفي الصيف، وهي رياح جافة تعمل على تلطيف درجات الحرارة خاصة في ساعات الليل ما لم تكن محملة بالأتربة والرمال.

جدول (8) نسبة هبوب الرياح واتجاهاتها في دولة الإمارات العربية عام 2017م

اتجاه الرياح	شمال	شمال شرق	شرق	جنوب شرق	جنوب	جنوب غرب	غرب	شمال غرب
المعدل	4.5	7.5	9.9	23.8	10.8	13.5	10.8	19.2

الأمنيَّة، وتشتمل دورية (غيّاث) على (3) أنظمة ذكية ومتطورة، هي نظام التَّعرف على الوجوه، ونظام تتبع المركبات المشتبه بها، ونظام المخالفات المرورية، إلى جانب (9) شاشات في داخل الدورية مرتبطة بالأنظمة سالفة الذكر، ويتوافر بها نظام إضاءة متميّز من عشر شاشات تضيء المقصورة الداخلية في نفس الوقت، مع وجود لبعض الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، ويُمكن للدورية المُتطورة (غياث) تحرير المخالفات ومتابعة الحوادث وتقدم للضابط المسؤول معلومات وافية عن حالة الطرق والمركبات المطلوبة والأشخاص المطلوبة[110].

ثانيًا: استخدام الطائرات المُتحركة ذاتيًا:

الطائرات من دون طيار أو الطائرات المسيّرة أو كما يطلق عليها اسم "الدرونز"، هي عبارة عن آلات تحلّق في الفضاء بسبب ردود فعل الهواء تجاه جسمها، وهي مركبات غير مأهولة، تقوم بالتحليق ويتم التَّحكم فيها من دون طيار على متنها، ويتم ذلك بواسطة طيار يَتحكم فيها من سطح الأرض باستخدام جهاز تحكّم.

"يُعتبر مصطلح "درونز (Drones)" مصطلحًا أجنبيًا يُعد الأكثر استخدامًا وشيوعًا حول العالم، خاصة في المجال المدني، استخدمه الفقه الفرنسي والأنغلوسكسوني للتعبير عن الطائرات التي تحلّق من دون طيار على متنها، وهو يشمل مختلف الطائرات من نفس الطراز بغضّ النظر عن التصميم أو الاستخدام أو

(110) سيارة غياث. (2019). أذكى دوريات الشّرطة في العالم المنضمة حديثًا لشرطة دبي، مقال منشور على الموقع https://www.mena-tech.com/سيارة-غياث-أذكى-دوريات-الشّرطة-في-العالم-المنضمة-حديثًا-لشرطة-دبي/ بتاريخ 29/11/2019.

م أقصى	59,6	60,1	68,2	73,7	59,6	57,4	60,7	57,8	54,8	55,6	63,3	57	60,6

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بدائرة الطيران المدني، دبي، السنوات قيد الدراسة والمتوسطات من حساب الباحث.

شكل (13) المتوسطات الشهرية ومتوسطات أقصى عاصفة لسرعة الرياح خلال عام 2017م بدولة الإمارات

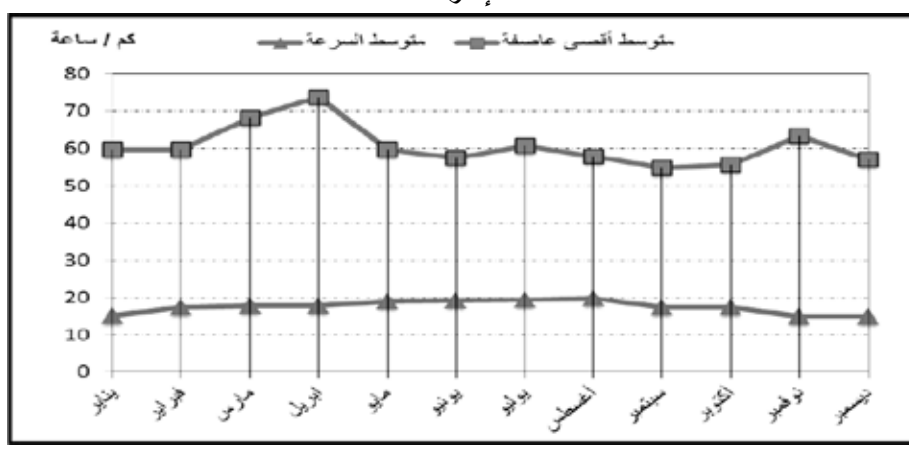

جدول (10) متوسط مقدار الضغط الجوي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م

المحطات	متوسط مقدار الضغط الجوي (بالميليبار) في عام 2017م	
	يناير	يوليو
أبوظبي (المطار الدولي)	1019,6	998,3
أبوظبي (البطين)	1019,8	998,3
دبي	1020,2	998,2
الشارقة	1019,8	998,5
رأس الخيمة	1020,1	998,3

وللرياح تأثير مباشر في جرائم المخدرات في الإمارات، فالرياح الشمالية الغربية تساعد في عمليات تهريب المخدرات باستخدام العوامات الصغيرة عن طريق البحر، أما في فترات الأنواء تتوقف حركة التهريب خوفاً من أن تجنح تلك العوامات بفعل الرياح

الشديدة إلى مناطق أخرى غير المتفق عليها من المهربين، كما تزداد حركة الاتجار بالمخدرات براً خلال فترة الأنواء البحرية حيث تخف الحركة الأمنية، كما تعوق الرياح المحملة بالرمال والأتربة الرقابة الأمنية في الظهير الصحراوي، وتسهل لمهربي المخدرات عمليات التهريب نظراً لمعرفتهم بالمسالك والدروب الصحراوية، وتأقلمهم على مثل هذه الأجواء الترابية.

شكل (14) خطوط الضغط المتساوي في شهر يوليو بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م

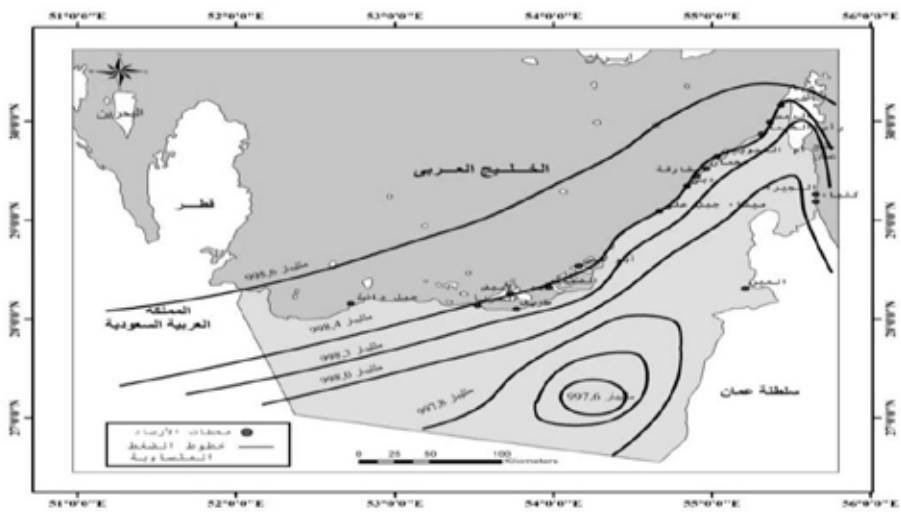

شكل (15) خطوط الضغط المتساوي في شهر يناير بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م

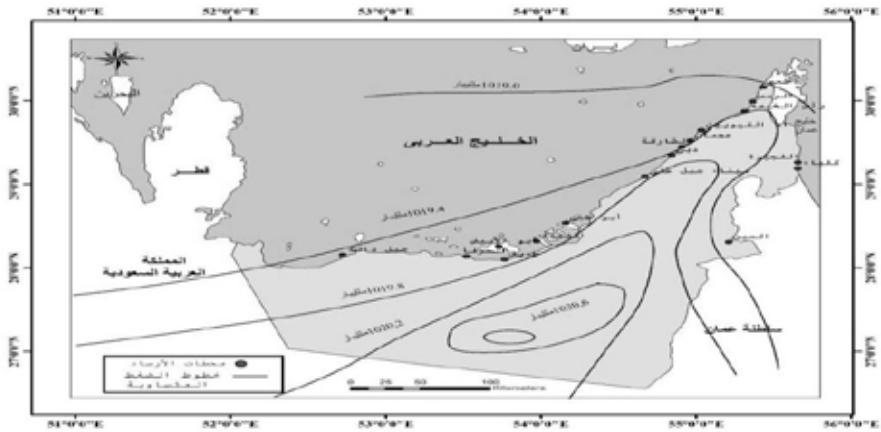

4. الأمطار:

تبعاً لوقوع أراضي دولة الإمارات في العروض المدارية، فإن كمية الأمطار السنوية الساقطة تعد قليلة جداً وإن كانت تختلف من إقليم لآخر، حيث تقل كمية الأمطار السنوية في إقليم سهول الكثبان الداخلية الصحراوي، وتصل كميتها السنوية إلى 66 ملم في محطة عصب (شمال شرق ليوا)، في حين تقل كمية الأمطار السنوية فوق السهول الساحلية الغربية، حيث يصل معدلها إلى 87 ملم في محطة أبوظبي، وتقل كمية الأمطار السنوية فوق السهول في اتجاه عام من الشمال إلى الجنوب حيث يصل معدلها 132 – 100 ملم في محطتي الذيد والهير على الترتيب، وتزداد كمية الأمطار السنوية فوق المناطق الجبلية ليصل معدلها إلى 165 ملم في محطة مسافي لتسجل بذلك أعلى قيم معدلات الأمطار السنوية لدولة الإمارات، بينما يصل معدلها إلى 162 ملم في محطة خورفكان وإلى 138 في خور كلباء على الساحل الشرقي، لذا يسهل على مرتكبي جرائم المخدرات ممارسة عملياتهم الإجرامية من تهريب واتجار وتعاطي بسهولة وبعيداً عن أعين رجال الأمن بتلك المناطق.

تسجل شهور الشتاء أعلى معدلات لكميات الأمطار الساقطة فوق أراضي دولة الإمارات وتعزى هذه الأمطار الشتوية إلى تأثير الانخفاضات الجوية المتمركزة فوق حوض الخليج العربي شتاءً والتي تسبب انخفاضاً في درجة حرارة الهواء، وتتعرض أجزاء مختلفة من أراضي الدولة لسقوط الأمطار الفجائية، وتقل كمية الأمطار خلال شهور الصيف، وتعزى سقوط الأمطار الربيعية والصيفية إلى تأثير الرياح الموسمية الجنوبية الشرقية الآتية من المحيط الهندي والرياح الموسمية الجنوبية الغربية الآتية من قلب القارة الأفريقية، وتتجه الأخيرة إلى جنوب شبه الجزيرة العربية وتسقط أمطارها فوق مرتفعات اليمن ويتعرض ما تبقى فيها من رطوبة لعمليات التكاثف وسقوط الأمطار عند وصولها إلى المرتفعات الشميلية في دولة الإمارات.

ومن تحليل أرقام الجدول (11) والشكل (16) واللذين يوضحان معدلات كمية الأمطار الشهرية لمحطات الأرصاد الجوية في دولة الإمارات يتبين أن هطول المطر يتفاوت بشدة من شهر إلى آخر، حيث يتركز سقوطه فيما بين شهري ديسمبر وأبريل، ويتبين كذلك أن شهر فبراير يعتبر أغزر شهور السنة مطراً في كل أراضي دولة الإمارات.

جدول (11) معدل كمية المطر الشهرية والسنوية لمحطات الأرصاد بدولة الإمارات (ملم)

الإقليم	المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	معدل كمية المطر السنوي
الساحلية	أبوظبي	6	39	22	11	–	–	–	0.1	–	–	2	9	88

معدل كمية المطر السنوي	88	109	119	114	162	126	138	154	165
ديسمبر	12	16	17	10	19	14	13	10	13
نوفمبر	2	3	8	4	7	4	3	3	10
أكتوبر	0.1	–	0.4	0.7	0.6	–	2	7	8
سبتمبر	–	–	1	1	0.3	0.2	0.2	4	3
أغسطس	–	–	0.3	0.7	0.1	3	1	7	14
يوليو	–	0.1	0.5	1.9	1.2	0.3	0.5	3	5
يونيو	–	–	–	0.8	1.9	–	1	2	2
مايو	1	2	3	2	5	3	7	5	4
أبريل	10	10	11	12	15	12	16	13	12
مارس	19	33	30	29	31	32	31	36	31
فبراير	31	35	36	35	64	48	52	53	49
يناير	15	11	13	24	12	16	22	21	27
المحطة	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	دبا	خورفكان	الفجيرة	كلباء	مصفوت	مسافي
الإقليم				السهول الساحلية الشرقية			المرتفعات الشرقية الشميلية		

الإقليم	المحطة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	معدل كمية المطر السنوي
السهول الحصوية	الذيد	13	40	39	9	5	–	3	1.5	0.3	5	4	13	132
	الهير	10	34	47	18	1	–	0.80	5	–	–	–	7	98
	العين	9	33	22	9	2	1.4	2	7	5	–	1	5	100
سهول الكثبان الداخلية	الوجن	9	62	28	11	–	–	0.1	–	–	–	–	2	118
	عصب	5	16	33	7	1	–	–	0.5	–	02	–	3	66

الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل 2017

شكل (16) خطوط تساوي الأمطار بدولة الإمارات العربية المتحدة

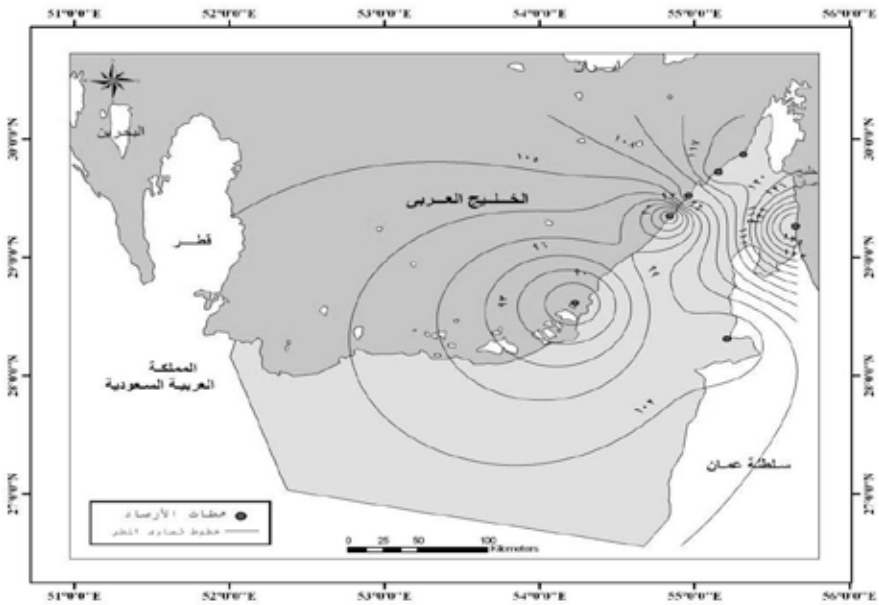

إن الخصائص الطبيعية في دولة الإمارات ساعدت على تطور الظاهرة الإجرامية والتي انعكست سلباً على أجهزة الخدمات الأمنية، حيث شهدت الدولة انفتاحاً واسعاً في شتى مجالات الحياة المختلفة من خلال استراتيجية موقعها الجغرافي والذي أدى إلى استحداث مفاهيم متطورة للجريمة وبخاصة جرائم المخدرات، كذلك أدت المساحة الجغرافية وتداخل الحدود الإقليمية إلى صعوبة التصدي للظاهرة الإجرامية من قبل الأجهزة الأمنية، ولقد لعبت السياسة الدولية دوراً بارزاً في تطور معدلات الإجرام وبمختلف أنواعه وأساليبه في منطقة الخليج بصفة عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة.

بالإضافة إلى ذلك زادت مظاهر السطح من صعوبة تنفيذ الأجهزة الأمنية تجاه مكافحة تلك الجرائم على أكمل وجه، وذلك لما تتصف به من مظاهر جغرافية فرضت نفسها بقوة لجذب الظواهر الإجرامية المختلفة، كما أن وقوع دولة الإمارات ضمن النطاق الصحراوي بالتحديد في المنطقة المدارية جعل من مناخها عاملاً مؤثراً في ارتكاب العديد من الجرائم، مما ساهم في تصعيد دور الخدمات الأمنية في مواجهة التحديات الجغرافية الطبيعية بمختلف مناطق الدولة، لذلك نلاحظ أن العوامل الطبيعية ارتبط تأثيرها على دور الخدمات الأمنية بالعوامل البشرية المتمثلة في السكان والعمالة.

الفصل الثاني:

العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في جرائم المخدرات

الفصل الثاني
العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في جرائم المخدرات

تمهيد:

للخصائص الجغرافية البشرية دور فعال في جغرافية الجريمة، حيث إن التغيرات البنائية التي يتعرض لها المجتمع يؤثر في معدل الجريمة ونمطها كما أن زيادة عدد السكان يتوقف عليه تحديد الخدمات الأمنية، ويتناول هذا الفصل العوامل الجغرافية البشرية، وعلاقتها بالخدمات الأمنية وتوزيع جرائم المخدرات، وتتمثل في سكان دولة الإمارات من حيث التطور العددي والتوزيع والكثافة وخصائص السكان، ومراكز العمران حسب توزيعها وأحجامها، وشبكة الطرق وعلاقة كل ذلك بالأمن.

أولاً: السكـــان

تطور عدد السكان ونموهم:

كان لتدفق النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة واتساع سوق العمل وانتعاش النظام الاقتصادي أكبر الأثر في ارتفاع مستوى معيشة السكان وزيادتهم بمعدلات عالية والنمو السكاني الهائل، وقد نتج عن ذلك تغيرات ديموغرافية سريعة كان لها عظيم الأثر ليس في دولة الإمارات، بل في دول الخليج العربي بصفة عامة، ويمكن التمييز بين مرحلتين في نمو سكان دولة الإمارات العربية المتحدة وهما:

أ. نمو السكان في مرحلة ما قبل النفط (1890-1968):

إن أي محاولة لتتبع الطريقة التي نما بها سكان الدولة في هذه الفترة تواجه صعوبات وهي أنه لا توجد من البيانات الدقيقة ما يفيد في تتبع تغيرات السكان خلال هذه الفترة، فكل ما ورد قبل عام 1968م عبارة عن تقديرات شخصية وأرقام تقريبية وردت فيما كتبه بعض المؤرخين الذين زاروا منطقة الخليج العربي بما فيها الإمارات، فضلاً عن أنه لا يكاد يوجد بين من كتبوا عن تاريخ المنطقة من يذكر رقماً تقريبياً عن عدد السكان بالدولة عند نشأتها الأولى في عام 1833م، وجدير بالذكر أن ما ورد في هذه التقديرات من أرقام تنطبق على المدينة، على أنه يمكن اعتبارها في نفس الوقت أرقاماً خاصة بالدولة وذلك في ظل أن مدينة دبي وقتها كانت تمثل مركز الاستقرار الرئيسي ومركز الجذب الحضري الوحيد في الإمارة آنذاك من جهة، ونظراً لصغر حجم السكان غير المستقرين (البدو) في الدولة من جهة أخرى ومن أهم هذه التقديرات:

- كان أقدم تقدير لسكان الإمارات عام 1890م، حيث ورد في الدليل الذي أصدرته البحرية البريطانية أن عدد السكان قدر بحوالي 2000 نسمة (قاسم، 1974).
- وفي عام 1957 م ظهرت محاولة لتقدير السكان قام بها أحمد قاسم البوريني، حيث قدر عددهم ما بين 15 – 18 ألف نسمة (البوريني، 1957م).
- وفي بداية الستينيات وبالتحديد في عام 1963م ظهرت محاولة أخرى قام بها عبد القادر زلوم، قدر فيها سكان الدولة بنحو 100 ألف نسمة (فارس، 1983م).
- في عام 1965م قدر سيد نوفل عدد السكان بنحو 55 ألف نسمة (سيد نوفل، القاهرة، 1974م).

أما نتائج التعداد العام للسكان عام 1968م، والذي يعتبر أول تعداد رسمي أجري قبل قيام دولة الإمارات فقد أوضح أن عدد السكان قد بلغ 57760 نسمة، ويوضح الجدول (12) تطور أعداد السكان في الفترة ما قبل اكتشاف النفط.

جدول (12) تطور أعداد سكان الإمارات العربية المتحدة في الفترة في مرحلة ما قبل النفط بين 1890 – 1968م

السنة	عدد السكان (نسمة)	جهة التقدير
1890	2000	دليل البحرية البريطانية
1901	15000	زويمر / شخصي
1904	10250	لوريمر / شخصي
1957	18000-15000	أحمد البوريني / شخصي
1963	100,000	عبد القادر / شخصي
1965	55,000	نوفل / شخصي
1968	58971	التعداد العام للسكان

ونستنتج من خلال الجدول السابق أن بيانات السكان خلال الفترة السابقة لظهور النفط تتسم بالتناقض، مما يجعل من الصعوبة بمكان استنتاج أي حقائق خاصة بالبناء السكاني مثل معدلات النمو، التركيب العمري والنوعي، إلى غير ذلك من خصائص، لذا فإن خلاصة القول إن هناك تطوراً سريعاً ومتزايداً لسكان الدولة منذ القرن العشرين، وأن هذا التطور يعكس بالدرجة الأولى أهمية الإمارات كمركز تجارى رئيسي في الحوض الأدنى للخليج العربي.

ب. نمو السكان بعد اكتشاف النفط:

أدى تبني دولة الإمارات العربية المتحدة لكثير من مشروعات البنية التحتية الأساسية، مع قلة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة وانعدام المعروض من العمالة

الوطنية إلى ضرورة استعانة الدولة بالعمالة الوافدة لتلبية متطلبات التنمية الشاملة التي بدأت بخطوات متسارعة في أعقاب ارتفاع أسعار النفط في عام 1973م، ومع استمرار تدفق هذه العمالة بأعداد كبيرة فاقت الحاجة الفعلية لها بسبب عدم تحديد الحجم الأمثل لها في الدولة، فقد أدى ذلك إلى نقل عاداتها وتقاليدها وثقافتها إلى مجتمع الإمارات المحافظ، وخلط ما بين التقاليد المحلية والوافدة، فأصبحت بذلك الدولة الوعاء الذي يصب فيه الوافدون تلك العادات والتقاليد التي يتميز فيها موطن الوافد الأصلي، مما كان له أكبر الأثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لمجتمع دولة الإمارات.

ويبين الجدول (13) والشكل (17) تطور عدد السكان الإمارات العربية المتحدة في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط إذ نلاحظ أن عدد سكانها قد تضاعف بمقدار سبع مرات خلال الفترة بين (1975 –2005)، ومن الواضح أن التطور السكاني استمر في الزيادة بصفة عامة خلال السنوات قيد الدراسة بالجدول، وصلت النسبة أقصاها في الفترة بين 1968– 1975 حيث وصلت نسبة الزيادة السكانية 209,55%، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية والهجرة، ونتجت الزيادة الطبيعية عن انخفاض في عدد الوفيات لم يصحبه انخفاض في معدل المواليد مما أدى لزيادة الفرق بينهما وبالتالي قد أسهمت الزيادة الطبيعية إسهاماً كبيراً في زيادة السكان بالدولة، أما العامل الثاني الذي أدى إلى ارتفاع معدل النمو قد نتج عن الهجرة الوافدة إليها وبخاصة العمالة الآسيوية.

وتعتمد دراسة نمو أو تطور السكان على مقياس مهم، وهو معدل النمو السكاني والذي يعد أساساً لدراسة درجة التغير في حجم السكان في إقليم ما خلال فترة زمنية محددة، ويلاحظ من الشكل (17) والجدول (13) اللذين يوضحان معدل نمو السكان السنوي للدولة خلال الفترة التعدادية (1968 – 2016) ما يلي:

معدل النمو السكاني خلال الفترة من 1968 – 1975 لافتاً للنظر حيث بلغ 16,1% وذلك لزيادة الهجرة الوافدة للعمل نتيجة ارتفاع أسعار النفط وازدياد العوائد النفطية، مما أدى بالإمارات إلى التوسع في الاستثمار على مشاريع البنية التحتية والتنمية الشاملة.

الفترة بين 1975 – 1980 بلغ النمو السكاني 12,5%، وذلك يتناسب مع فترة بداية إنتاج البترول والانتعاش الاقتصادي لدولة الإمارات وسيادة الاقتصاد النفطي وفتح مجال الاستثمار وتحقيق النهضة العمرانية والتنموية الشاملة في البلاد بصفة عامة.

إن ارتفاع معدل النمو السكاني بين 1975 –1980م لاحقه انخفاض في المعدل النمو السكاني بين 1980 – 1985م، وهذا يرجع إلى أن الدولة قد وصلت إلى مرحلة الاستقرار السكاني خاصة بعد أن حققت أهداف وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والتي هيأت المجال لآلاف فرص العمل واشتغال أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة في مراحلها الأولى (1975– 1980م).

معدل النمو السكاني خلال الفترة 1985 – 1995م بلغ 7% ويعود هذا إلى تذبذب وانخفاض أسعار البترول بشكل كبير، بالإضافة إلى القيود التي وضعت على الهجرة واكتمال معظم مشروعات البنية التحتية.

ثم عاود معدل النمو السكاني إلى الانخفاض مرة أخرى حيث سجل 5,9% عام 2000م، و في عام 2016 م ليصل إلى 3,2%.

خلاصة القول، إن نمو سكان الإمارات حتى بداية السبعينيات كان نمواً طبيعياً يتسم بالبطء، ولكن تغيرت الأحوال بعد تزايد العوائد النفطية، واتساع سياسة التنمية الشاملة لتشمل كل أوجه الحياة في الدولة، مما أدى إلى الاستعانة بالعمالة لسد النقص

في القوة العاملة المواطنة، وقد أصبحت معدلات النمو السكاني لا تتحدد فقط بالزيادة الطبيعية وهي صافي الفرق بين المواليد والوفيات.

جدول (13) نمو سكان ونسبة التغير ومعدل النمو السنوي لدولة الإمارات بين 1968– 2016م

التعداد	العدد	نسبة التغير	معدل النمو السنوي
1968	180226	---	---
1975	557887	%209.55	16.1
1980	1042099	%86.79	12.5
1985	1379303	%32.36	5.6
1993	2097000	%52.03	5.2
1995	2411041	%14.98	7
2000	3247000	%34.67	5.9
2005	4106427	%24.94	4.7
2010	7512000	%82.93	12
2016	9121000	%21.42	3.2

المصـدر: وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء، الأعوام قيد الدراسة.

شكل (17) تطور عدد السكان ومعدلات نموهم السنوي في الإمارات بين 1968 – 2016م

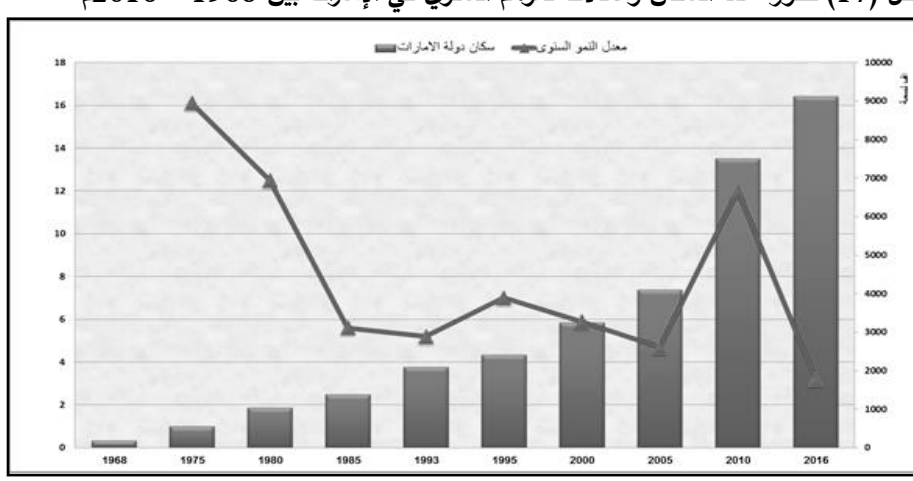

بل أصبحت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمعدلات تدفق العمالة الوافدة إلى الدولة، مما أدى إلى مضاعفة سكان الدولة 17,6مرة من 180,266 نسمة إلى 3,174,660 نسمة خلال الفترة من (1968–2000)، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه لم يتم ربط تدفق العمالة الوافدة بمشروعات التنمية وخططها وبرامجها، بالاحتياجات الفعلية بشكل دقيق، حيث استمر تدفقها بمعدلات متصاعدة مما أدى إلى الضغط على الخدمات التي توفرها الدولة من التعليم والصحة وارتفاع معدلات التوسع الحضري.... إلخ.

ومن الواضح أن السكان في تزايد مستمر وأن معدل التزايد يتميز بالتذبذب حيث إنه اتجه إلى الهبوط بشكل واضح منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حتى أن معدل النمو وصل إلى 5.6%، إلا أن هذا المعدل عاد إلى الارتفاع مرة أخرى في منتصف التسعينيات ليهبط في بداية الألفية الجديدة ثم يعود مرة أخرى إلى الزيادة، ويرجع هذا الهبوط في معدل النمو السنوي في هذه الفترة لهبوط معدل المواليد إلى ما يقرب من النصف في بداية القرن الحادي والعشرين، ويرجع هذا الهبوط إلى عوامل متشابكة ارتبطت بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده المجتمع، والذي ارتبط بارتفاع نسبة التعليم والتغيير الثقافي الذي تأثر به مجتمع الإمارات، أما هبوط معدل الوفيات فيرجع في المقام الأول لجهود الدولة لرفع المستوى الصحي للأسرة.

ومن خلال الجدول (14) والشكل (18) اللذين يوضحان تطور أعداد السكان خلال الفترة قيد الدراسة نجد أن هناك تطوراً سريعاً ومتزايداً لسكان دولة الإمارات منذ القرن العشرين ويتضح الآتي:

نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات فإن إجمالي عدد السكان قفز من حوالي 181 ألف نسمة في عام 1968م إلى حوالي 557 ألف نسمة في عام 1975م بنسبة زيادة بلغت 209%، ليصل 1042 ألف نسمة في تعداد 1980م

بنسبة زيادة بلغت 32,3%، ومن ثم قفز في عام 1985م إلى 1379 ألف نسمة وكان ذلك نتيجة الطفرة التي حدثت في أعقاب اكتشاف البترول.

استمر تطور عدد سكان دولة الإمارات بصفة عامة خلال السنوات قيد الدراسة بالجدول، وصلت النسبة أقصاها في الفترة بين 1968- 1975 حيث وصلت نسبة الزيادة السكانية 219%، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية والهجرة، ونتجت الزيادة الطبيعية عن انخفاض في عدد الوفيات لم يصحبه انخفاض في معدل المواليد مما أدى لزيادة الفرق بينهما وبالتالي قد أسهمت الزيادة الطبيعية إسهاماً كبيراً في التزايد السكاني بالدولة، أما العامل الثاني الذي أدى إلى ارتفاع أعداد السكان قد نتج عن الهجرة الوافدة إليها وبخاصة العمالة الآسيوية.

كما تضاعف عدد السكان أكثر من سبع مرات خلال الفترة بين (1975-2005)، وتوضح هذه القفزة الهائلة في عدد السكان خلال تلك الفترة أن عامل الهجرة هو أهم عامل ديموغرافي لعب دوره في عملية التزايد السكاني بالدولة.

وصل عدد السكان في عام 2016م ما يقرب من 9121 ألف نسمة.

تطور السكان حسب الجنسية:

ينقسم المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى السكان المواطنين، والسكان الوافدين الذي أدى نموهم السريع في الخمس وعشرين سنة الماضية إلى خلق تركيبة سكانية جديدة وغير طبيعية، فنجد أن المواطنين أصبحوا يشكلون أقلية في وطنهم، ولكن بدأت الدولة في الآونة الأخيرة بتطبيق بعض الإجراءات التصحيحية، مثل الإجراء الذي اتخذته في عام 1996م والذي يهدف إلى تصحيح أوضاع العمالة الوافدة.

من الجدول (14) والشكل (18) يتضح أن:

انخفضت نسبة المواطنين إلى جملة السكان بعد الفترات التعدادية الثلاث الأولى، فبعد أن كانوا يمثلون نحو 73% من إجمالي عدد السكان في الدولة عام 1968م، انخفضت هذه النسبة عام 1975 م لتمثل 52,4%، ثم انخفضت مرة أخرى عام 1980م لتمثل 38% من إجمالي سكان الدولة، ولكن في الفترة التعدادية الرابعة عام 1985م سجلت هذه النسبة ارتفاعا بسيطاً حيث وصلت إلى 45,9% من إجمالي السكان، ويرجع ذلك إلى الزيادة الطبيعية من جهة والحصول على الجنسية من جهة أخرى (محمود عبد الكريم، 1991) حيث منحت الدولة الجنسية للمواطنين العرب الذين قضوا بالبلاد أكثر من سبع سنوات في الستينيات حيث منحت أكثر من 50 ألف جنسية في ذلك الوقت.

شكل الوافدون الغالبية العظمى من سكان دولة الإمارات حيث إن نسبتهم إلى جملة سكان الدولة قد ارتفعت على حساب نسبة المواطنين في الفترة الممتدة بين 1996-2005م، فبعد أن كانوا يمثلون 27,1 % من إجمالي سكان الدولة عام 1968م، ارتفعت هذه النسبة عام 1975م لتمثل 47,6% أي حوالي نصف سكان الدولة، ثم واصلت النسبة ارتفاعها إلى 62% عام 1980، ولكن في الفترة التعدادية الرابعة عام 1985م سجلت انخفاضاً بسيطاً حيث وصلت إلى 54,1% من إجمالي سكان الدولة مقارنة بتعداد عام1980م وذلك نتيجة وصول دولة الإمارات إلى مرحلة الاستقرار السكاني بعد أن تحققت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه المرحلة وصلت إليها دولة الإمارات بعد الطفرة الأولى التي هيأت فرص العمل للوافدين.

قفز عدد السكان عام 2016م ليصل إلى 9121 ألف نسمة، مثل السكان الأجانب ما يقرب من 77,7% من إجمالي سكان الدولة وهذا يرجع إلى الازدهار

السكاني الذي شهدته الدولة التي استقدمت أعداداً كبيرة من الوافدين للعمل في مشروعات التصنيع والتنمية الشاملة التي عمت البلاد، الأمر الذي جعل الإمارات منطقة جذب للعاملين من جميع أنحاء العالم لوجود فرص عمل كثيرة، ومعظمهم من دول الهند وباكستان وبعض الدول العربية مثل الأردن ومصر وفلسطين ثم أوروبا وأمريكا.

يجري الربط عادة بين الهجرة الوافدة وبين شيوع الجريمة في دولة الإمارات، وذلك كرد فعل لتأثيرها المباشر على التركيب الديموغرافي والاجتماعي للسكان، كما أن لعاملي الهجرة والانتقال أثراً بالغاً على معدلات نمو القوى العاملة، التركيب المهني والعلمي للعاملين وانتشار الجرائم المختلفة، كما تؤثر على التوزيع العمري وعلى نسبة الذكور في المجتمعات العربية المختلفة.

ودولة الإمارات مثل الدول الخليجية الأخرى التي ساعدت تدفقات عوائد البترول في بداية السبعينات على إحداث تغييرات كبيرة وسريعة فيها، شملت جميع أشكال الحياة ولعل من أبرز سمات هذه التغييرات هو تدفق العمالة الوافدة الأجنبية لسد النقص الذي تحتاج إليه عملية التنمية والتحضر السريع، أدى هذا إلى دخول أعداد كبيرة من بين العمالة لها سوابق خطيرة في بلادها الأصلية، حيث لا يوجد قوائم بأسماء المجرمين القادمين من الخارج، وكذلك لا يطلب من الأجنبي شهادة إثبات الحالة الجنائية من بلده الأصلية عند التقدم للحصول على تأشيره دخول إلى الدولة، وكان لهذا دور كبير في ارتفاع معدل الجريمة بجميع أنواعها داخل الدولة، مثل التزوير وتعاطي والمتاجرة بالمخدرات وغيرها من الجرائم التي لم تكن معروفة من قبل في مجتمع الإمارات.

إن الارتباط بين هؤلاء الوافدين والجريمة يفرض نفسه من منطلقين الأول ارتفاع نسبيتهم في تركيب السكان في دولة الإمارات مما يطبع النشاط الإجرامي بها بطابع أجنبي غريب على أهلها، والثاني وهو مرتبط بالأول باستحداث أنواع وأنماط إجرامية لم تكن معروفة من قبل ووفدت مع هؤلاء لارتباطها بخلفيتهم الثقافية والاجتماعية في بلدان المنشأ التي جاءوا منها، وزادت هذه الجرائم بحكم التفاعل والصراع بينهم وبين بعضهم من ناحية وبينهم وبين السكان الأصليين من ناحية أخرى.

جدول (14) تطور أعداد السكان حسب الجنسية (مواطنين/ وافدين) في دولة الإمارات العربية المتحدة بين 1968-2016م

التعداد	مواطنون		وافدون		الجملة
	العدد	%	العدد	%	بالألف نسمة
1968*	132	72,9	49	27,1	181
1975*	303	52,4	275	47,6	557
1980*	396	38	646	62	1042
1985*	633	45,9	746	54,1	1379
تقديرات1996	599	24,2	1871	75,5	2470
تقديرات1999	669	23,4	2186	76,5	2855
تقديرات2000	692	23,1	2303	76,9	324
2005*	825	20,1	3281	79,9	4106
2016	1842	22,3	6422	77,7	9121

المصـدر: وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء، الأعوام قيد الدراسة.

شكل (18) تطور أعداد السكان حسب الجنسية (مواطنين / وافدين) في دولة الإمارات العربية المتحدة بين 1968 – 2016م

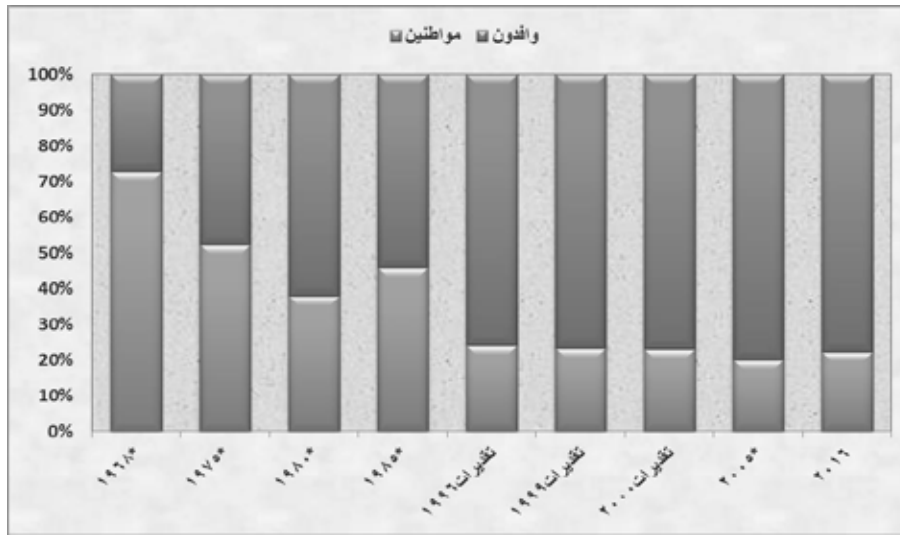

ويوضح العرض التالي ما أثير في هذه الدراسة عن ارتفاع معدل جرائم المخدرات مع زيادة حجم السكان الوافدين ومن خلال الجدول (15) والشكلين (19–20) يمكن التعرف على الحقائق التالية:

بلغ إجمالي نسبة الوافدين لعام 2006م بنسبة 75,7% من إجمالي السكان لنفس العام، احتلت إمارة دبي المرتبة الأولى من حيث أعداد الوافدين بنسبة 39,1% من إجمالي تليها إمارة أبوظبي بنسبة 31,9%.

وقد تزايدت أعداد الوافدين في عام 2008م حيث بلغت نسبتهم 81,2% من إجمالي أعداد السكان بالدولة لنفس العام، استحوذت الإمارات الثلاثة الأولى على النسبة الأكبر من أعداد الوافدين بالدولة حيث ضمت إمارات أبوظبي، دبي، الشارقة أي ما يزيد عن ثلثي أعداد الوافدين.

أما في عام 2011م فقد قفز لتبلغ نسبة 81,7% من إجمالي سكان دولة الإمارات تزايدت فيها أيضاً أعداد الوافدين على مستوى كل إمارة لتحتل نفس الإمارات الثلاث السابقة نفس الترتيب من حيث أعداد الوافدين.

تزايد تبعاً لذلك إجمالي أعداد قضايا جرائم المخدرات لنفس الأعوام قيد الدراسة حيث ويختلف توزيعها من إمارة إلى أخرى استحوذت إمارة دبي على الترتيب الأول بنسبة 35,2% أي ما يزيد عن ثلثي أعداد قضايا المخدرات الواقعة بالدولة تليها إمارة أبوظبي حيث بلغت إجمالي قضايا المخدرات بها بنسبة 21,7%، ثم جاءت الشارقة في الترتيب الثالث بنسبة 17,3% ، وجاءت في الترتيب الأخير إمارة الفجيرة بإجمالي بنسبة 2,7% من إجمالي قضايا المخدرات في الدولة. شكل (21)

جدول (15) تطور توزيع أعداد السكان حسب الجنسية وقضايا المخدرات بكل إمارة بين 2006 – 2011

السنوات		أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	الجملة
2006	مواطنون	%43	%17	%17	%5	%2	%11	%7	%100
	وافدون	%32	%36	%20	%5	%1	%4	%2	%100
	إجمالي	%34	%32	%19	%5	%1	%5	%3	%100
	قضايا المخدرات	%27	%40	%10	%7	%3	%11	%2	%100
2008	مواطنون	%43	%16	%16	%5	%2	%10	%7	%100
	وافدون	%30	%37	%21	%5	%1	%4	%2	%100
	إجمالي	%33	%33	%20	%5	%1	%5	%3	%100

السنوات		أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	الجملة
	قضايا المخدرات	%26	%38	%10	%9	%4	%8	%5	%100
2011	مواطنون	%44	%16	%16	%5	%2	%11	%7	%100
	وافدون	%30	%38	%21	%5	%1	%1	%2	%100
	إجمالي	%32	%34	%20	%5	%1	%5	%3	%100
	قضايا المخدرات	%22	%35	%17	%7	%6	%10	%3	%100

المصدر: نفس المصدر السابق

يتبين من التحليل السابق أن العمالة الوافدة تلعب دوراً رئيسياً في ارتفاع عدد الجرائم في الدولة، وخاصة الجنسيات الآسيوية حيث إنها تتصدر الجنسيات الأخرى في الدولة كما سنعرض في الفصل الثالث.

شكل (19) توزيع أعداد السكان حسب الجنسية وقضايا المخدرات بدولة الإمارات عام 2006م

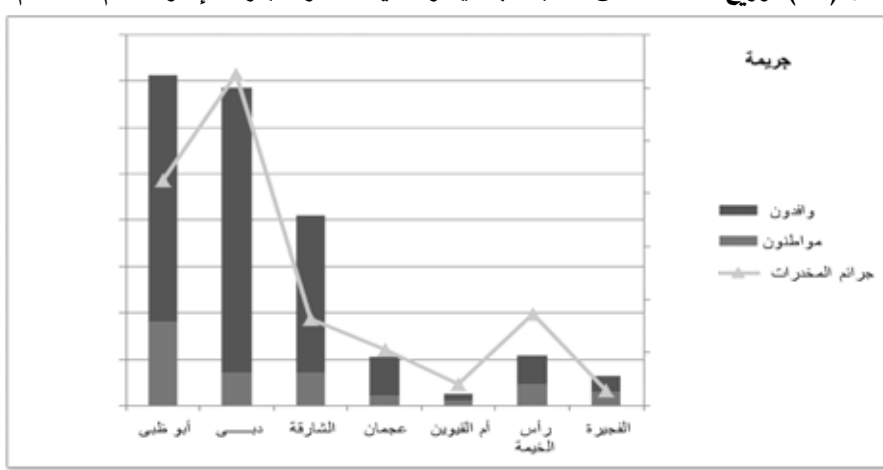

شكل (20) توزيع أعداد السكان حسب الجنسية وقضايا المخدرات بدولة الإمارات عام 2011م

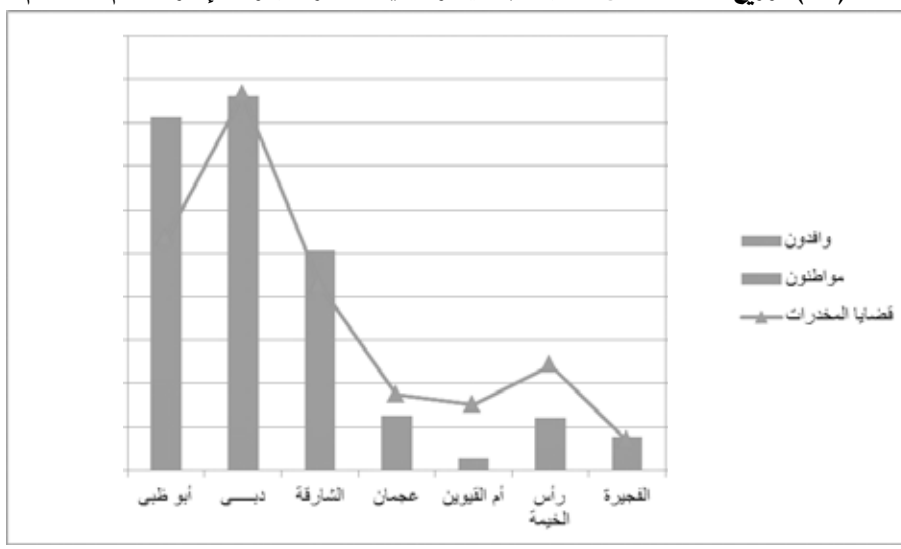

شكل (21) التوزيع النسبي للسكان الوافدين وجرائم المخدرات بالدولة عام 2011م

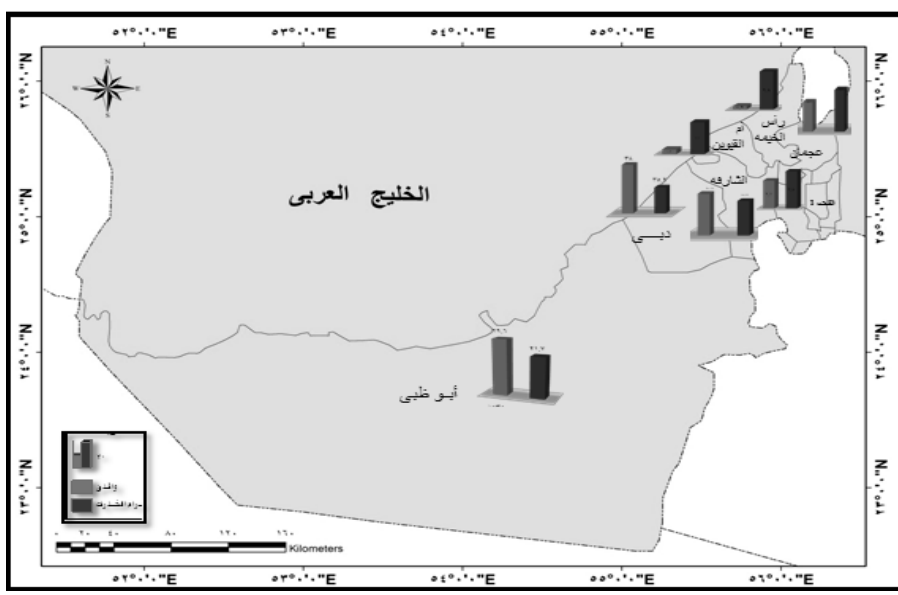

توزيع السكان وكثـافتهم:

يعد نمط الجريمة وحجمها انعكاساً للتوزيع والتركيب السكاني والاجتماعي والتنظيم الحضري والأنشطة الاقتصادية وغيرها، فالكثافة السكانية ومعدلات التطور السكاني بصفة عامة والنمو الحضري بصفة خاصة تؤثر تأثيراً واضحاً في معدلات الجرائم في المدن والمراكز الحضرية، الكبيرة منها والصغيرة. (محيا، 2003، الرياض، ص42).

وتضم دولة الإمارات العربية المتحدة سبع إمارات لكل إمارة حدودها الخاصة بها بالإضافة إلى الجزر، ويمثل تحديد حجم السكان في كل إمارة عاملاً أساسياً في تقدير احتياجات كل منها من الخدمات الأمنية.

وباستقراء أرقام الجدول (16) والشكل (22) اللذين يوضحان تطور التوزيع النسبي للسكان يلاحظ ما يلي:

جاءت إمارة دبي في المرتبة الأولى عام 2011م من حيث عدد السكان حيث بلغ عدد سكانها 1722 ألف نسمة بنسبة 34% من جملة سكان الدولة، بعد أن كان سكانها في الترتيب الثاني في عام 2005م بإجمالي 1321 ألف نسمة بنسبة 32.2%.

في حين جاءت إمارة أبوظبي في الترتيب الثاني عام 2011م بإجمالي سكان بلغ 1628 ألف نسمة بنسبة 32.1% من إجمالي سكان الدولة، وذلك بعد أن كانت تحتل الصدارة عام 2005م بإجمالي سكان 1399 ألف نسمة بنسبة 34.1% لنفس العام.

ويرجع ذلك إلى استمرار تزايد أعداد الوافدين إلى إمارة دبي على حساب أعداد المواطنين ليصل عددهم في عام 2011م، 1575ألف نسمة بنسبة 91.4% من

إجمالي سكان الامارة. وبذلك يشكل الوافدون الغالبية العظمى من سكان إمارة دبي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأجور في الإمارة بصفة عامة عن الإمارات الأخرى بل عن الأقطار الأخرى المجاورة، حيث تجدها تشكل الدافع الاقتصادي للوافدين المهاجرين لدولة الإمارات، فتوفر العمل في دبي وندرة في الإمارات الأخرى، بالإضافة إلى نمو الطلب على اليد العاملة والذي يفوق قدرة الإطار السكاني على الوفاء بالأعداد الكافية من القوى العاملة المحلية، والتي تجعل الأمور في إمارة دبي على هذا النحو.

بالنسبة لإمارة الشارقة فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان لتشكل 20.1% من جملة سكان الدولة لعام 2011م، في حين شكلت 19,3% من جملة سكان الدولة لعام 2005م.

في حين تأتي إمارة أم القيوين في المرتبة الأخيرة من حيث عدد السكان إذ وصلت نسبتها 1.2% من جملة سكان الدولة عام 2005م، لتسجل في تقديرات 2011 م نسبة 1.1% من جملة سكان الدولة.

جدول (16) توزيع السكان والكثافة السكانية في دولة الإمارات بين 2005 –2011م

الإمارة	المساحة كم2	%	2005			2011		
			عدد السكان (ألف نسمة)	%	الكثافة (نسمة/ كم2)	عدد السكان (ألف نسمة)	%	الكثافة (نسمة/كم 2)
أبوظبي	67340	86,7	1399	34.1	20.8	1628	32.1	24.2
دبي	3885	5,0	1321	32.2	340.1	1722	34.0	443.2

الإمارة	المساحة كم2	%	2005			2011		
			عدد السكان (ألف نسمة)	%	الكثافة (نسمة/ كم2)	عدد السكان (ألف نسمة)	%	الكثافة (نسمة/كم 2)
الشارقة	2590	3,3	793	19.3	306.4	1017	20.1	392.7
عجمان	259	0,3	206	5.0	799.2	250	4.9	965.3
أم القيوين	777	1,0	49	1.2	63.3	56	1.1	72.1
رأس الخيمة	1684	2,2	210	5.1	124.7	241	4.8	143.1
الفجيرة	1165	1,5	125	3.1	107.9	152	3.0	130.5
الإجمالي	77700	100	4103	100	52.8	5066	100	65.2

المصـدر: وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء، الأعوام قيد الدراسة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتبين من خلال العرض السابق أن إمارة أبوظبي وإمارة دبي وإمارة الشارقة تضم 86.2% من سكان الدولة عام 2011م، بينما بلغت نسبة سكان الإمارات الأخرى رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الفجيرة 13.8% من سكان الدولة لنفس العام، ويرجع ذلك إلى تركز الأنشطة الاقتصادية والثقافية ومؤسسات الدولة ووزاراتها في إمارتي

أبوظبي ودبي، الأمر الذي جعلهما منطقة جذب للعمالة الوافدة الخارجية، ولكثير من المواطنين من الإمارات الأخرى.

شكل (22) التوزيع الحجمي للسكان بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011م

وصلت الكثافة السكانية في دولة الإمارات إلى 65.2 نسمة/ كيلومتر مربع في عام 2011م، وهذا هو شأن الدول الصحراوية عموماً خاصة في دولة كالإمارات العربية المتحدة والتي ظلت قروناً عديدة منطقة قليلة السكان على أطراف شبه الجزيرة العربية، ولم تشهد تدفقاً سكانياً إلا في السنوات الأخيرة فقط، وتتفاوت الكثافة بين الإمارات بعضها البعض وتصل أقصاها في إمارة عجمان حيث بلغت خمسة عشر أمثال الكثافة الإجمالية للدولة (965.3 نسمة /كم2).

شكل (23) الكثافة السكانية بالإمارات العربية المتحدة عام 2011م

يوضح الجدول (17) توزيع كثافة السكان لكل كيلومتر مربع وعدد جرائم المخدرات في كل إمارة على حدة، وقد اتفقت آراء المهتمين بدراسة الجريمة على أن هناك علاقة طردية بين كثافة السكان وعدد الجرائم، ويرجع ذلك إلى أنه كلما زادت كثافة السكان كان ذلك ساتراً لعمليات حيازة وتعاطي المخدرات، ومن ثم فإن مشكلة المخدرات لا بد أن تزداد حدة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وتخف حدتها في المناطق التي تنخفض بها، وهذا ما ينطبق على إمارة دبي حيث بلغت الكثافة السكانية للإمارة 443.2 نسمة/ الكيلومتر المربع، وبذلك تحتل إمارة دبي المرتبة الثانية بعد إمارة عجمان من حيث الكثافة، واستحوذت على 35.2% من إجمالي جرائم المخدرات بالدولة لتحتل بذلك الترتيب الأول من حيث جرائم المخدرات، يليها إمارة الشارقة حيث بلغت كثافتها السكانية بها 392.7 نسمة/ كيلومتر مربع لتحتل بذلك المرتبة الثالثة من حيث الكثافة ونفس الترتيب من حيث جرائم المخدرات،

ويمكن تفسير ذلك إلى كونها من الإمارات الحدودية حيث يتم ضبط قضايا التهريب والجلب.

جدول (17) جرائم المخدرات وعلاقتها بالكثافة السكانية حسب الإمارة عام 2011م

البيان	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	ام القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	إجمالي
جرائم المخدرات	%0.02	%0.02	%0.02	%0.03	%0.13	%0.05	%0.02	%0.02
الكثافة السكانية نسمة/كم2	24.2	443.2	392.7	965.3	72.1	143.1	130.5	65.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات، وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الإحصاء السنوي، السنوات قيد الدراسة.

أما إمارة أبوظبي فتقل بها الكثافة السكانية لتصل إلى 24,2 نسمة فقط/ كيلو متر مربع لتسجل بذلك أدنى معدل للكثافة السكانية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ويرجع ذلك لاتساع المساحة غير المأهولة بالسكان والتي تتمثل في النطاق الصحراوي في الغرب والجنوب بأقسامه المختلفة مثل بينونة، الظفرة والبطين.

أما عن علاقة الكثافة السكانية وتوزيع جرائم المخدرات فهي مختلفة بين إمارات الدولة، ويمكن تمييز أربع فئات منها على النحو التالي شكل (24):

الفئة الأولى: إمارات ذات كثافة سكانية منخفضة وعدد كبير من جرائم المخدرات وتمثلها إمارة أبوظبي بسبب اتساع مساحتها وتركز سكانها في مدينة أبوظبي.

الفئة الثانية: إمارات ذات كثافة سكانية عالية وعدد كبير من جرائم المخدرات وتمثلها إمارتي دبـي والشارقة.

الفئة الثالثة: إمارات ذات كثافة سكانية عالية وعدد أقل من جرائم المخدرات تمثلها إمارة عجمان.

الفئة الرابعة: إمارات ذات كثافة سكانية منخفضة وعدد أقل من جرائم المخدرات وتمثلها إمارات: أم القيوين، الفجيرة، ورأس الخيمة.

تقييم توزيع السكان:

من أجل التعرف على مدى التشتت والتبعثر أو التركز السكاني داخل حدود إمارة أبو ظبي لابد من تحليل الصورة التوزيعية للسكان التي تتبع الطرق الإحصائية التي تظهر العلاقة العددية بين السكان والمساحة ومن أبرز هذه الطرق ما يلي:

أ. نسبة التركز السكاني:

يقصد بالتركز السكاني مدى ميل السكان إلى التركز في إقليم معين داخل حدود الدولة دون سواه والتبعثر في أقاليم أخرى. ويبين الجدول (18) أن درجة التركز السكاني في دولة الإمارات بلغت 53,2 % ويشير هذا المعدل إلى أن توزيع السكان غير متساو على اعتبار أنه سيكون مثاليا إذا كانت هذه النسبة صفراً، وبمقدار زيادتها عن الصفر يكون التوزيع مبعثراً.

شكل (24) فئات توضح علاقة الكثافة السكانية بتوزيع جرائم المخدرات بدولة الإمارات

ومن ملاحظة أرقام الجدول السابق يتبين قلة التركز السكاني في إمارة أبوظبي التي تشغل 86.7% من المساحة الكلية للدولة، بينما عدد السكان بلغ 32.1 % من سكان الدولة، وبذلك تزيد نسبة المساحة على السكان أكثر من 5 أمثال، ومن الجدير بالذكر أن توزيع السكان في إمارة أبوظبي يتصف بأنه هامشي إلى حد كبير شأنه في ذلك شأن باقي إمارات الدولة، فيتركز السكان في النطاق الساحلي الشمالي وفي الأودية والواحات الداخلية، ويتحدد توزيعهم ببعض العوامل الجغرافية أبرزها على الإطلاق توفر المياه الجوفية التي تساعد على قيام الزراعة والاستقرار البشري وتوزيع مراكز العمران وأنماطها، كما يلاحظ أن أعلى الإمارات تركز هي إمارة أم القيوين.

جدول (18) نسبة التركز السكاني بدولة الإمارات عام 2011م

الامارة	المساحة %(س)	السكان %(ص)	الفرق(س-ص)
أبو ظبي	86,7	32.1	54.6
دبي	5,0	34.0	29
الشارقة	3,3	20.1	16.8
عجمان	0,3	4.9	1.9
أم القيوين	1,0	1.1	0.1
رأس الخيمة	2,2	4.8	2.6
الفجيرة	1,5	3.0	1.5
الإجمالي	100	100	106,5

المصدر/ الجدول اعتماداً على بيانات مصدرها الكتاب الإحصائي السنوي لدولة الإمارات 2011م.

نسبة التركز = 1\2 مج (س . ص) حيث س= النسبة المئوية لمساحة الإقليم إلى جملة مساحة الإمارة الكلية، و ص= النسبة المئوية لعدد سكان الإقليم إلى جملة سكان الإمارة الكلية، ومج (س . ص) = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب أي مجموع القيم دون النظر للإشارات السالبة.

ب. منحنى لورنز:

يستخدم في توضيح العلاقة السكانية المكانية تركزا وتناثراً في إقليم محدد داخل حدود الدولة، وتؤكد أرقام الجدول (19) والشكل (25) أن هناك تبايناً كبيراً بين مساحات الإمارات ونسبة سكان كل منها، ولعل أبرز تباين يظهر في حالة إمارة أبوظبي، فبينما تصل مساحتها إلى أكثر من ثلثي مساحة الدولة يقطنها حوالي 32.1% من جملة سكان الدولة، بينما نجد العكس يظهر في إمارة دبي، فبينما تصل

مساحتها 5% من مساحة الدولة يقطنها أكثر من 30% من جملة سكان الدولة وأيضا إمارة الشارقة التي تصل مساحتها 3.3% من مساحة الدولة بينما يسكنها أكثر من 20% من سكان الدولة، ويرجع ذلك إلى سرعة معدلات التنمية في الإمارات السابقة الذي يضم مدينة دبي التي تشهد معدلات نمو عمراني متسارعة ومشروعات تنمية عمرانية جديدة على سواحل الجزيرة تمثل مراكز جذب شديدة.

وكل هذا يجعل من إمارة دبي والشارقة بيئة مناسبة لارتفاع عدد الجرائم ولاحتمالات وقوع الأزمات المرورية ويؤثر على منظومة النقل والمواصلات مما يتطلب الإسراع في إعادة التخطيط لأعمال النقل والطرق، تفادياً لحدوث أزمات مرورية محتملة.

جدول (19) التوزيع النسبي للسكان والمساحة بدولة الإمارات (منحني لورنز) عام 2011

الإمارة	المساحة		السكان	
	%	المتجمع الصاعد	%	المتجمع الصاعد
أبو ظبي	86,7	86.7	32.1	32.1
دبي	5,0	91.7	34.0	66.1
الشارقة	3,3	95	20.1	86.2
عجمان	0,3	95.3	4.9	91.1
أم القيوين	1,0	96.3	1.1	92.2
رأس الخيمة	2,2	98.5	4.8	97
الفجيرة	1,5	100	3.0	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث عن بيانات مصدرها الكتاب الإحصائي السنوي لدولة الإمارات2011م.

ويبين منحنى لورنز أن هناك نطاقات كبيرة من دولة الإمارات خالية من السكان، مما يتيح مجالاً لإعادة توزيع السكان لاستيعابها أعداداً كبيرة منهم، مثل مناطق الداخل

الصحراوي (منطقة العين في إمارة أبوظبي)، وبالتالي إعادة توزيع وزيادة الخدمات الأمنية في هذه المناطق.

ومما تقدم يتضح تباين توزيع السكان بين أقاليم الدولة، وبالتالي اختلف دور كل من أجهزة الشرطة، والدفاع المدني، وإدارة الإقامة وشؤون الأجانب بالإمكانيات المتوفرة والمتاحة لديها في مكافحة الجريمة بمختلف أوجهها في هذه المناطق الجغرافية.

شكل (25) العلاقة بين توزيع المساحة والسكان (منحنى لورنز) بدولة الإمارات عام 2011م

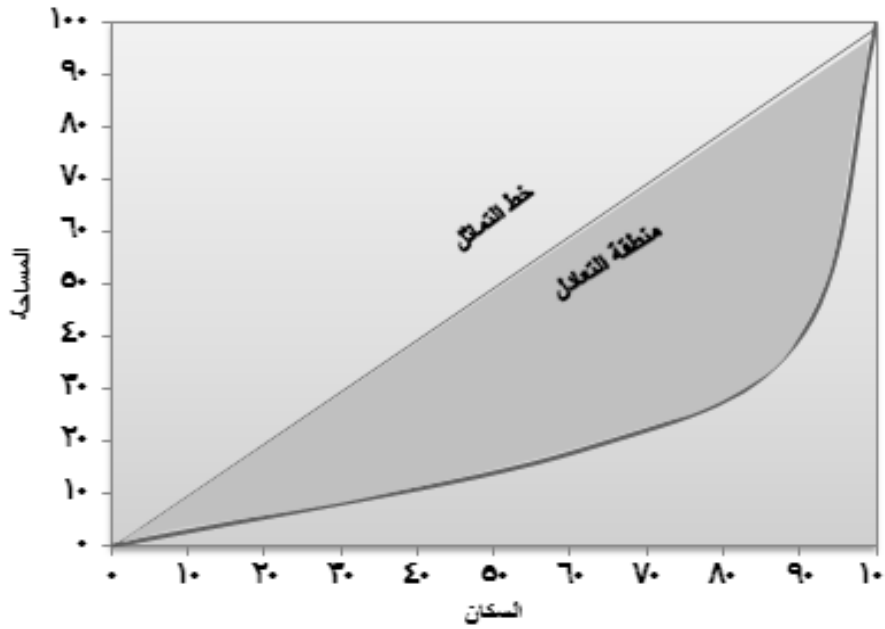

خصائص السكان:

تتمثل أهم خصائص السكان في التركيب العمري والنوعي، والتركيب حسب الحالة الاجتماعية والتعليمية، والتركيب الاقتصادي، وغيرها من الخصائص التي تؤثر على تركيب المجتمع حسب فئاته المختلفة.

وتكمن أهمية التركيب السكاني في مساعدته على معرفة بعض التفاصيل عن مجتمع الدراسة من حيث كثرة الإناث أو الذكور أو كونه مجتمعاً يغلب عليه الفتوة أم الكهولة كما أن التركيب السكاني يوضح مستوى التعليم سواء من ناحية الأمية أو صفة ارتفاع المستوى التعليمي ومكان الإقامة في الريف أو الحضر والوضع الاقتصادي، هذه البيانات تساعد في معرفة البناء الاجتماعي في المجتمع، كما تساعد في التعرف على حجم القوى العاملة والنشاط الاقتصادي والتوزيع العمري لفئات المجتمع، وتوضح اتجاهات بعض المتغيرات مثل: المواليد ومعدلات الزواج وغيرها من المتغيرات التي تساعد في فهم طبيعة المجتمع.

التركيب النوعي– العمري:

التركيب النوعي:

يقصد بالتركيب النوعي معرفة نسبة النوع التي تؤثر في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، فزيادة الذكور تؤدي إلى زيادة في حجم القوى العاملة إلى جانب أن ارتفاع النسبة النوعية تدل على زيادة أعداد الذكور بالنسبة لأعداد الإناث والعكس صحيح.

ومن المعروف أن الكثير من العلاقات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المهمة يتوقف على وجود توازن بين أعداد النوعين أو عدم وجوده.

ويلاحظ أن نسبة الذكور إلى الإناث تختلف من مجتمع لآخر ومن منطقة لأخرى غير أن هذا التباين لا يرجع إلى اختلافات بيولوجية بين المجتمعات فقط، وإنما يرجع أيضاً إلى بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (صادق بشير الراوي وزملاؤه، 2004).

وبالنسبة للتركيب النوعي لسكان دولة الإمارات، فإنها تصنف ضمن مجموعة المناطق التي تتميز بوجود نسبة عالية للذكور، فقد أدت الزيادة المرتبطة بأعداد الوافدين إلى ارتفاع عدد الذكور في سن العمل، وأغلب الذكور من الذين لم يسبق لهم الزواج، أو ممن تزوجوا وتركوا زوجاتهم في موطنهم الأصلي.

من خلال الجدول (20) والشكل (26) الخاصين بالتوزيع النسبي لسكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع تبعاً للتعداد الرسمي يتضح الآتي:

جدول (20) التركيب النوعي والعمري لدولة الإمارات عام 2011م

فئات السن	الذكور		الإناث		الإجمالي		% من إجمالي الفئة
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
0-4	175821	5.0	163418	10.5	339239	6.7	19.1
5-9	168813	4.8	154606	9.9	323419	6.4	
10-41	156601	4.5	140474	9.0	297075	5.9	
5-191	144618	4.1	130890	8.4	275508	5.4	80.1
0-242	339454	9.7	193587	12.4	533041	10.5	
5-292	614122	17.5	215887	13.8	830009	16.4	
0-343	623041	17.8	183295	11.7	806336	15.9	
5-393	490261	14.0	138356	8.9	628617	12.4	

	8.4	425445	6.1	95209	9.4	330236	44-4
	5.5	278994	4.0	61788	6.2	217206	49-45
	3.4	170776	2.4	37791	3.8	132985	54-50
	1.6	81790	1.2	18771	1.8	63019	59-55
	0.6	32757	0.6	9982	0.6	22775	64-60
0.8	0.3	16927	0.4	6133	0.3	10794	69-65
	0.2	10885	0.3	4625	0.2	6260	74-70
	0.3	15182	0.5	7188	0.2	7994	75فأكثر
100	100	5066000	100	000.1562	100	000.3504	الإجمالي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات مصدرها الكتاب الإحصائي السنوي لدولة الإمارات2011م.

شكل (26) الهرم السكاني بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011م

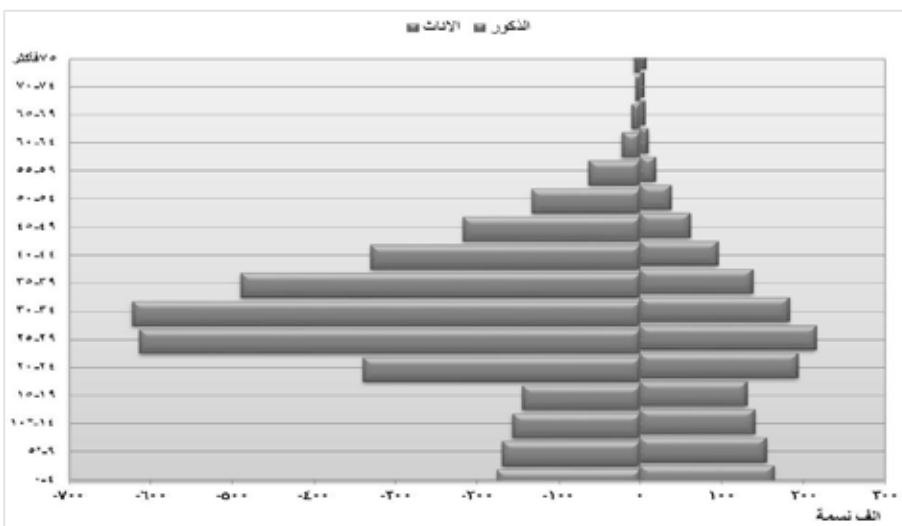

يتميز الهرم السكاني لمنطقة الدراسة بضيق قاعدته من فئة صغار السن (صفر– 14) مع انتظام تدرج هذه الفئة حيث تقل نسبة كل فئة عمرية عن الفئة التي تسبقها، وتمثل هذه الفئة نسبة 19,1% من إجمالي سكان الدولة عام 2011م، وتتميز نسب النوع لهذه الفئة بأنها متوازنة وطبيعية حيث بلغت نسبة إلى الإناث 109 ذكراً لكل 100 أنثى في عام 2011م، وقد بلغ الذكور بها 52.7% من إجمالي هذه الفئة، بينما بلغ إجمالي الاناث 47.3% من إجمالي هذه الفئة لنفس العام.

بالنسبة للفئة العمرية المتوسطة (15 – 64) فيظهر فيها أثر الهجرة واضحاً حيث الامتداد الكبير للهرم السكاني، إذ شكلت هذه الفئة أكثر من ثلثي السكان بالدولة في تقديرات 2011م، كذلك من خلال أرقام الجدول يمكن أن نتبين ذلك، فلقد مثلت في عام 2011م (4063273) نسمة، بنسبة 80,1% من إجمالي أعداد السكان بالدولة.

ومن الملاحظ على هذه الفئة زيادة ملحوظة في الفئات العمرية للذكور عن الإناث، حيث بلغ عدد الذكور في تعداد 2000م (2977717 ذكراً) بنسبة 73.2% من إجمالي تلك الفئة (15 – 64)، اما الإناث فقد بلغ عددهن (1085556) أنثى بنسبة 26.8% من إجمالي تلك الفئة، لتصل نسبة الذكور إلى الاناث 274 ذكراً لكل 100 أنثى، ويرجع سبب ارتفاع النسبة في الفئة العمرية الوسطى إلى دور الهجرة، إذ إن معظم الوافدين إلى الإمارة هم من الشباب الواقعة أعمارهم في فئة سن العمل.

من الفئة العمرية (35– 39 سنة) بدأت الزيادة عند الذكور في التناقص التدريجي حتى الفئة العمرية (65–69 سنة) ثم يلاحظ أنه في فئات كبار السن (60 فأكثر) بدأ يعود إلى توازن منطقي في جانبي الذكور والإناث وأخذ الهرم السكاني شكله الطبيعي، مما يوضح بجلاء الأثر الكبير والواضح الذي تركته الهجرة الوافدة على التركيب النوعي والعمري لسكان الدولة، حيث يلاحظ أن الغالبية من السكان الذكور

تتركز في الفئة العمرية (15 – 59 سنة) وهي الفئة المنتجة والتي تعرف بسن قوة العمل حيث بلغت نسبتها 84.3% من إجمالي الذكور بينما بلغت نسبة الإناث لنفس الفئة 68.8 % من إجمالي الإناث بالدولة، أما بالنسبة لإجمالي السكان بالدولة فقد بلغت النسبة لهذه الفئة المنتجة 79.5%.

بالنسبة لفئة كبار السن (65 فأكثر) فإنها تمثل أقل الشرائح العمرية نسبة، إذ بلغت 0.8% من جملة سكان الإمارة تبعاً لتعداد عام 2011م. ويرجع سبب انخفاض هذه النسبة إلى أن معظم المهاجرين إلى الدولة هم من الفئة العمرية الوسطى، أما هذه الفئة فهي ناتجة أيضاً من اصطحاب بعض الأسر الوافدة إلى آبائهم وأمهاتهم معهم أثناء الهجرة إلى العمل.

وبصورة عامة يتضح عدم توازن هرم السكان العمري والنوعي لجملة سكان إمارة دبي، حيث يتضح التفوق الكبير للفئة العمرية الوسطى (15 –64) وبخاصة الذكور مما يترتب عليه خلل في التوازن النوعي للسكان ما بين الذكور والإناث مما يؤكد أن الهجرة الوافدة هي للذكور أساساً حيث يبدو سمات المجتمع المهاجر فتتاح فيه فرص العمل للذكور أكثر من الإناث مما يرفع نسبتهم خصوصاً وأن معظمهم يقومون بترك عائلاتهم في بلادهم الأصلية لأسباب اقتصادية أو اجتماعية خاصة بهم.

ومن خلال دراستنا لنتائج التعداد السكاني للسنوات بين 1996 – 2011 م تبين أن نسبة الذكور بين سكان الإمارات مصابة باختلال كبير، وذلك ناتج عن عوامل الهجرة المتلاحقة للذكور وحتى وإن كانوا متزوجين في بلادهم الأصلية، إن هذه النسبة كانت 229 في عام 1996 م ثم ارتفعت لتصل إلى 241 في عام 1999م ثم عاودت في الارتفاع قليلا لتصل إلى 264 في عام 2002م، ثم ارتفعت في عام 2005 إلى 299، وفي عام 2010 م ارتفعت إلى 335، أي أن هناك 335 ذكرا لكل 100 أنثى

في الدولة وبمعنى آخر أن نسبة الإناث في المجتمع 23% في عام 2011 مقابل 77% للذكور من إجمالي سكان الدولة ككل.

جدول (21) نسبة الذكور إلى الإناث في دولة الإمارات حسب الجنسية بين 1996-2011م (ذكر لكل 100 أنثى)

الجنسية	1996	1999	2002	2005	2011
المواطنون	102	100	100	101	102
الوافدون	271	287	313	350	387
الجملة	229	241	264	299	335

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات مصدرها الكتاب الإحصائي السنوي لدولة الإمارات، السنوات قيد الدراسة.

وبمقارنة هذه النسب بين السكان المواطنين والوافدين يتبين أن نسبة الذكور بين المواطنين تتسم بالارتفاع البسيط وهذا ما يوضحه الجدول (21) حيث ارتفعت من عام 1999م (100) إلى (102) في عام 2011 بنسبة 2%، وهذه النسب قد يعطى مؤشراً على عملية اكتساب جنسية الدولة والتي أصبحت تتم بصورة عائلية أي للفرد وأسرته، كما نلاحظ أيضاً أن نسبة الذكور بين غير المواطنين (الوافدين) كانت 271 ثم ارتفعت إلى 287 ما بين 1996 – 1999م والتي تميزت بهجرة أعداد كبيرة من الذكور وقد استمر هذا الارتفاع حتى وصلت نسبة الذكور للإناث 313 سنة 2002، ثم إلى 350 في عام 2005، وأخيراً 387 في عام 2011.

التركيب العمري:

هو عنصر مكمل لدراسة التركيب النوعي، ويعد العمر أحد المتغيرات الأساسية التي يجب التعرف عليها في أي مجتمع، كما أنه يعد أحد العوامل المؤثرة تأثيراً مباشراً في الخصوبة وعملية الإنجاب، ويسهم بدرجة فاعلة في تحديد حيوية أو حركة السكان، كما أن عمر الفرد يرتبط بالقدرات الحيوية والوظائف البيولوجية الفعلية للسكان.

وعموماً فإن نمط التركيب العمري يعد من أبرز الخصائص الديموغرافية التي تميز المجتمع، فعليه يتوقف حجم العرض من القوى العاملة، فهو الأساس الذي يزود المجتمع بقوة العمل، والقدرة على تقديم عدد من السكان لتأدية الخدمات الاجتماعية والأمنية والعسكرية.

جدول (22) توزيع سكان دولة الإمارات حسب فئات السن العريضة والجنسية عام 2011م

فئات السن	مواطنون		وافدون		الجملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
14 فأقل	371046	40,2	650451	15,7	959733	19,1
15–59	480883	52,1	3293685	79,5	4063273	80,1
60 فأكثر	71071	7,7	198864	4,8	42994	0,8
الجملة	923,000	100	4143.000	100	5066000	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مصدرها الكتاب الإحصائي السنوي، تعدادات السكان، الإمارات العربية المتحدة.

وفيما يتعلق بتوزيع سكان دولة الإمارات حسب فئات الأعمار فسيتم ترتيب فئات السن لأغراض هذه الدراسة استناداً إلى تقديرات عام 2011 م إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

- صغار السن (أقل من 14 سنة).

- متوسطو السن (15: 59 سنة).
- كبار السن (60 فأكثر).

وقد اتفقت معظم الدراسات السكانية على اعتبار أن من تقل أعمارهم عن (14) هم معالون صغار ومن تزيد أعمارهم على (60) سنة فهم معالون كبار، أما بالنسبة للفئة العمرية (15: 59) سنة فهؤلاء يمثلون المنتجين أو القطاع النشيط اقتصادياً والذين تقع على عاتقهم إعالة المجتمع.

وباستقراء أرقام الجدول (22) ومن الشكل (27) يلاحظ ما يلي:

- تشكل نسبة فئة (صغار السن) 19.1 % من إجمالي سكان دولة الإمارات مع اختلاف النسبة بين المواطنين والوافدين، إذ بلغت 40.2 % و 15.7% على الترتيب، وعليه يتميز مجتمع الدولة خاصة بالنسبة لفئة المواطنين بأنه مجتمع فتي، حيث شهدت الدولة تغيرات اقتصادية واجتماعية أدت إلى تحسن الظروف الصحية والمعيشية وظروف العمل، وبالتالي إلى زيادة معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال من سنة لأقل من خمس سنوات مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأطفال لمواطني الدولة إلى 40.2 % من إجمالي عدد السكان المواطنين عام 2011م.
- تشكل فئة (الأشخاص في سن العمل) (15 – 59) 80.1% من جملة سكان الدولة مع تباينها أيضاً بين المواطنين والوافدين (52.1 %، 79.5 % على التوالي) وتعد هذه النسبة عالية جداً بالمقارنة مع المعدلات العالمية في هذا الخصوص، ويعود ارتفاع هذه الفئة من القوى البشرية إلى أن نسبة كبيرة من الوافدين هم في سن العمل، قدموا إلى دولة الإمارات بهدف الكسب، ونظراً

لأن نسبة كبيرة من هؤلاء ممن لا تسمح لهم مستويات دخولهم باصطحاب أسرهم فقد انخفضت بينهم نسبة صغار السن.

- وارتفاع نسبة السكان المواطنين في هذه الفئة إلى زيادة أعداد المواطنين المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في الإمارات مما أدى إلى تأثير نسبة المواطنين في هذه الفئة بالزيادة المذكورة سابقاً.

لم يشكل إجمالي الأشخاص الذين تجاوزوا سن 60 سوى 0.8 % مقابل 7.7% و4.8% لفئة المواطنين والوافدين على الترتيب من إجمالي سكان الإمارات عام 2011م.

شكل (27) توزيع سكان دولة الإمارات حسب فئات السن العريضة والجنسية عام 2011م

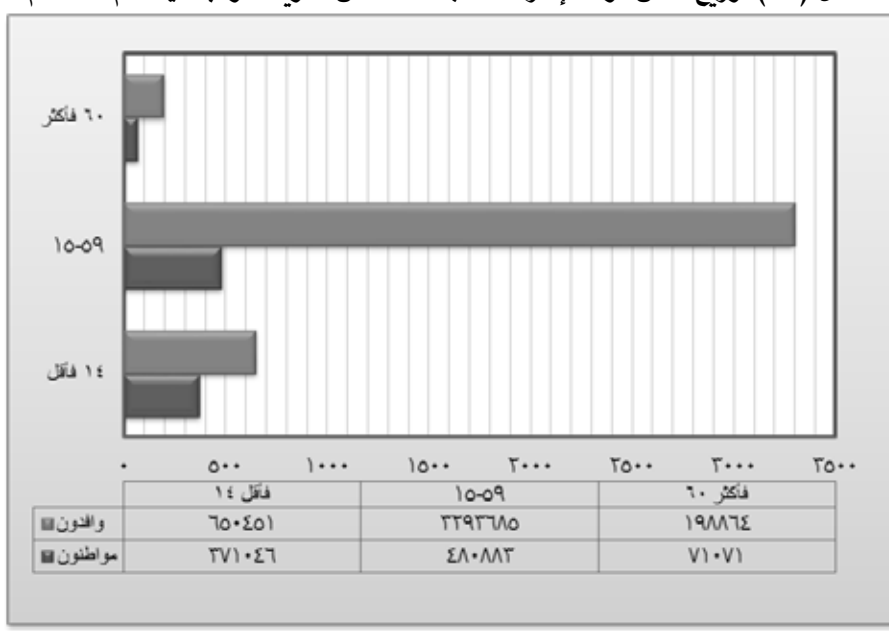

وعموماً فإن التركيب العمري لسكان دولة الإمارات يتميز بتركز في الفئات العمرية المنتجة وهي (15 – 59 سنة) ويقل عدد السكان في الأعمار الصغيرة أقل من 15 سنة وبصورة أكبر في الأعمار الكبيرة 60 سنة فأكثر.

التركيب الاجتماعي:

تهتم الدراسة بالتركيب الاجتماعي لسكان دولة الإمارات من الجوانب التالية (الحالة التعليمية، الحالة الزواجية) .

الحالة التعليمية:

يعد التعليم أحد المؤشرات المهمة المستخدمة لقياس مدى التقدم الثقافي والاجتماعي إذ يؤثر في عملية التنمية بمختلف مجالاتها وفي معدلات النمو السكاني، حيث توجد علاقة مباشرة بين تطور التعليم وانتشاره وبين معدلات الوفيات وانتشار الأمراض والمحافظة على الصحة العامة، وكذلك معدلات الجريمة وهي علاقة عكسية، وقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تشكيلها في بداية السبعينيات بتنفيذ استراتيجية طموحة لتنمية الموارد البشرية تركزت في مجالي التعليم والصحة، لذلك من الأهمية دراسة الحالة التعليمية لسكان الدولة والتي تتباين بشكل واضح بين المواطنين والوافدين، حيث بلغ عدد السكان (10 سنوات فأكثر) 4403342 نسمة يكونون 86.9 % من إجمالي عدد السكان عام 2011 م ويتوزع هذا العدد بنسبة 18.7 % للمواطنين و 81.3 % للوافدين. وشكل الإناث (10 سنوات فأكثر) 27.3 % بالنسبة لإجمالي السكان عام 2011 م منهن 34.6 % للإناث المواطنات و65.4% للإناث الوافدات.

جدول (23) التوزيع النسبي لسكان دولة الإمارات (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والنوع عام 2011م

الحالة التعليمية	مواطنون			وافدون			جملة السكان		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمي	3.5	8.8	6.2	9.7	5.2	8.7	8.9	6.4	8.2
يقرأ ويكتب	8.8	9.9	9.3	20.0	14.6	18.9	18.5	12.8	17.0
ابتدائي	17.8	16.0	17	15.6	13.6	15.2	15.9	14.4	15.5
إعدادي	23.0	18.0	20.6	17	14.2	16.4	17.7	15.5	17.2
ثانوي	32.0	33.7	32.8	20.0	26.9	21.5	21.6	28.2	23.6
فوق الثانوي	3.6	2.9	3.2	4.2	6.3	4.7	4.2	5.2	4.4
جامعي	9.5	10.0	9.7	11.6	17.0	12.5	11.3	15.8	12.3
فوق الجامعي	1.7	0.7	1.2	1.9	2.2	2.1	1.9	1.7	1.8
الجملة	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مصدرها الكتاب الإحصائي السنوي، تعدادات السكان، الإمارات العربية المتحدة.

وباستقراء الجدول (23) والأشكال (28،29،30) يلاحظ ما يلي:

بلغت نسبة الأمية بين سكان دولة الإمارات 8,2 % من جملة عدد السكان (10سنوات فأكثر) عام 2011م، وهي أقل مما كانت عليه عام 2005 م والتي بلغت 9.3%، وتفسير ذلك التطور الكبير الذي شهده التعليم في الإمارات، وحاجة خطط التنمية إلى عمالة متعلمة، ورغم ذلك فإن معدل الأمية بين السكان المواطنين هي الأقل والتي بلغت 6.2 %، في حين وصلت نسبة الأمية بين السكان الوافدين 8.7%.

شكل (28) التوزيع النسبي للسكان بدولة الإمارات (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية عام 2011م

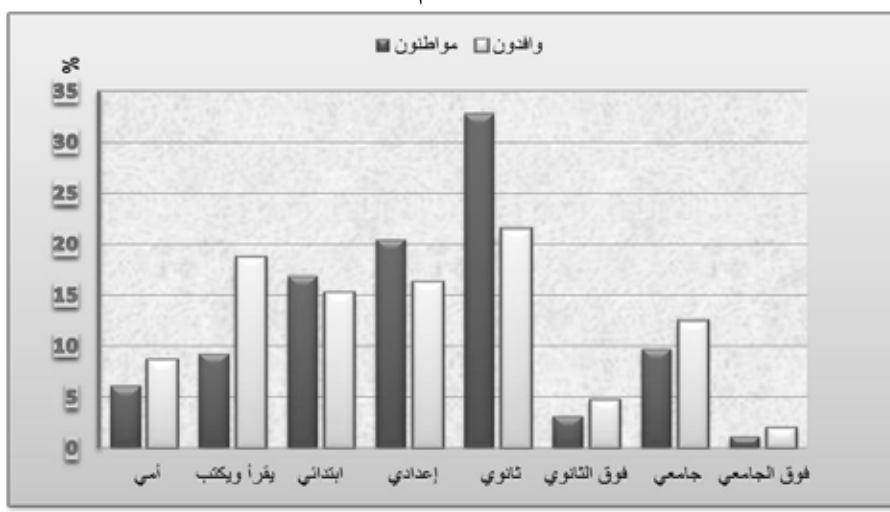

وكشأن معظم الدول النامية يظل معدل أمية الإناث هو الأعلى بالنسبة لمثيله الذكور بين المواطنين، والذي بلغ 8.8 %، 3.5% على الترتيب.

بلغ إجمالي الملمين بالقراءة والكتابة 17% من إجمالي سكان دولة الإمارات، وتشكل نسبتهم بين السكان المواطنين والوافدين 9.3 – 18.9 % على الترتيب وقد شكل الملمون بالقراءة والكتابة حسب النوع بين السكان الوافدين خمس جملة الذكور (20%)، بينما بلغت نسبة مثيلتها بين المواطنين 8.8% من جملة السكان المواطنين بالدولة، في حين وصلت هذه النسبة بين الإناث الوافدين 14.6% يقابلها 9.9% بين الإناث المواطنين. لذا فقد قامت وزارة العمل والعمال بوضع قيود مفروضة على العمالة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بشرط توفر الشهادة العلمية في قطاعات العمل المختلفة.

بلغ السكان الحاصلون على شهادات جامعية وما فوقها 14.1 % من جملة السكان (10 سنوات فأكثر) وبلغت للذكور 13.2 % والإناث 17.5 % وأن الأرقام المناظرة بين المواطنين كانت 10.9 %، 11.2 %، 10.7 % على الترتيب.

من العرض السابق للحالة التعليمية لسكان دولة الإمارات، يمكن القول إنها قد تطورت خلال الفترة السابقة، وأن هذا التطور تمثل في انخفاض نسبة الأمية، والتي بلغت نسبتها مجتمعة مع ممن يقرأ ويكتب نحو 18,2% من إجمالي السكان عام 2011م، وارتفاع نسبة من يحملون الشهادات (ابتدائي، إعدادي، ثانوي، مؤهل فوق الثانوي، مؤهل جامعي، مؤهل جامعي وما فوق) والتي بلغت 74.8% من إجمالي السكان لنفس العام.

وقد اختلف علماء الإجرام في تحديد الصلة بين التعليم والجريمة، ويرى البعض أن التعليم يقلل من نسب ارتكاب الجرائم في المجتمع، ومن أنصار هذا الرأي (الأديب الفرنسي فيكتور هوجو) الذي ذهب إلى القول بأن إنشاء مدرسة يعنى إغلاق سجن، ولقد اعتمد أنصار هذا الرأي على بعض الإحصاءات التي تؤكد وجهة نظرهم.

ويرى بعض علماء الإجرام بأن التعليم لا يقلل من نسبة الإجرام، بل على العكس يزيد هذه النسبة، لأنه يزود الشخص المتعلم بأفكار تساعده على ارتكاب الجريمة بأساليب دقيقة يصعب اكتشافها ومن أنصار هذا الرأي (العالم الإيطالي في علم الجريمة سيزار لومبروزو) الذي ذهب إلى القول بأن انتشار التعليم حول إجرام العصر الحالي من إجرام عنف وعدوان على الأشخاص كالقتل والضرب والسرقة بالإكراه إلى إجرام متمدين ومقنع، تقتصر عند بلوغه يد القانون كالنصب والتزوير والاختلاس وتزييف العملة والقتل بالسم.(محمود نجيب حسني، 1982م).

شكل (29) التوزيع النسبي للسكان المواطنين (10 سنوات فما فوق) حسب الحالة التعليمية والنوع

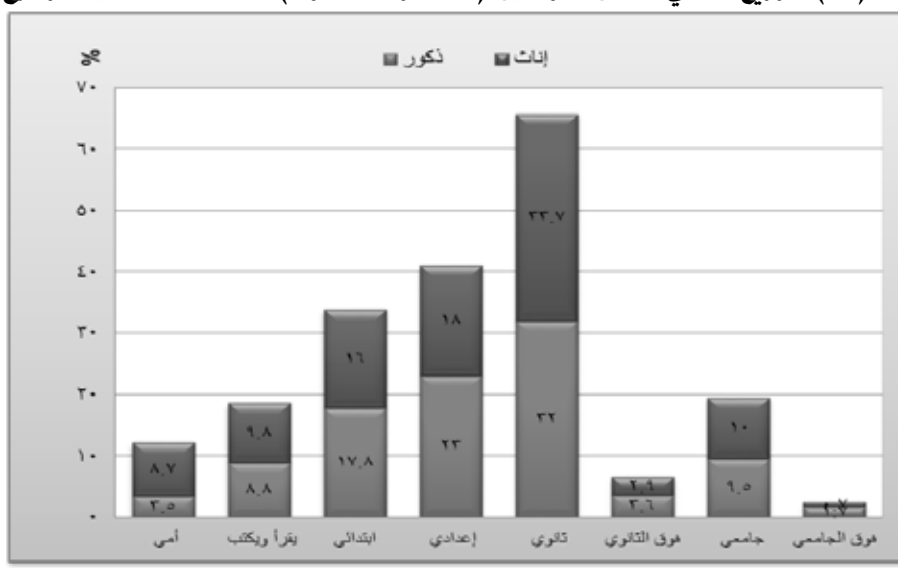

شكل (30) التوزيع النسبي للسكان الوافدين (10 سنوات فما فوق) حسب الحالة التعليمية والنوع

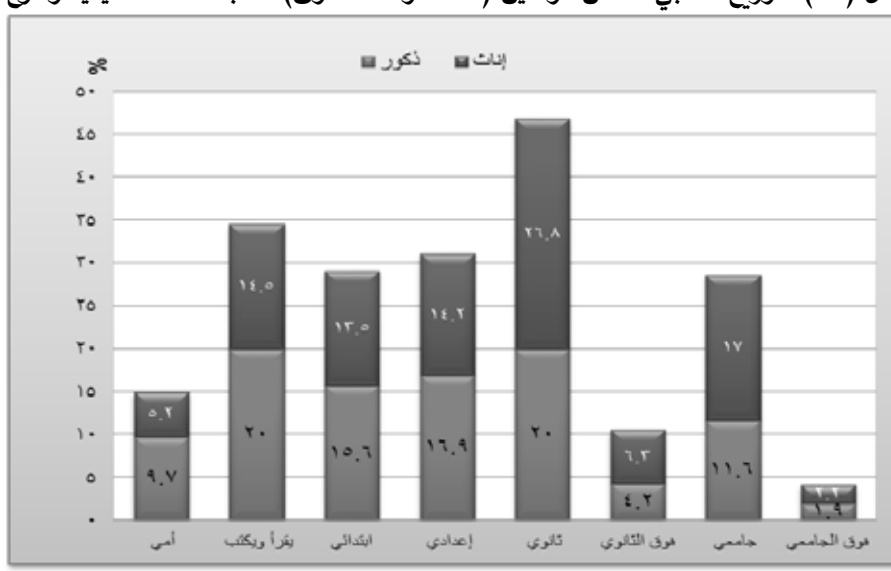

من خلال الجدول (24) والشكل (31) وهما يوضحان التوزيع النسبي لجملة سكان دولة الإمارات (15 سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية يتضح ما يلي:

بلغت أعداد السكان الذين لم يسبق لهم الزواج نحو 955235 نسمة بنسبة 28.9% من جملة سكان الدولة (15 سنة فأكثر) والبالغ عددهم 3305849 نسمة عام 2011م.

بلغت فئة السكان المتزوجين أعلى نسبة إذ بلغت 69.3% من إجمالي السكان، أما المطلقون والأرامل فبلغت نسبتهم مجتمعة 1.8% من إجمالي السكان بالدولة لنفس العام.

بالنسبة للسكان الذكور نلاحظ أن نسبة الذين لم يتزوجوا بلغت 27.5% من إجمالي السكان الذكور (15 سنة فأكثر)، وبلغت 68.8% من إجمالي السكان غير المتزوجين بالدولة، بينما بلغ إجمالي نسبة الذكور المتزوجين 71.5% من إجمالي الذكور.

بالنسبة للسكان الإناث بلغت أعداد غير المتزوجات منهن 297825 نسمة بنسبة 32.5% من جملة الإناث (15 سنة فأكثر)، وبلغت نسبتهن 31.2% من جملة غير المتزوجين بالدولة، ويرجع ذلك إلى اقبال الفتيات على التعليم ورغبتها في تكملة تعليمها الجامعي الأمر الذي رفع من سن الزواج عند الإناث بدولة الإمارات.

بالنسبة للسكان الإناث المتزوجات فقد بلغت أعدادهن 575401 نسمة بنسبة 62.8%، تلا هذه النسبة الإناث الأرامل حيث بلغت نسبتهن 2.9% يقابلها 0.5% في الذكور.

جدول (24) التوزيع النسبي لجملة سكان دولة الإمارات (15 سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية عام 2011م

الحالة الزواجية	ذكور Males	%	إناث Females	%	جملة Total	%
لم يتزوج أبداً	657410	27.5	297825	32.5	955235	28.9
متـــزوج(*)	1710891	71.5	575401	62.8	2286292	69.3
مطلـــق	8694	0.4	14676	1.6	23370	0.7
أرمـــل	11278	0.5	26726	2.9	38004	1.1
غير مبين	1560	0.06	1388	0.15	2948	0.09
الجملـــة	2389833	100	916016	100	3305849	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مصدرها الكتاب الإحصائي السنوي، تعدادات السكان، الإمارات العربية المتحدة

شكل (31) التوزيع النسبي لسكان (15 سنة فأكثر) دولة الإمارات حسب الحالة الزواجية عام 2011م

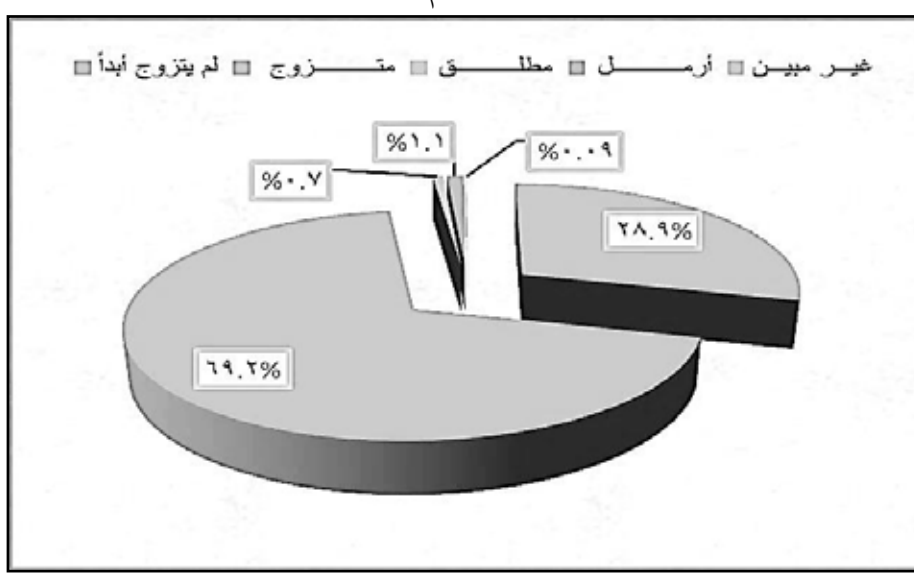

التركيب الاقتصادي:

تركيب القوى العاملة:

أدى النمو الاقتصادي المستمر الذي تشهده دولة الإمارات إلى زيادة ملحوظة في أعداد القوى العاملة، فقد ارتفع حجم القوى العاملة من 1,335,894 نسمة خلال عام 1995م إلى 3,677,916 نسمة خلال عام 2010م، وفقاً لنتائج التعدادات السكانية التي أجريت في تلك الأعوام، وقد أظهرت تقديرات مركز الإحصاء بدولة الإمارات أن حجم القوى العاملة (15 عاماً فأكثر) بلغ 5,999,715 نسمة في منتصف 2016م، شكل المواطنون 9,8 % من جملتهم.

بلغت نسبة قوة العمل 55,4% من جملة سكان الدولة عام 1995م، وقد ارتفعت هذه النسبة عام 2011م لتصل إلى 72,6% من جملة السكان لنفس العام مما يتفق مع الحجم السكاني كما في جدول (25).

وتشمل القوى العاملة كلاً من الأفراد المشتغلين والمتعطلين، وازدادت أعداد العاطلين نتيجة الأزمة المالية العالمية، وقدرت أعدادهم عام 2011م بحوالي 117,694 فرد بنسبة 3,1% مقارنة ب 24,078 فرد عام 1995م بنسبة 1,8% من جملة قوة العمل (15 سنة فأكثر).

جدول (25) التغير العددي والنسبي لمساهمة السكان في قوة العمل (15سنة فأكثر) بدولة الإمارات في الفترة بين 1995 – 2011م

العلاقة بقوة العمل	1995		2011م	
	العدد	%	العدد	%
المشتغلين	1.311.816	98.2	3.560.222	96.8
المتعطلين	24.078	1.8	117.694	3.1

العلاقة بقوة العمل	1995		2011م	
	العدد	%	العدد	%
جملة قوة العمل (15سنة فأكثر)	1.335.894	100	3.677.916	100
نسبة قوة العمل من جملة السكان	55.4		%72.6	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مصدرها الكتاب الإحصائي السنوي، تعدادات السكان، الإمارات العربية المتحدة.

ويظهر الجدول (26) والذي يوضح التوزيع النسبي للسكان النشطين (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس وفئات السن في دولة الإمارات ومنه يتضح الآتي:

لعل من أبرز خصائص قوة العمل في الإمارات بشكل عام هو ارتفاع نسبة مساهمة السكان غير المواطنين (الوافدين) وذلك في جميع قطاعات العمل حيث شكل الوافدون 79.2% من جملة الوافدين النشطين بالدولة، وشكلت نسبة الذكور 94.1 % من إجمالي الذكور الوافدين في سن العمل، في حين بلغت نسبة الاناث 47.1% من إجمالي الاناث الوافدين.

وتشير البيانات إلى أن الفئة العمرية (25 – 34) شكلت الحصة الأكبر من إجمالي القوى العاملة بنسبة 83.6% من جملة النشطين بالدولة عام 2011م.

جدول (26) التوزيع النسبي لقوة العمل (15 سنة فأكثر) في حسب الجنسية والنوع وفئات السن في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011م

الجنسية	الجملة			وافدون			مواطنون		
	Total			Non-Citizen			Citizen		
فئات السن	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور
19 – 15	10.3	6.0	14.2	11.5	8.5	14.3	8.8	3.3	14.1
24 – 20	67.9	48.0	83.0	73.3	54.1	86.4	54.2	35.6	72.7

الجنسية	الجملة			وافدون			مواطنون		
	Total			Non-Citizen			Citizen		
34 - 25	83.6	56.9	99.0	85.4	57.9	99.6	73.2	53.5	94.5
44 - 35	82.9	43.5	99.0	85.8	46.8	99.7	59.1	29.6	90.0
54 - 45	76.7	27.6	96.3	83.6	34.4	99.3	39.0	10.7	70.3
64 - 55	64.0	14.0	83.7	79.7	23.7	95.6	23.2	1.6	40.4
65 +	14.7	1.3	23.3	34.7	4.2	52.4	4.3	0.0	7.1
الجملة Total	72.6	41.8	89.4	79.2	47.1	94.1	45.6	28.2	63.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات مصدرها الكتاب الإحصائي السنوي، تعدادات السكان، الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: الخدمات الأمنية

تعد الخدمات الأمنية واحدة من أهم الخدمات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام لسكانها، وهي لا تقل أهمية عن غيرها من الخدمات الأخرى، وقد نالت الخدمات الأمنية في دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً كبيراً منذ بداية قيام الدولة في الثاني من ديسمبر عام 1971 م وحتى الآن إيماناً بأن الأمن غاية يحرص عليها الإنسان، ففيه الاطمئنان والأمان النفسي والاجتماعي، فالإنسان هو هدف التنمية وهو وسيلتها.

تنقسم الخدمات الأمنية إلى ثلاثة أنماط هي: الخدمات الشرطية، خدمات الدفاع المدني، خدمات الإقامة وشؤون الأجانب، وتعد الخدمات الشرطية هي أكثر الخدمات الأمنية بروزاً على الساحة الأمنية، فهي التي تتلقى البلاغات المختلفة وتحيلها إلى جهة الاختصاص، كما أنها تقوم بتسهيل مهمة الإدارات الأمنية الأخرى من حيث الانتقال السريع لموقع الحادث، أو مساعدتها في استكمال الإجراءات الأمنية، وعلى أية حال

نجد أن الترابط الأمني بين مراكز الخدمات الأمنية قائم إلى حد كبير في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار على مستوى كل الإمارات.

لقد شهدت الخدمات الأمنية تطوراً كبيراً في كل القطاعات حيث ظهرت أقسام وأفرع أمنية جديدة لم تكن موجودة في الماضي، بالإضافة إلى استحداث المعدات والآليات التي تستخدم في العمل الأمني، ونظرا لتطور الجريمة في مناطق عديدة واختلاف الأساليب الإجرامية المتبعة من قبل المجرمين وتشكيل عصابات إجرامية من مختلف الجنسيات، رأت الإدارات التابعة للخدمات الأمنية في دولة الإمارات ضرورة إنشاء مراكز أمنية في المناطق التي تحتاج لوجود الخدمات الأمنية كي تسد النقص التي تواجهها هذه المناطق من الخدمات الأمنية ولمكافحة الإجرام والعمل على ضبط المجرمين الذين يرتكبون الجرائم المختلفة، إلى جانب العمل على استتباب الأمن ونشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع. وبالفعل جاء توزيع مراكز الخدمات الأمنية في الدولة في مختلف المناطق، حيث عملت الإدارات الأمنية على إنشاء مراكز للشرطة أو للدفاع المدني أو أقسام تابعة لإدارة الإقامة وشؤون الأجانب، ولقد حرصت وزارة الداخلية على متابعة كافة التطورات التي صاحبت هذه المراكز الأمنية، ووفرت لها جميع المعدات والآليات المجهزة بأحدث التقنيات التكنولوجية وذلك لمواجهة تحديات الإجرام في المجتمع المتغير.

الخدمات الشرطية:

هي الخدمات التي تقدم للسكان لتساعد على استتباب الأمن ومكافحة الجريمة وهي تظهر في ثلاثة أنواع:

- خدمات رئيسية وهي على مستوى المدينة والتجمعات المحيطة بها ويتبعها الخدمات الأمنية المحلية الموجودة في الأحياء والقرى.
- خدمات فرعية وهي على مستوى الأحياء أو التجمعات الصغيرة.
- خدمات نوعية وهي متنوعة وموجهة لقطاعات ومناطق ذات طبيعة خاصة مثل: منشآت شرطة المسطحات المائية وشرطة النجدة والسجون.

وقد مرت بعدة مراحل أهمها:

مرحلة ما قبل الاتحاد حيث كان للنظام القبلي دور كبير في إيجاد العصبية عند أبناء القبيلة لتصبح أداة أمن وحماية للفرد وتفرض عليه التزامات من أهمها الوقوف مع القبيلة في حالة القتال وعدم التخلي عنها لأنها هي كيانه، والدفاع عن كيانه أمر مهم لا ينبغي التفريط فيه، وكذلك المساعدة في دفع الدية عن أحد أفراد القبيلة والالتزام بالأعراف القبلية التي تعد سمة من سمات المجتمع البدوي كما هي الحال في بقية مناطق الصحراء بالعالم العربي.

ثم مرحلة قيام الدولة في الثاني من ديسمبر عام 1971م حيث تأسست وزارة الداخلية واهتمت بالعمل على إرساء الأنظمة والقوانين التي تعمل على حفظ الأمن والاستقرار وإمداد أجهزة الشرطة في الإمارات بالمعدات والكوادر القادرة على متابعة الجريمة في المجتمع المتغير، وبقيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة أنشئت وزارة الداخلية الاتحادية، وصدر في نهاية عام 1975م عن المجلس الأعلى للاتحاد قرار بتوحيد الشرطة في الدولة وبأن تكون لوزارة الداخلية سلطة الإشراف الكامل والمباشر على جميع الشئون المتعلقة بالأمن والهجرة والإقامة (مجلة الشرطة، العدد 252، 1991، ص 66) وفي عام 1976م صدر القانون الاتحادي رقم (12) الذي عرف قوة الشرطة والأمن وحدد مسؤوليتها واتباعها لوزارة الداخلية، وبفعل التوسع العمراني

وتطور الحياة والتقدم التقني الحديث وبفضل قيام الاتحاد بدأت مرحلة جديدة لجهاز الشرطة وواكب التطور السريع الذي شهدته الإمارات، فتم إنشاء المختبر الجنائي الذي زود بأحدث المعدات التقنية للكشف عن الجريمة، بالإضافة إلى إنشاء مدرسة الشرطة وذلك لتدريب الكوادر البشرية وتأهيلهم أمنياً، وكلية الشرطة، وجناح الجو الخاص بطيران الشرطة وغيرها من إدارات أمنية تميزت بالتقنيات الحديثة في معداتها وآلياتها القادرة على مكافحة الظاهرة الإجرامية، وبث الطمأنينة لدى المواطنين والمقيمين على أرض الدولة.

وباستقراء أرقام الجدول (27) والشكل (32) اللذين يوضحان توزيع المراكز الشرطية بدولة الإمارات العربية المتحدة يتبين ما يلي:

يبلغ عدد مراكز الشرطة بدولة الإمارات العربية المتحدة 86 مركزاً.

يتباين توزيع مراكز الشرطة على مستوى إمارات الدولة حيث احتلت إمارة أبوظبي المرتبة الأولى بنسبة 32,5% أي أنها تضم 28 مركز شرطة، وتأتي بعدها إمارة الشارقة بنسبة 17,4% وتأتي إمارة دبي في المرتبة الثالثة بنسبة 11,6%.

تخدم كل وحدة أمنية 71,3 ألف نسمة على مستوى دولة الإمارات، ويمكن تقسيم إمارات الدولة إلى مجموعتين تبعاً لمتوسط عدد السكان الذين تخدمهم مراكز الشرطة:

جدول (27) توزيع مراكز الشرطة ونصيب السكان من وحدة الخدمة الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2017م

الإمارة	المراكز		نسمة/ وحدة أمنية
	عدد	%	
أبو ظبي	28	32,5	58142,8

الإمارة	المراكز		نسمة/ وحدة أمنية
	عدد	%	
دبي	10	11,6	191333,3
الشارقة	15	17,4	92454,5
عجمان	10	11,6	62500
أم القوين	3	3,5	11200
رأس الخيمة	7	8,1	34428,5
الفجيرة	13	15,1	21714,2
إجمالي الدولة	86	100	71352,1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مصدرها وزارة الداخلية عام2017م

المجموعة الأولى تضم أبوظبي، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة، والتي يزيد فيها معدل الخدمة الأمنية عن المتوسط العام للدولة ويرجع ذلك إما إلى انخفاض نسبة السكان بها، أو ارتفاع أعداد المراكز الشرطية مثل إمارة أبوظبي والتي استحوذت على ما يزيد على ثلث أعداد مراكز الشرطة بالدولة.

المجموعة الثانية وتضم دبي والشارقة حيث ينخفض بها معدل الخدمة الأمنية عن المعدل العام للدولة، حيث يصل متوسط خدمة المركز الشرطي بهما 191,3 – 92,4 ألف نسمة على الترتيب.

شكل (32) توزيع الخدمات بدولة الإمارات العربية المتحدة تبعا لكل إمارة عام 2017م

ويأتي دور الخدمات الأمنية في مكافحة تلك الظاهرة كونها ظاهرة اجتماعية تتطلب تدابير متعددة لمواجهتها باعتبارها مسؤولية المجتمع بكافة طوائفه وأجناسه وأعماره ومؤسساته العامة والخاصة ووزاراته المعنية، وعلى ذلك فقد أرست وزارة الداخلية سياستها ووضعت خطتها والتي يتم تطويرها باستمرار، وهي سياسة تستهدف في المقام الأول المكافحة الأمنية للظاهرة، وتعتمد تلك الخطة على محورين هما: التقليل من فرص العرض والذي يتطلب إحكام غلق للمنافذ التي يتدفق منها المخدر، وكذلك مقاومة الزراعات ومحاصرتها قبل أن يتم طرحها في الأسواق، وتحتاج هذه الجهود إلى تدريب زيادة المراكز الأمنية وتدريب العاملين بها وتطوير أساليب العمل والأدوات المستخدمة في ذلك والمعدات التي تمكنهم من ملاحقة تطور هذه الظاهرة

على أرض الواقع وكيفية إحكام الإجراءات التي تتبع عند القبض على هؤلاء المنحرفين، المحور الثاني يتمثل في خفض الطلب على المواد المخدرة والذي يتم من خلال التوعية الإيجابية والفعالة لعلاج وتأهيل المدمنين من خلال مراكز التأهيل.

ثالثاً: العمران

إن الإنسان في عالمنا المعاصر يعيش حياة متشابكة معقدة فهو يعتمد على التقنية الحديثة ووسائل النقل والمواصلات السريعة المتقدمة، ويحيا في مستويات معيشية أعلى مما عاشه أجداده، وتزدحم البيئات الجغرافية المعمورة بسكانها ازدحاماً لم تشهده من قبل ويتزايد إنشاء المدن والريف تزايداً سريعاً يكاد يكون قد شمل العديد من المجتمعات لا سيما مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يعد واحداً من بين هذه المجتمعات البشرية (سليمان سعدون البدر، الكويت، 1978م) التي شهدت نمواً حضرياً ضخماً وفي الوقت نفسه تناقصت نسبة سكان الريف والبادية.

وفي دراسة هذا الجزء سنحاول إلقاء الضوء على تطور الشكل العمراني في الإمارات وارتباطه بالجريمة، وتأتي دراسة العمران في دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص وما تلعبه العوامل الطبيعية والبشرية من دور كبير في التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية.

يمتد تاريخ الاستقرار البشري في دولة الإمارات إلى الألف الرابعة قبل الميلاد هذا ما أكدته التنقيبات الأثرية التي تم العثور عليها في عدة مناطق في الدولة مثل العين، الذيد، ورأس الخيمة حيث أثبتت هذه الشواهد أن المنطقة قد شهدت ظهور مراكز كثيرة للاستقرار البشري، وإن كانت لا توجد تحديات قاطعة عن تاريخ بدء الاستقرار البشري في المنطقة، ولكن من المؤكد أن المنطقة قد شهدت منذ القرن الثاني قبل الميلاد 200

ق.م هجرات عربية وفدت إليها من قلب الجزيرة العربية واستقرت على سواحل هذه المنطقة.

وبعد تأسيس الاتحاد في عام 1971م وتوفر موارد كبيرة من النفط بعد اكتشافه خلقت هذه العوامل ضغطاً شديداً للإسراع بإعمار السكن والخدمات اللازمة لرفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي والاقتصادي، وكان الحل هو الشروع في إنشاء المشاريع العمرانية كمشاريع مستقلة بدون تخطيط شامل، لأن أي تخطيط سوف يستغرق وقتاً طويلاً، ويتطلب الكثير من المعلومات وهي نادرة إن لم تكن غير متوفرة في تلك الفترة، ولقد أوضحت التجربة في دولة الإمارات قدرة فائقة وقوية على الرقي إلى المستوى الواجب توافره، فتوطن سكان الدولة في مساكن ملائمة تعتبر تحدياً رائعاً للمنطقة الصحراوية، ولذلك تأثرت ملامح الشخصية العمرانية لدولة الإمارات بالعامل الاقتصادي المتعلق باكتشاف النفط وتسويقه تجارياً واستثمار عوائده في مختلف مجالات التنمية الشاملة (الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية والعمرانية، ... إلخ)، وقد ساهم النفط في كافة التغيرات التي تشهدها الدولة للنظم الاقتصادية والأسرية والتربوية والسياسية، بالإضافة إلى ما نتج من تدفق الأموال، الأمر الذي أدى إلى توسيع العمران والبناء والتشييد ليفي بحاجة الأعداد المتزايدة من القوى العاملة العربية والأجنبية التي جاءت لتسهم في دفع عجلة التقدم وتنمية البلاد، مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى سكن وإلى خدمات ومشاريع إضافية أدت إلى تزايد رقعة العمران الإماراتي.

وقد تميز العمران في دولة الإمارات بشكل عام بالتنوع والتباين، الأمر الذي يعكس تأثير الظروف والعوامل الجغرافية بمعناها الشامل على المظهر العمراني، ويتسم نمط العمران الإماراتي بقلة أعداد المحلات العمرانية وتباعدها وخاصة تلك التي ارتبطت بموارد المياه الجوفية والعيون، وتأتي إمارة أبوظبي على رأس الإمارات وتستحوذ على

119 قرية بنسبة 39% من إجمالي عدد المحلات العمرانية الريفية في الدولة عام 2005م، وهي نسبة صغيرة لا تتناسب بصفة عامة مع مساحتها الشاسعة التي تصل إلى 86,7% من جملة مساحة الدولة.

ومن خلال الجدول (28) والشكل (33) يمكن استنتاج بعض الحقائق عن شكل العمران بصفة عامة ما يلي:

جدول (28) التوزيع الجغرافي للمستوطنات البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011م

الإمارة	المساحة (كم2)	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد المدن	عدد القرى	كثافة الاستيطان الريفي قرية/100كم2	الكثافة السكانية (نسمة /كم2)
أبوظبي	67340	1628	2	119	0.17	24.2
دبي	3885	1722	1	11	0.3	443.2
الشارقة	2590	1017	3	44	1.69	392.7
عجمان	259	250	1	8	3	965.3
أم القيوين	777	56	1	7	0.90	72.1
رأس الخيمة	1684	241	1	71	4.2	143.1
الفجيرة	1165	152	1	43	3.69	130.5
الإجمالي	77700	5066	10	303	0.38	65.2

المصدر: وزارة التخطيط، والكثافة السكانية من حساب الباحث اعتمادا على بيانات الجدول.

شكل (33) التوزيع النسبي للمستوطنات البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011م

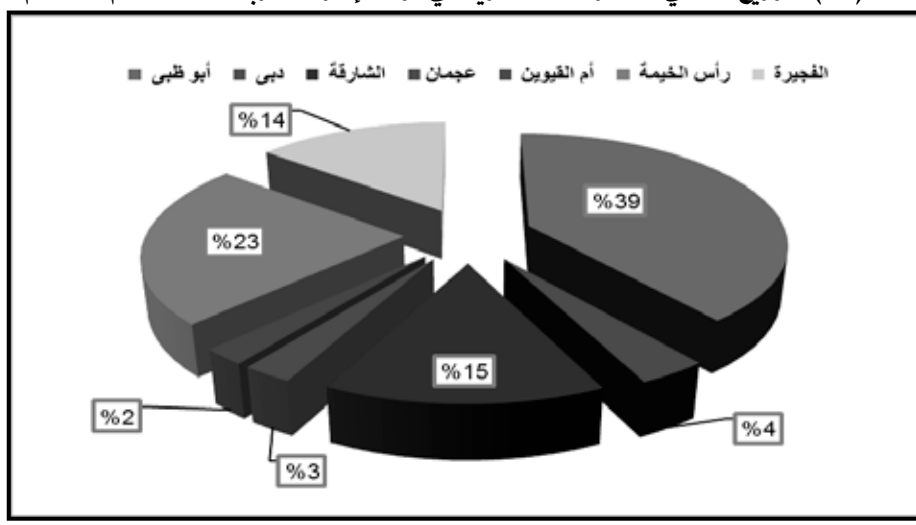

لا توجد هناك أي علاقة بين الكثافة السكانية وكثافة الاستيطان الريفي لسيطرة العواصم الإدارية في استقطاب السكان الوافدين للبحث عن عمل أو المقيمين منهم في تلك الإمارات، وعلى سبيل المثال بلغت الكثافة السكانية أقصاها في إمارة عجمان 799 نسمة عام 2005، في حين احتلت المرتبة الثالثة لكثافة الاستيطان الريفي لنفس العام، في حين جاءت إمارة رأس الخيمة في المرتبة الأولى في كثافة الاستيطان الريفي وجاءت في المرتبة الرابعة بالنسبة للكثافة السكانية.

اما بالنسبة لإمارة الشارقة فقد احتلت المرتبة الثالثة في الكثافة السكانية بنحو 306 نسمة لكل كيلومتر المربع عام 2005م، في حين احتلت المرتبة الخامسة بالنسبة لكثافة الاستيطان الريفي.

ولا تتفق علاقة الكثافة السكانية مع كثافة الاستيطان الريفي إلا في إمارة أبوظبي لاتساع مساحتها التي تشكل حوالي 86.7% من مساحة الدولة الكلية.

كما نلاحظ من أرقام الجدول أن إقليم الكثافة المتوسطة نسبياً وهي التي تتراوح كثافتها حوالي 1.7 قرية/100كم2 يغطى أراضي إماره الشارقة المنتشرة في نطاق متصل جنوب محور الطريق المعبد الذي يصل بين قريتي الذيذ والمدام حتى حدود الإمارة مع إمارة دبي وساحل الخليج العربي بالإضافة إلى المنطقة الشرقية التابعة لها وبالتحديد في جنوب كلباء وخورفكان ودبا الحصن ويضم هذا الإقليم 44 قرية تنتشر على مساحة مقدارها 2950كم2 أي حوالي 3.35 من جملة مساحة الدولة.

وبعد تطور المشاريع العمرانية في دولة الإمارات العربية المتحدة وازدهار النهضة الحضارية في كافة مدن الدولة بلغت جملة المراكز العمرانية في الدولة حسب ما أوردته بيانات التقسيمات الإدارية لتعداد عام 2005م نحو 856 مركزاً عمرانياً، ولقد تباينت هذه المراكز العمرانية في أحجامها السكانية وفي مناطق توزيعها.

إن التطور العمراني السريع الذي شهدته الدولة وما صاحبه من عمليات تقنية وتكنولوجية حديثة في البناء والتشييد للمراكز العمرانية، تطلب توفر كافة الخدمات الحياتية وانتشارها بشكل متساوٍ كي تغطى جميع هذه المراكز العمرانية، حيث أنشئت المدارس والمستشفيات والمرافق الحكومية، ولا تزال هناك العديد من التوسعات العمرانية نظراً لما يوجد في الإمارات من تقدم في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ولا شك أن التوسعات العمرانية التي نلاحظها في أي مجتمع من المجتمعات المتطورة يمكن مراعاة متطلباتها حين تنفيذ المشاريع العمرانية، وهي بالتالي تحتاج إلى حفظ النظام العام فيها، وحمايتها من أي خطر يحدث داخلها والذي يستطيع في بعض الفترات بأن يؤثر على وضعها الأمني.

أثر التطور الاقتصادي والنمو العمراني على الجريمة في دولة الإمارات:

كان النمو العمراني للمراكز العمرانية في الدولة متنوعاً في استخداماته الأرضية، فهناك المناطق التجارية وما يوجد بها من مراكز تجارية وأسواق ومعارض تحتوي في مجملها على ثروات مالية، بالإضافة إلى المناطق السكنية والتي يقطن بها سكان الدولة، إلى جانب المناطق الصناعية والتي يقوم عليها الاقتصاد القومي، وما يوجد بها من مصانع وورش تحتوي على سلع تجارية ومعدات إلى جانب المناطق الزراعية والرعوية والتي لا تقل أهمية من المناطق العمرانية السابقة، وكل هذه الاستخدامات في حاجة إلى حماية وأمن من نوع خاص حسب طبيعة استخدام الأرض، ولما كانت المراكز العمرانية في أي مجتمع ترتبط بالعديد من المؤثرات التي تحيط بها ووجود الخدمات المختلفة فيها يساعد في تطورها شكلاً ومضموناً، لذلك فإن الخدمات الأمنية واحدة من بين هذه الخدمات التي تعمل بدورها على إرساء الأمن والاستقرار والطمأنينة في مختلف أجزائها.

وكما سبق ذكره شهدت المراكز العمرانية في الإمارات تطوراً حضارياً عصرياً، وأدت هذه الحضارة الحديثة والمعاصرة التي جاءت مع وفود أعداد كبيرة من المهاجرين بشتى فئاتهم وجنسياتهم إلى ظهور أنواع وظواهر إجرامية حديثة لم تكن موجودة من قبل.

وقد واكب التطور الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الدراسة بعد الوفرة المالية التي واكبت العوائد المالية الضخمة من بيع البترول، كان من أبرزها ذلك التحول الكبير الذي تحول من نظام يرتكز أساساً على التجارة والزراعة والصيد إلى نظام يعتمد على التقنية والتكنولوجيا المتطورة الحديثة في ميادين الحياة المختلفة، ومن هنا ظهرت العقلية الإجرامية الجديدة.

وتختلف المناطق السكنية في الإمارات من حيث طبيعة سكنها، فهناك الأحياء السكنية والتي تم الإشارة لها سابقاً ذات الطابق أو الطابقين، وأيضاً يسكن بعض السكان في البنايات متعددة الطوابق، ومن هنا نجد أن الجريمة المرتكبة في الأحياء السكنية تختلف في كل من النوعين السابقين، ومما لا شك فيه أن الرقابة الأمنية المسؤولة في هذه المناطق عادة ما تكون ملقاة على دوريات الشرطة سواء كانت بسيارات الشرطة العسكرية والمدنية، أو الدوريات الراجلة.

والمناطق التجارية واحدة من أهم المراكز العمرانية بما تضمه من المحلات التجارية سواء كانت مراكز تجارية واقعة في بنايات متعددة الطوابق أو بين الأحياء السكنية، وشركات تجارية خاصة أو مستثمرة للأموال، ويقبل عليها المجرم لارتكاب الجريمة بقصد الحصول على المال وذلك لعدة أسباب منها تعاطي المخدرات، ويختار الوقت المناسب والبعيد عن أنظار رجال الخدمات الأمنية لينفذ جريمته ويخلف العديد من الخسائر المادية في المحلات التجارية التي وقعت تحت سيطرته، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني في مثل هذه المناطق التجارية عند حدوث الجريمة.

أما عن الجريمة في المناطق الصناعية فقد تطورت باتساع نطاقها الجغرافي، ونجد كثرة جرائم تعاطي واتجار المخدرات والاختلاس والنصب والاحتيال في مثل هذه المناطق ويرجع السبب في ذلك إلى التبادل التجاري اليومي الذي يحدث بين الأفراد في السلع المستهلكة أو غيرها.

وجدير بالذكر أنه من الطبيعي أن تصبح هذه المناطق ساتراً للعديد من الجرائم الخطيرة، كجرائم التسلل حيث يمكن أن يختبئ بها المتسللون، إلى جانب تلك الجرائم المتعلقة بقانون دخول إقامة الأجانب حيث يقوم العديد من الاشخاص بمختلف الجنسيات بالهروب من كفلائهم واللجوء لمثل هذه المناطق وذلك بحثاً عن مصدر

الرزق ولكن بصورة غير شرعية وتحدث أيضاً جرائم الاتجار بالمشروبات الكحولية، بالإضافة إلى ذلك نجد أن جرائم المخدرات تزداد نوعاً ما في هذه المناطق.

أما الجريمة في المناطق الزراعية والرعوية، نجد أن أنواعاً متعددة من الجرائم التي ترتكب في الحيز الجغرافي لهذه المناطق فهناك جرائم السرقة مثل سرقة الماشية من داخل المزارع بالإضافة إلى جرائم الحريق العمد وجرائم التسلل وجرائم المخدرات.

وخلاصة القول، صاحب النمو العمراني الذي شهدته الإمارات تغيرات جذرية في العديد من المفاهيم والأنظمة الحياتية، وكل ذلك يحتاج إلى حماية أمنية، وقد زادت من مسؤوليتها حيث إن دور الخدمات الأمنية يتزايد مع هذا التزايد في الامتداد العمراني.

دور العمران على الجريمة والخدمات الأمنية في الإمارات:

لقد أدى التطور العمراني في الدولة إلى تشكيل مفاهيم جديدة في الحياة لذلك تطورت الخدمات الأمنية خلال السنوات الماضية بفعل التوسعات العمرانية، حيث كانت بسيطة قبل قيام الاتحاد، ولكنها سابقت الزمن لتواكب متطلبات المجتمع وتحدياته كي تحقق هدفها وهو التصدي لمشكلة انتشار الظاهرة الإجرامية بمختلف أنواعها وأحجامها في مختلف الإمارات، ويتجلى ذلك بما تحتويه مراكز الخدمات الأمنية من إدارات وأقسام وأفرع أمنية.

رابعاً: شبكة الطرق والمنافذ

لقد أغفل الدارسون دور الطرق كعامل مساعد في ارتكاب الجرائم عامة وجرائم المخدرات خاصة، رغم صلتها القوية بعدد من الجرائم مثل حوادث المرور التي ترتكب

تحت تأثير المخدرات، وما ينتج عنها من جرائم القتل والإصابة الخطأ، وكذلك جرائم تعاطي المخدرات.

1. الطرق البرية:

لقد كانت شبكة النقل البري قبل عام 1964م رملية ضيقة لا تسير فيها إلا سيارات اللاندروفر، باستثناء الطرق المعبدة الضيقة التي تربط بين أحياء كل إمارة، وتقدر أطوال الطرق المعبدة عام 1964م بحوالي 30 كيلومتراً فقط، كما لا يتجاوز عرضها عشرة أمتار، مع أن السيارات تسير فيها باتجاهين لقلة عدد السيارات التي تستخدمها.

ويوضح الجدول (29) المسافات بين المدن الرئيسية بالدولة عام 2018م والتي بلغ أكثرها طولاً بين مدينتي أبوظبي ودبا الفجيرة حيث بلغت المسافة بينهما 229,9 كم2 في حين بلغت أقصرها طولا بين مدينتي خورفكان ودبا الفجيرة حيث بلغت المسافة بينهما 31,1كم2.

جدول (29) المسافات بين المدن الرئيسية بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018م بالكم2

المدينة	أبوظبي	العين	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	خورفكان	دبا الفجيرة
أبوظبي	0	160	170	190	200	230	270	300	320	370
العين	99.4	0	130	150	160	190	220	200	220	270
دبي	105.6	80.8	0	20	30	50	100	130	150	200

المدينة	أبوظبي	العين	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	خورفكان	دبا الفجيرة
الشارقة	118.1	93.2	12.4	0	10	18.6	43.5	74.6	87.0	118.1
عجمان	124.3	99.4	18.6	6.2	0	18.6	49.7	68.4	80.8	111.9
أم القيوين	142.9	118.1	31.1	18.6	18.6	0	62.1	80.8	93.2	124.3
رأس الخيمة	167.8	136.7	62.1	49.7	43.5	37.3	0	124.3	136.7	167.8
الفجيرة	186.4	124.3	80.8	68.4	74.6	74.6	68.4	0	12.4	43.5
خورفكان	198.8	136.7	93.2	80.8	87.0	87.0	80.8	12.4	0	31.1
دبا الفجيرة	229.9	167.8	124.3	111.9	118.1	118.1	111.9	43.5	31.1	0
الشارقة	118.1	93.2	12.4	0	10	30	80	110	130	180
عجمان	124.3	99.4	18.6	6.2	0	30	70	120	140	190
أم القيوين	142.9	118.1	31.1	18.6	18.6	0	60	120	140	190
رأس الخيمة	167.8	136.7	62.1	49.7	43.5	37.3	0	110	130	180
الفجيرة	186.4	124.3	80.8	68.4	74.6	74.6	68.4	0	20	70
خورفكان	198.8	136.7	93.2	80.8	87.0	87.0	80.8	12.4	0	50
دبا الفجيرة	229.9	167.8	124.3	111.9	118.1	118.1	111.9	43.5	31.1	0

المصدر: الهيئة الاتحادية التنافسية والإحصاء، المركز الوطني للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة

وقد تم ضبط العديد من أنواع المواد المخدرة عبر المنافذ البرية بالدولة كما يوضحه الجدول رقم (30)، حيث تم ضبط ألف قرص من المخدر لاريكا عبر منفذ

المدام بإمارة الشارقة، كما تم ضبط 13000 قرص ترامادول بمنطقة دبا البيعة، أما منطقة الهيلي فقد تم ضبط 320 كجم من الحشيش.

2. النقل البحري والجوي:

توجد على امتداد سواحل الدولة أكثر من عشرة موانئ بحرية ثمانية منها ضخمة وهي تشكل المنافذ البحرية التي تطل بها الإمارات على العالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى اتصالها البري بالدول العربية المجاورة، وقد تم تجهيز هذه الموانئ بأحدث المعدات والأجهزة التقنية المتطورة لاستقبال السفن العملاقة، كما أقيمت عليها مناطق حرة تمنح الكثير من التسهيلات لتشجع المستثمرين على إقامة المشاريع التجارية والصناعية التي تخدم اقتصاد الدولة.

ومن خلال الجدولين (31)، (32) تتبين محاولة تهريب 1043000 قرص عبر ميناء جبل علي من مخدر كبتاجون، وقد تم ضبط مجموعة من المواد المخدرة عبر مطار أبوظبي الدولي ومنها 11 كجم من مخدر الحشيش، وحوالي 4 كجم من الماريجوانا، و1349 قرص مخدر، و64 كجم من المواد المخدرة المتنوعة.

جدول (31) أنواع المخدرات المضبوطة عبر المنافذ البحرية لدولة الإمارات عام 2018م

المنفذ	نوع المخدر	الكمية		
		ملغ	غ	ك
ميناء جبل علي	كبتاجون	1043000 قرص		

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية، النشرة الإحصائية لجرائم المخدرات.

جدول (32) أنواع المخدرات المضبوطة عبر مطارات دولة الإمارات عام 2018م

المطارات	نوع المخدر	الكمية والوزن

		ملغ	غ	ك
أبوظبي الدولي	حشيش	0	1	11
	مارجوانا	0	70	4
	أخرى	0	2	64
	أقراص	1349 قرصاً		
دبي الدولي	حشيش	670	671	0
	الشبو	400	6	0
	مارجوانا	210	560	0
	بذور الخشخاش	710	718	7
	كوكاين	60	499	3
	أقراص	1665 قرصاً		
الشارقة	حشيش	0	37	0
	أقراص	8359 قرصاً		

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية، النشرة الاحصائية لجرائم المخدرات.

في حين تم ضبط مجموعة من المواد المخدرة وكان أهمها: ما يقرب من 7 كجم من بذور الخشخاش، وما يزيد عن 3كجم من الكوكايين، 1665 قرص مخدر.

في حين أنه تم ضبط 8359 قرص مخدر عبر مطار الشارقة الدولي، وكمية من مخدر الحشيش.

الفصل الثالث:

تطور جرائم المخدرات وتوزيعها بالإمارات العربية المتحدة

الفصل الثالث

تطور جرائم المخدرات وتوزيعها بالإمارات العربية المتحدة

تمهيد:

عرف الإنسان المخدرات منذ القدم، وهي لم تكن تمثل أية مشكلة حتى بدأ الانسان يستخدمها كسلاح حرب ضد أخيه لتدميره، فانتشرت واستفحلت ليس فقط في المجتمعات الفقيرة والنامية وإنما زحفت إلى المجتمعات المتحضرة ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة، واستعمرت البيوت والمدارس والجامعات، وأصبحت تهدد أهم شرائح المجتمعات وهم الشباب، بهدف تدمير الطاقات والعقول المثقفة والمبدعة وتفريغ المجتمع منها حتى تسهل السيطرة عليه ولا يواكب التطور والرقي.

أولاً: التطور العددي لجرائم المخدرات

تزايدت جرائم المخدرات باطراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ نسبتها 1,8% من إجمالي الجرائم بأنواعها خلال الفترة بين الأعوام (1997-2015)، ومن خلال الجدول (33) والشكل (34) يتضح أن جرائم المخدرات تتزايد سنوياً بمعدل (3.7%) سنوياً، وقد بلغت أقصاها في عام 2008م حيث بلغت بنسبة 2,4% من إجمالي الجرائم بالدولة، وبالرغم من تناقصها في السنوات التالية فإن نسبتها أخذت في الارتفاع من إجمالي الجرائم ككل، هذا يعكس دلالة مهمة وهي أن ظاهرة المخدرات آخذة في الارتفاع والانتشار في دولة الإمارات في السنوات الأخيرة.

جدول (33) التطور العددي لجرائم المخدرات مقارنة بإجمالي الجرائم المبلغ عنها بدولة الإمارات بين 1997-2015م

السنوات	النسب
	%
1997	1,3
1998	1,0
1999	0,9
2000	1,2
2001	1,9
2004	2,3
2008	2,4
2010	2,0
2015	1,8
المجموع	1,7

المصدر: تقرير الأمن الجنائي، وزارة الداخلية، الإمارات العربية المتحدة، بيانات غير منشورة، السنوات قيد الدراسة.

شكل (34) التطور العددي لجرائم المخدرات مقارنة بإجمالي الجرائم المبلغ عنها بالإمارات بين 1997-2015م

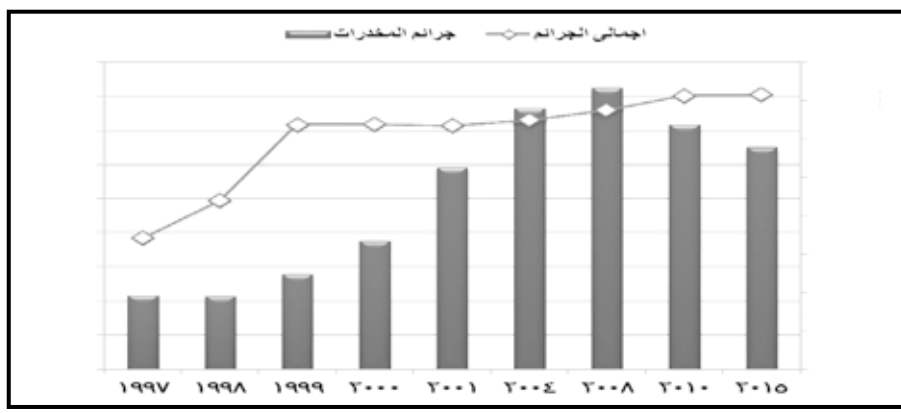

ومن خلال الجدول (34) والشكل (35) بلغ المتوسط السنوي لجرائم المخدرات بدولة الإمارات (12.5%) خلال الأعوام من 2008– 2015م وقد انخفضت جرائم المخدرات المضبوطة منذ عام 2008م حتى عام 2015م بنسبة انخفاض بلغت 21,2%.

احتلت جرائم الحيازة المرتبة الأولى بين جرائم المخدرات حسب الغرض من الحيازة حيث بلغت نسبتها (39.7%) في عام 2015م من جملة جرائم المخدرات لعام 2015، وقد انخفضت بنسبة 24,3% في الفترة الممتدة بين 2008–2014 م، في حين جاءت جرائم تعاطي المخدرات في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها 32,3% من جملة جرائم المخدرات بالدولة لعام 2015م، وقد تطور هذا النوع من الجرائم في الفترة من 2008– 2012م بنسبة زيادة بلغت 27,7%، ثم استمر في الانخفاض حتى عام 2015م وهذا ما يوضحه الشكل (36)، لتأتي جرائم جلب المخدرات في الترتيب الثالث، وذلك على مدار فترة قيد الدراسة، وقد بلغت نسبتها في عام 2014م بنسبة 12,3% من جملتها، إذ تطورت بنسبة 57,8% بين 2008 –2014 م، ثم انخفضت في عام 2015م، يليها جرائم الترويج والاتجار، إذ بلغت مجتمعة في عام 2015م بنسبة 15,7% من إجمالي جرائم المخدرات بدولة الإمارات لعام 2015.

جدول (34) التطور العددي لجرائم المخدرات حسب النوع بدولة الإمارات العربية المتحدة بين 2008–2015م

النوع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغير بين 2015/2008
جلب	%13	%7	%11	%15	%10	%9	%25	%12	28,2–
اتجار	%8	%8	%7	%6	%3	%5	%4	%7	33,6–
ترويج	%5	%4	%8	%5	%6	5%	%2	%9	29,2

النوع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغير بين 2015/2008
حيازة	%41	%42	%35	%45	%48	%48	%31	%40	24,3-
تعاطي*	%32	%39	%40	%29	%34	%33	%39	%32	19,6-
إجمالي	1652	1753	1920	2181	1906	1633	1436	1301	21,2-

تشمل جرائم التعاطي: جرائم الاستنشاق والوفيات الناجمة عن التعاطي

المصدر: تقرير الأمن الجنائي، وزارة الداخلية، الإمارات العربية المتحدة، بيانات غير منشورة، السنوات قيد الدراسة

شكل (35) التطور العددي لأنواع جرائم المخدرات حسب النوع بالإمارات العربية المتحدة بين 2008-2015م

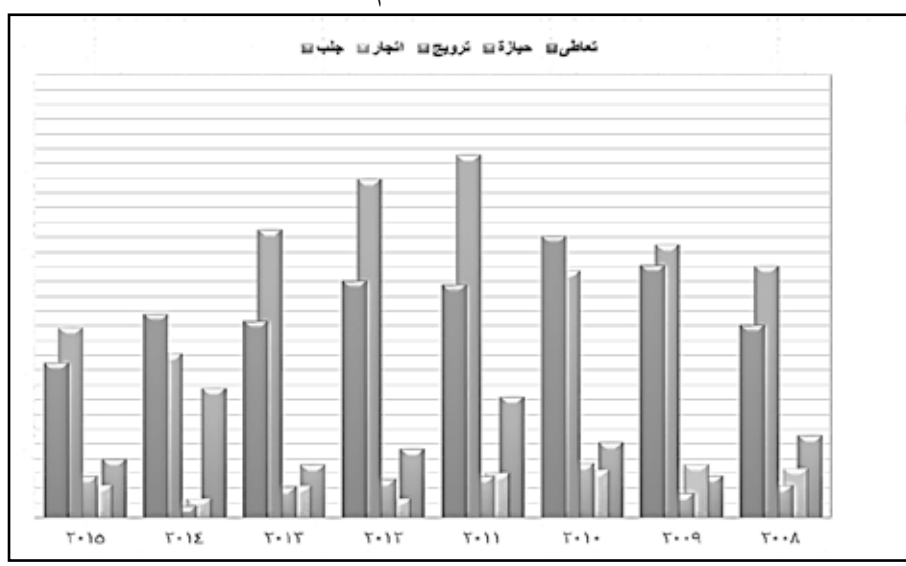

شكل (36) نسبة التغير لأنواع جرائم المخدرات تبعا للنوع بالإمارات العربية المتحدة بين 2008-2015

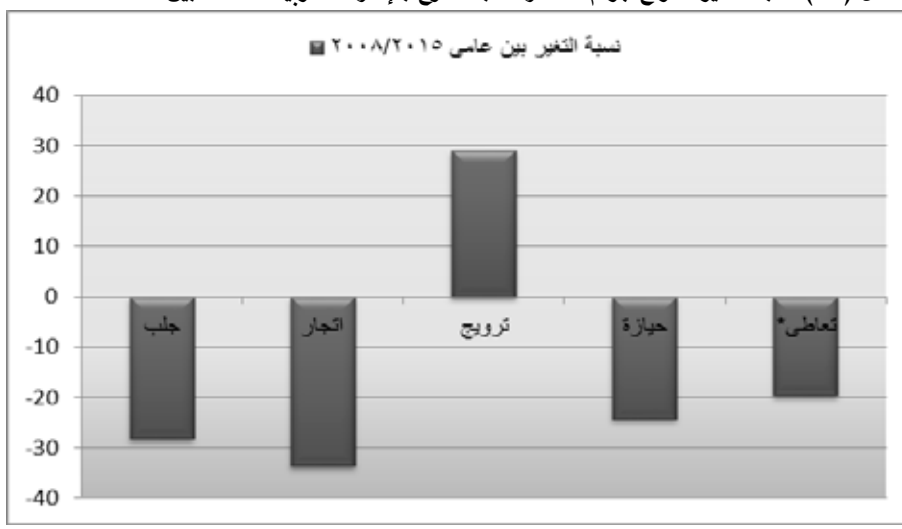

ثانياً: تطور كميات المخدرات المضبوطة

لم تكن المخدرات بأنواعها معروفة في دولة الإمارات قبل عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث ترافق ظهور المواد المخدرة مع دخول الإنجليز إلى المنطقة كما سبق ذكره، وأول قضية مخدرات سجلت في سجلات الشرطة كانت في عام 1969م، وقد كان سعر سيجارة المخدرات آنذاك لم يتجاوز روبية واحدة ولكن المخدر لم ينتشر في دولة الإمارات وبين مواطنيها إلا في الربع الأخير من القرن العشرين إذ إن انتشاره كان محصوراً بالبحارة الوافدين حيث قلما كان يقدم المواطنون على تعاطي المخدرات، وقد بدأت ظاهرة تعاطي المخدرات تزداد انتشاراً وبتسارع كبير بالرغم من أن كميات المخدرات المضبوطة وعدد الأشخاص المقبوض عليهم وقتها لا يعطى دلالة واضحة على حجم الظاهرة وكمية المخدرات المتداولة، إذ إن حجم الكميات المضبوطة ما بين 1970- 1986م لم يشكل سوى 5-10% من حجم الكميات المتداولة (وزارة العدل

والشؤون الاجتماعية، إدارة الرعاية الاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة،1990)، ومن جهة أخرى فإن الكميات المضبوطة يمكن أن تعزى إلى ازدياد حجم الظاهرة، ولكن بالقدر يمكن أن يعزى إلى فاعلية الأجهزة الأمنية.

جدول (35) الكميات المضبوطة من المخدرات في دولة الإمارات مقارنة ببعض دول الخليج العربي في بداية عقد الثمانينيات (1980م) (كجم)

الدولة	حشيش	أفيون	هيروين	قات	الإجمالي
الإمارات	273.1	37.1	74.9	--	385.1
السعودية	554	23	--	2501	3078
البحرين	16.5	13.9	6.9	--	37.3
الكويت	264.45	2.3	330	--	596.8
قطر	40.9	2.8	--	--	43.7
سلطنة عمان	12.8	1	--	--	13.8
الإجمالي	1161.7	80.1	411.8	2501	4155

ومن الجدول (35) الذي يوضح كميات المخدرات المضبوطة في بداية الثمانينيات بدولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بدول الخليج العربي تبين الآتي:

الحشيش:

بلغت كمية الحشيش المضبوطة 1161,729 كجم في تلك الفترة المذكورة، احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول من حيث الكمية المضبوطة حيث بلغت نسبتها 47,8% من إجمالي كمية الحشيش المضبوطة بالمنطقة العربية، تلتها الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بنسبة 23,6% من إجماليها لنفس الفترة، ثم تلتها

الكويت بنسبة 22,8%، في حين ان باقي الدول العربية مثلت مجتمعة 5,8% من إجمالي كمية الحشيش.

الأفيون:

بلغت كمية الأفيون المضبوطة بالمنطقة العربية في 80,129 كجم مثلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول من حيث الكميات المضبوطة من مخدر الأفيون حيث بلغت نسبتها 56,1% من إجماليها، تلتها المملكة العربية السعودية، في حين مثلت دول البحرين، الكويت، قطر، سلطنة عمان النسبة المتبقية مجتمعة (43,9%) مما يدل على أن دولة الإمارات أصبحت جاذبة للمواد المخدرة من بعض الدول المحيطة وتنامي عدد المدمنين بالدول العربية بصفة عامة بداية من تلك الفترة هذا من وجهة نظر أولى ومن وجهة نظر ثانية فإن بعض الدول أصبحت لا تعتمد في تعاطي المخدرات على التهريب ولكنها أصبحت تزرع قسماً من المخدر على أراضيها مثل اليمن التي شهدت في بداية الثمانينيات قلع نبات البن الذي اشتهرت به تاريخياً وزرعت نبات القات بدلا منه.

هيروين وقات:

بلغ إجمالي مخدر الهيروين في منطقة الخليج العربي 2912,8 كجم، وليست هناك إحصائيات تشير إلى الكميات المضبوطة من الهيروين قبل عام 1980م، حيث إنه كان يندرج تحت عنوان المواد الأخرى، وذلك لضآلة انتشاره وقله الكميات المضبوطة منه قبل ذلك العام، استحوذت دولة الكويت على النسبة الأكبر من الهيروين بنسبة 81,5%، أما النسبة المتبقية فكانت من نصيب الإمارات العربية المتحدة إذ ضبط ما يقرب من 75 كيلوجرام من الهيروين، بالنسبة لنبات القات فيرجع

اكتشاف شجرة القات إلى القرن الرابع عشر (جمعية الاجتماعيين في البحرين، تعاطي المخدرات في البحرين، البحرين عام 1985م)، ولم يدخل القات في زمرة المخدرات المعروفة والمحددة من قبل منظمة الصحة العالمية إلا في عام 1952م (المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة: المكتب العربي لشئون المخدرات، الاجتماع الأول لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات في دول مجموعة العمل الفرعية الإجرائية الثالثة، طنجة، 1981م) بالرغم من خواصه المخدرة والتي لا تقل شأناً عن المخدرات الأخرى، اقتصرت الكمية المضبوطة القات على المملكة العربية السعودية حيث بلغ إجمالي الكمية 2501 كجم.

ويتبين من التحليل الرقمي للبيانات الواردة بالجدول (36) العديد من المؤشرات التالية:

يعتبر الحشيش من أكثر أنواع المخدرات انتشاراً في دولة الإمارات، حيث بلغ متوسط الكمية المضبوطة منه 11091,87 كجم في الفترة بين 1997- 2010م وتم ضبط 10284,42 كجم بإمارة دبي بنسبة 92,7% من إجمالي الكمية المضبوطة بالدولة، تليها إمارة الشارقة وأبوظبي بنسبة 31,6%-30,1% على الترتيب، ثم تأتي أم القيوين والفجيرة في المؤخرة، إذ بلغت نسبتهما 0,3%.

بلغ إجمالي الكمية المضبوطة من الأفيون 95,466 كيلوجرام خلال الفترة قيد الدراسة، بلغ نسبة 43,1% من إجمالي الكمية المضبوطة في إمارة أبوظبي تليها إمارة دبي، والواقع أن أكثر من 85% من كميات الأفيون تم ضبطها بإمارتي أبوظبي ودبي، ثم تتوزع النسبة المتبقية على باقي الإمارات الأخرى وهو ما يقرب من 13 كجم.

جدول (36) يوضح متوسط المخدرات المضبوطة في دولة الإمارات موزعة حسب النوع والإمارة في الفترة 1997–2010 بالكجم

النوع الإمارة	حشيش	أفيون	هيروين	كوكايين	مارجوانا	قات	حبوب مخدرة (حبة)	مواد متطايرة
أبوظبي	3344.643	41.183	14.937	0.854	0.954	2.422	20926	29
دبي	10284.42	40.51	201.35	0.029	2.612	30.37	424884	99
الشارقة	3501.976	9.962	17.851	0.1	0.811	11.25	24442	45
عجمان	2762.541	1.319	1.317	0.133	–	–	185803	3
رأس الخيمة	421.6	2.242	2.619	0.51	0.087	–	1037368	48
أم القيوين	2.766	0.235	10.25	–	–	–	1392	19

النوع الأمارة	حشيش	أفيون	هيروين	كوكايين	مارجوانا	قات	حبوب مخدرة (حبة)	مواد مستحاربة
الفجيرة	29.925	0.15	0.284	–	0.005	–	5162	2
المجموع	20347.87	95.601	248.608	1.626	4.469	44.042	1699977	245

المصدر: تقرير الأمن الجنائي، وزارة الداخلية، الإمارات العربية المتحدة، بيانات غير منشورة، السنوات قيد الدراسة

بلغ إجمالي الكمية المضبوطة من الهيروين 248,608 كجم في الفترة من 1997 – 2010م ولقد تبين أن أكثر من 201 كجم من هذا المخدر أي ما يقرب من 81% من إجمالي الكمية تم ضبطها في دبي، أما الكمية الضئيلة المتبقية فتتوزع على باقي الإمارات الأخرى، ففي الشارقة تم ضبط 17,851 كجم فقط، يليها أبوظبي (14,937كجرام)، ثم تأتي إمارة الفجيرة في المؤخرة (0,284 كجرام).

ومن بيانات الجدول يتبن أن مخدر الكوكايين يكاد يكون معدوماً في دولة الإمارات خلال تلك الفترة، حيث لا تتجاوز الكمية المضبوطة 1,626 كجم، وتركزت هذه الكمية في إمارة أبوظبي، عجمان، أم القيوين وتم ضبطها مع المتعاطين.

بلغ إجمالي الكمية التي تم ضبطها من مخدر الماريجوانا في الدولة ككل 4,469 كجم خلال نفس الفترة، وتم ضبط ما يزيد عن نصف الكمية المضبوطة في إمارة دبي

بنسبة 58,4%، أما النسبة المتبقية 41,6% فتتوزع على أبوظبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة.

وصلت إجمالي كمية القات التي تم ضبطها 44,042 كجم، استأثرت الثلاث إمارات الأولى الكمية المضبوطة من هذا المخدر، احتلت إمارة دبي المركز الأول من حيث الكمية المضبوطة حيث استحوذت على ما يزيد على 30 كجم بنسبة 69% من إجمالي الكمية المضبوطة بالدولة، تأتي بعدها إمارة الشارقة (11.25كجم)، ثم إمارة أبوظبي (2.422كجم).

وتكشف بيانات الجدول عن ارتفاع هائل في انتشار وتداول الحبوب المخدرة في دولة الإمارات حيث تجاوزت الكمية المضبوطة ما يزيد على مليون وستمائة حبة مخدر، وتنتمي هذه المخدرات إلى فصيلة ما يسمى بالمهلوسات ولشدة خطورتها سميت بالسموم النفسية أو بالمخربات النفسية (عطيات، الرياض، 2000،ص 153) وتأتي إمارة رأس الخيمة في مقدمة باقي إمارات الدولة من حيث الكمية المضبوطة وذلك بنسبة 61% خلال الفترة قيد الدراسة، جاءت إمارة دبي في الترتيب الثاني بنسبة 25% من إجمالي الكمية المضبوطة، وأخيراً جاءت إمارتا أم القيوين والفجيرة في المؤخرة بنسبة 0,4% مجتمعة.

أما بالنسبة للمواد المتطايرة فبلغ إجمالي الكمية المضبوطة منها 245 علبة، ولقد تم ضبط 40.4% في إمارة دبي، تليها إمارة رأس الخيمة بنسبة 20% تقريباً من إجمالي الكمية المضبوطة.

وتشير نتائج الجدول السابق والملاحق أرقام (3،1،2) إلى الآتي:

أن كمية المخدرات المضبوطة لا تسير بشكل طردي إيجاباً أو سلباً، إذ نجد أن الكميات قد ترتفع في سنة من السنوات ثم تعود لتنخفض في سنة أخرى ثم تعاود الارتفاع وهذا يعنى أن كميات المخدرات المضبوطة لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن حجم الظاهرة، وإنما تعتبر مؤشراً من مؤشراتها.

إن انخفاض كمية المخدرات المضبوطة أو ارتفاعها في سنة من السنوات لا يتم في المستوى نفسه في جميع المخدرات، فقد تنخفض الكمية في نوع من المخدرات بينما ترتفع في نوع آخر، وهكذا فإن كمية الأفيون المضبوطة شهدت انخفاضاً في عام 2009م بينما شهدت كميات الحشيش والماريجوانا ارتفاعاً في نفس العام، كذلك انخفضت كميات الأفيون والماريجوانا والهيروين في عام 2011م بينما شهدت كمية الحشيش ارتفاعاً كبيراً في نفس العام.

إن كمية المخدرات المضبوطة لا تعطي فكرة عن انتشار نوع معين من المخدرات من عدمه، فمن خلال الملحق (1) نجد أن كمية الأفيون والماريجوانا المضبوطة لا تتعدى بضع جرامات، ولكن نجد أن 21,1% من المتهمين من متعاطين الكوكايين و17,3% من متعاطي الأفيون ومثل هذه النسب تحتاج إلى كميات كبيرة من الكوكايين والأفيون.

وجدير بالذكر أن كميات المخدرات المضبوطة لم تكن غالباً للاستخدام في دولة الإمارات، وانما جزء كبير منها لإعادة التصدير إلى دول أخرى مجاورة أو لإعادة تصديرها عبر البحر (تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الأمم المتحدة، عام 2014).

ثالثًا: التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات

تبين أرقام الجدول (37) تزايد جرائم المخدرات بدولة الإمارات باطراد خلال الفترة ما بين 1997–2001م، حيث ارتفعت جرائم المخدرات من عام 1997م إلى عام 1999م، لتواصل ارتفاعها خلال عام 2000م، وأخيراً في عام 2016م تزايدت بنسبة 250,8% خلال تلك الفترة.

احتلت إمارة دبي المرتبة الأولى من حيث عدد جرائم المخدرات بالدولة على مدار السنوات قيد الدراسة بالجدول، فقد بلغ إجمالي عددها 3208 جريمة خلال الفترة قيد الدراسة بمتوسط سنوي43% من إجمال الجرائم، وبلغت نسبتها 39,4% عام 1997م، أما عام 2016م بلغت نسبتها 31.2% من إجمالي جرائم المخدرات، وذلك ما يوضحه جدول (37) والشكل (37) ويرجع السبب في ذلك إلى انفتاح الإمارة على العالم الخارجي باعتبارها مركزاً تجارياً ضخماً، بالإضافة لتنوع الجنسيات فيها، وزيادة الجهود المبذولة من رجال المكافحة لضبط المهربين والمروجين وأيضاً متعاطيها. يأتي في الترتيب الثالث إمارة الشارقة، حيث بلغت نسبة جرائم المخدرات بها (15.9%)، وبلغ أقصاها في عام 2016م بنسبة 16,8% من إجمالي جرائم المخدرات لنفس العام، ويرجع ذلك للمساحات الواسعة والحدود الدولية المتداخلة التي أدت لتطور هذا النوع من الجرائم الجنائية الخطيرة وتعدد مداخل تهريبها في المنطقة الشرقية من إمارة الشارقة، سواء كان عبر مركز خطم الملاحة الحدودي الواقع في منطقة كلباء والذي يفصل الحدود الدولية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان، أو مدينة دبا الحصن التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدينة دبا البيعة العمانية، حيث لم يكن يوجد مركز حدودي يفصل بينهما، ومن هنا نجد أن دور الأجهزة الأمنية يصعب كثيراً في مكافحة الجريمة بشكل عام ومكافحة جرائم المخدرات بوجه خاص، ويرجع السبب في ذلك إلى تداخل وتعقد

حدودها الجغرافية مع المناطق الأخرى سواء كانت دولية أو محلية، كما نلاحظ أن الحدود البرية أسهمت من تفاقم مشكلة تهريب المخدرات لداخل الدولة، وعلى سبيل المثال يقوم مهربو المواد المخدرة أحياناً بوضعها داخل سيارات كبيرة تحتوى على بضائع وحاويات تجارية لا يتخيل أحد بأن يُهرب بداخلها أي نوع من أنواع الممنوعات فتعبر الحدود الدولية التي تكون صيداً سهلاً لمروجي المواد المخدرة في هذا النوع من المناطق الجغرافية.

جدول (37) يوضح تطور جرائم المخدرات حسب الإمارة في الفترة 1997-2016

الإمارة	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
1997	%6	%5	%6	%7	%7	%7	%5
1998	%5	%6	%5	%7	%7	%6	%5
1999	%7	%9	%7	%8	%5	%6	%6
2000	%9	%14	%9	%3	%3	%9	%6
2001	%3	%24	%13	%9	%3	%10	%7
2010	%21	%13	%18	%16	%19	%24	%11
2015	%25	%14	%20	%22	%27	%18	%29
2016	%24	%15	%21	%28	%28	%20	%31
المتوسط السنوي	64,5	160,4	59,4	26,9	19,6	25,2	15,95

نفس المصدر السابق

فعلى سبيل المثال في المنطقة الشرقية التابعة لإمارة الشارقة عبر ميناء خورفكان يتم تهريب المخدرات وذلك من خلال مناطق تصديرها عن طريق ميناء بندر عباس،

حيث تأتي أحياناً البضائع المحملة في قوارب خشبية، ويقوم البحارة العاملون على هذه القوارب بإخفاء كميات من المواد المخدرة، وذلك بقصد الإتجار أو الاستعمال الشخصي، وهناك منفذ آخر يستطيع من خلاله مهربو المخدرات بأن يمارسوا إجرامهم وهو ميناء دبا البيعة التابع لسلطنة عمان، حيث يستغل مهربو المواد الممنوعة تداخل الحدود الدولية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان عن طريق منطقة دبا البيعة من تهريب المخدرات بعدها يتم نقل المواد الممنوعة إلى دبا الحصن ثم يقوم الشخص الذي يحوز هذه المواد المخدرة بترويجها في مناطق مختلفة من إمارات الدولة.

شكل (37) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات بدولة الإمارات بين 2000- 2016م

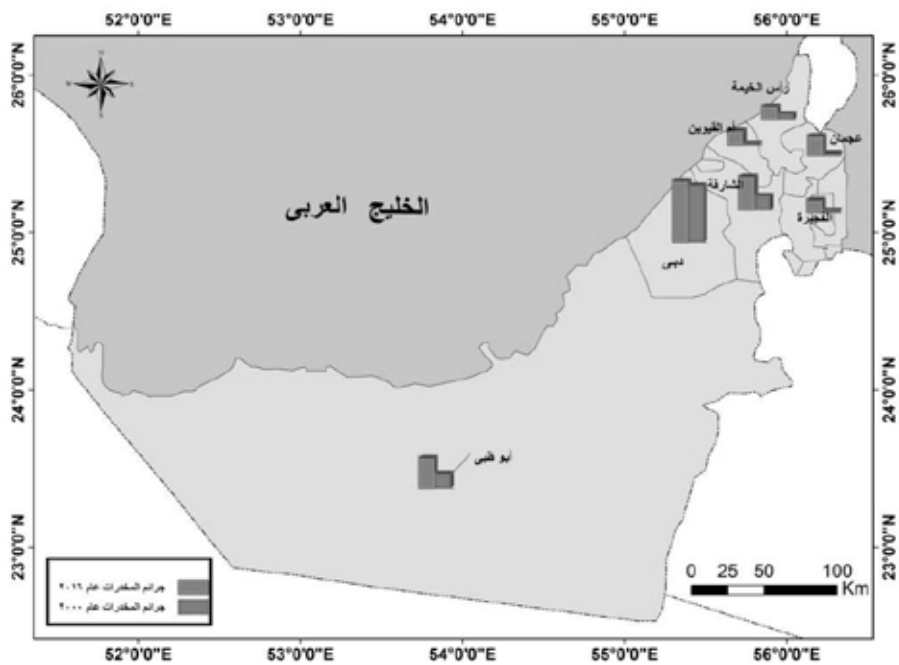

أما إمارة أبوظبي فتأتي في الترتيب الثاني من حيث عدد جرائم المخدرات بنسبة (17.3%) في الفترة الممتدة بين 1997–2016م ، ثم إمارة عجمان بنسبة 7,1% من إجماليها لنفس الفترة، بمتوسط سنوي 26.9 جريمة، ثم إمارة رأس الخيمة بنسبة 6,7% من جملتها في تلك الفترة بمتوسط سنوي 25,2 جريمة، وتأتي إمارتي أم القيوين والفجيرة في المؤخرة بنسبة 9,4% مجتمعة شكل (38).

شكل (38) المتوسط السنوي جرائم المخدرات حسب الإمارة في الفترة 1997–2016

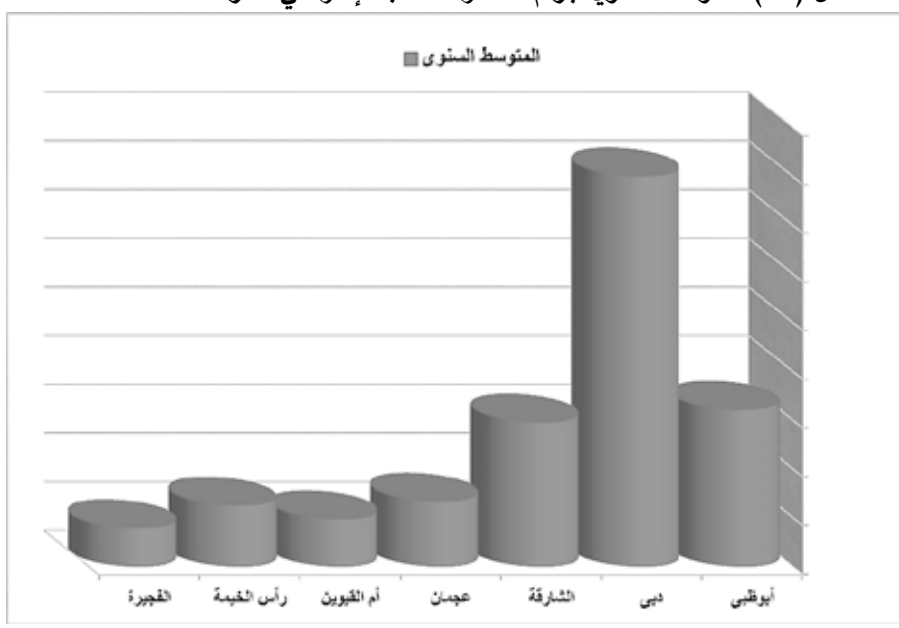

رابعاً: تطور أعداد مرتكبي جرائم المخدرات وتوزيعهم

زادت أعداد المتهمين بقضايا المخدرات منذ عام 1977 إلى 2016م بنسبة زيارة بلغت (537%)، وقد يرجع السبب إلى تكثيف الجهود المبذولة من قبل رجال المكافحة

للقضاء على هذه الآفة، وأيضاً زيادة عدد المتعاطين والمروجين للمخدرات، كما هو موضح بالجدول (38) والشكل (39).

استمرت هذه الزيادة حتى عام 1995 حيث بلغت نسبة المتهمين خلال نفس الفترة (8.1%)، في حين انخفضت النسبة إلى (6%) في عام 1998م حيث سجلت أدنى معدلات في أعداد المتهمين بقضايا المخدرات بالدولة.

احتلت إمارة دبي المرتبة الأولى من حيث عدد المتهمين بقضايا المخدرات بداية من عام 1980 واستمرت حتى عام 2016م تحتل هذا الترتيب، بينما بلغت المرتبة الثانية بعد إمارة أبوظبي وذلك في عام 1977م فقط.

بلغ نسبة المتهمين بإمارة دبي (40.1%) وذلك في الفترة بين 1977– 2016م، وهي الفترة قيد الدراسة بالجدول بلغت أقصاها في عام 2016م حيث بلغ نسبة المتهمين (33.3%) من إجمالي أعداد المتهمين بالدولة لنفس العام، ويتباين ترتيب المرتبة الثانية ما بين إمارة أبوظبي والشارقة خلال الأعوام قيد الدراسة بالجدول، أما في عام 2016م فقد احتلت إمارة الشارقة المرتبة الثانية بعد إمارة دبي حيث بلغ نسبة أعداد المتهمين بقضايا المخدرات (3.7%) لنفس العام، لتأتي بذلك إمارة أبوظبي في المرتبة الثالثة بنسبة (2.5%) لنفس العام أيضاً.

جدول (38) التوزيع الجغرافي وتطور نسب المتهمين في قضايا المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة بين 1977 – 2016م

السنوات	أبوظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	عجمان	أم القيوين	الفجيرة	الإجمالي
1977	%1	%0.49	%0.36	%0.22	%0	%0	%0	207
1980	%1	%1	%0	%0	%0	%0	%0	235

السنوات	أبوظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	عجمان	أم القيوين	الفجيرة	الإجمالي
1983	%1	%2	%0	%0	%0	%0	%0	427
1986	%1	%2	%1	%0	%0	%0	%0	%2
1989	%1	%2	%1	%0	%0	%0	%0	%4
1992	%2	%2	%2	%1	%1	%0	%0	%8
1995	%1	%4	%1	%1	%1	%0	%1	%8
1998	%1	%3	%1	%0	%0	%0	%0	%6
2000	%1	%5	%2	%1	%0	%0	%0	%10
2010	%2	%6	%2	%1	%0	%1	%0	%11
2015	%3	%7	%3	%2	%2	%2	%1	%19
2016	%3	%8	%4	%3	%2	%2	%1	%22

نفس المصدر السابق

شكل (39) التوزيع الجغرافي لأعداد المتهمين في قضايا المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة– 2016م

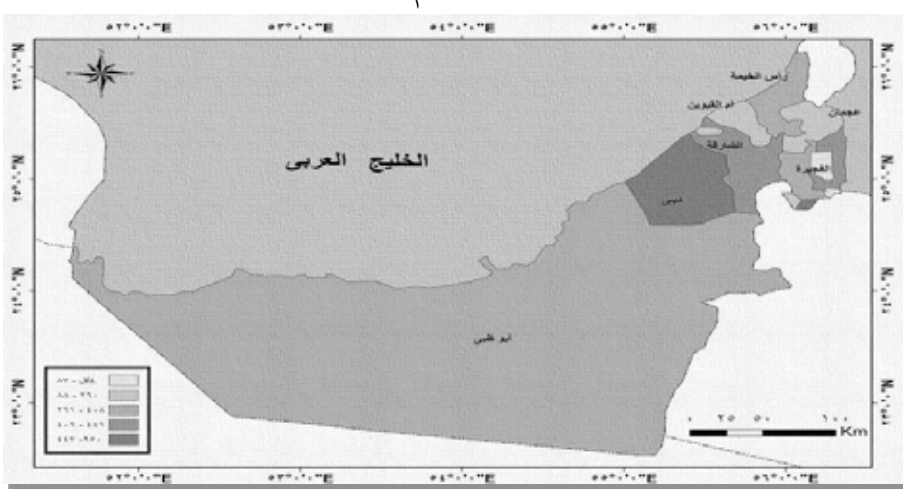

خامساً: مؤشرات توزيع جرائم المخدرات ومرتكبيها

يتضمن تحليل جرائم المخدرات العديد من الأبعاد الديموغرافية، وهناك علاقة وثيقة بين معدلات القتل وبعض المتغيرات الديموغرافية، ومنها على سبيل المثال تغير الحجم السكاني، والعديد من المتغيرات الأخرى التي تساهم وتساعد في ازدياد الجرائم (عبد الجليل، محمد مدحت جابر، القاهرة، 1987، ص54)، وتشير بيانات معدلات جرائم المخدرات إلى اختلاف معدل الجريمة /100000 نسمة بين الزيادة والنقصان بالرغم من استمرار تزايد الحجم السكاني.

يعد نمط الجريمة وحجمها انعكاساً للتوزيع والتركيب السكاني والاجتماعي والتنظيم الحضري والأنشطة الاقتصادية وغيرها، فالكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني بصفة عامة والنمو الحضري بصفة خاصة تؤثر تأثيراً واضحاً في توزيع الجرائم كماً ونوعاً في المدن والمراكز الحضرية الكبيرة منها والصغيرة.

معدل الجريمة:

تهدف الدراسة إلى فحص وتحليل العلاقة بين حجم السكان وحجم جرائم المخدرات في دولة الإمارات، فعلى المستوى العام شهدت دولة الإمارات تطوراً كبيراً في حجم السكان، ففي تعداد عام 2000م بلغ عدد السكان 3,247,000 نسمة، ازداد هذا التعداد السكاني لعام 2010م إلى 7,512,000 نسمة بمعدل زيادة بلغ 131,2% خلال تلك الفترة، ثم بلغ عدد السكان وفقاً للتعداد السكاني 2016م إلى 9,121,167 نسمة.

وفي المقابل شهدت الإمارات تزايداً ملحوظاً في حجم جرائم المخدرات، ففي عام 2000م بلغ معدل 23,1 جريمة لكل 100,000 نسمة، ثم وصل معدل 46,2 جريمة

لكل 100,000 نسمة، في حين بلغ معدل الجرائم في عام 2010م 16,3 ، جريمة لكل 100,000 نسمة.

جدول (39) تطور حجم السكان وحجم جريمة المخدرات في الإمارات بين 2000-2016م

السنوات	حجم السكان	المعدل العام للجريمة /100000 نسمة
2000	3,247,000	46,2
2010	7,512,000	16,3
2016	9,121,167	16,5

تعطى الأرقام المذكورة بالجدول (39) انطباعاً عاماً على أن حجم الجريمة يزداد مع زيادة حجم السكان بدولة الإمارات، ويعتبر ذلك نتيجة منطقية بالنسبة لدولة متحضرة كدولة الإمارات على اعتبار أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن المراكز الحضرية تعد أرضاً خصبة لحدوث الجريمة بصفة عامة وجريمة المخدرات بصفة خاصة بسبب صعوبة وتعقد الحياة الحضرية مقارنة بالحياة الريفية.

أن تتبع حجم السكان وحجم جريمة المخدرات في الإمارات زمنياً يدل على وجود تزايد مطرد للمتغيرين وذلك في الفترة بين 2000- 2016م، أما من الناحية المكانية فالجدول (40) يوضح السكان وحجم الجريمة على مستوى كل إمارة وذلك عام 2016م، ويتبين ما يلي:

أن هناك ثلاث إمارات فقط وهي: أبوظبي، دبي، الشارقة، تضم 87,5% من إجمالي حجم السكان بدولة الإمارات لعام 2016م، وفي ذات الوقت تضم 75,4% من إجمالي حجم جرائم المخدرات في الإمارات، وهذا أمر طبيعي ناتج عن تركز المراكز الحضرية بهذه الإمارات الثلاثة بحيث إن أكثر من 95% من سكانها حضر.

كما يوضح الجدول أن باقي إمارات الدولة تضم 12,5% من حجم سكان الدولة، ولكنها لا تضم سوى 24,6% من حجم جرائم المخدرات بالدولة في العام ذاته، ومعنى ذلك أن التركز السكاني في دولة الإمارات يصاحبه تركز يكاد يكون مماثلاً في حجم الجريمة.

جدول (40) التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات ومعدل الجريمة حسب الحجم السكاني بدولة الإمارات عام 2016 م

الامارة	حجم السكان		جرائم المخدرات	معدل الجريمة /100,000 نسمة
	العدد	%	%	%
أبوظبي	2,723,695	29.9	12.2	11.78
دبي	4,134,143	45.3	31.2	11.41
الشارقة	1,124,043	12.3	16.9	22.68
عجمان	359,589	3.9	10.1	42.27
أم القيوين	85,121	0.9	7.3	130.4
رأس الخيمة	444,273	4.9	6.8	22.95
الفجيرة	250,303	2.8	6.5	39.5
الجملة	9,121,167	100	100	16.5

المصدر: من حساب الباحث بناءً على بيانات تقرير الأمن الجنائي، وزارة الداخلية، الإمارات العربية المتحدة، بيانات غير منشورة

وتشير بيانات التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات على مستوى إمارات الدولة إلى اختلاف معدل الجريمة /100000نسمة حسب الحجم السكاني جدول (40) والشكل (40).

بلغ معدل جرائم المخدرات في دولة الإمارات 100000/16.5نسمة، بلغ أقصى معدل للجريمة بإمارة أم القيوين 100000/130.4نسمة، وبالتالي فإن الإمارة تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لمقياس مؤشر الخطر أو الإحساس بالأمن والذي يتراوح معدل الجرائم فيه ما بين 8,8 – 16 جريمة /100000 نسمة.

بينما بلغ أدنى معدل للجرائم في إمارة دبي حيث بلغ 11.41/ 100000 نسمة.

شكل (40) التوزيع الجغرافي لحجم السكان مقارنة بمعدل جرائم المخدرات بدولة الإمارات عام 2016

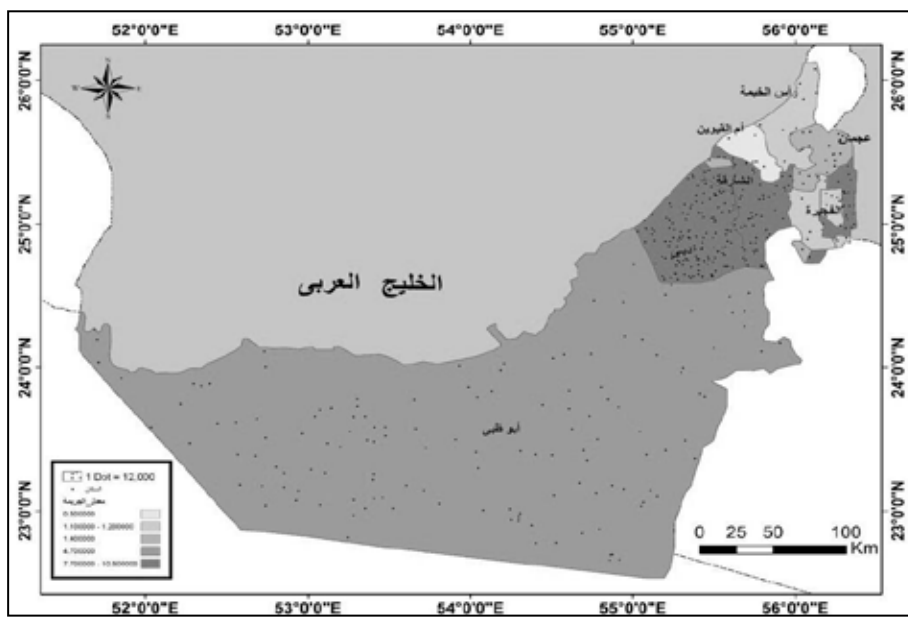

ويمكن تقسيم معدل جرائم المخدرات إلى الفئات التالية:

- الفئة الأولى: يبلغ معدل الجريمة بها 20 فأقل جريمة / 100000 نسمة وتضم أبوظبي ودبي.
- الفئة الثانية: يتراوح معدل الجريمة بها من 21– 45 جريمة / 100000 نسمة وتضم أربع إمارات: الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة، عجمان.
- الفئة الثالثة: يزيد معدل الجريمة بها عن 45 جريمة / 100000 نسمة وتضم إمارة أم القيوين.

متوسط عدد الجرائم:

من خلال الجدول (41) والشكل (41) اللذين يوضحان التوزيع الجغرافي لمتوسط عدد الجرائم بدولة الإمارات العربية المتحدة تبعاً لكل إمارة يتضح ما يلي:

بلغ متوسط عدد جرائم المخدرات 1.8 جريمة/ شخص بالدولة، ويمكن تقسيم إمارات الدولة تبعاً لمتوسط عدد جرائم المخدرات إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى: ويتراوح متوسط عدد جرائم المخدرات فيها ما بين 1– 1,5 جريمة/ شخص، وتضم إمارتي: أبوظبي والفجيرة.

جدول (41) التوزيع الجغرافي لمتوسط عدد الجرائم بدولة الإمارات عام 2016م

الامارة	جرائم المخدرات		مرتكبو جرائم المخدرات	متوسط عدد الجرائم
	العدد	%	%	
أبوظبي	321	12.2	14	1.2
دبي	472	31.2	33.3	1.9
الشارقة	255	16.9	16.4	1.7
عجمان	152	10.1	9.5	1.7

الامارة	جرائم المخدرات		مرتكبو جرائم المخدرات	متوسط عدد الجرائم
	العدد	%	%	
أم القيوين	111	7.3	8.6	1.2
رأس الخيمة	102	6.8	15	4
الفجيرة	99	6.5	3.2	0.9
الجملة	1512	100	100	1.8

نفس المصدر السابق

الفئة الثانية: ويتراوح متوسط عدد جرائم المخدرات فيها ما بين 1,6- 2 جريمة/ شخص، وتضم ثلاث إمارات: دبي والشارقة وعجمان.

الفئة الثالثة: ويزيد متوسط جرائم المخدرات بها عن 2 جريمة/ شخص وتضم إمارتي: أم القيوين ورأس الخيمة.

شكل (41) التوزيع الجغرافي لمتوسط أعداد جرائم المخدرات بدولة الإمارات عام 2016م

كثافة مرتكبي الجرائم:

يتضح من خلال الجدول (42) والشكل (42) كثافة مرتكبي جرائم المخدرات الآتي:

بلغت كثافة مرتكبي جرائم المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة 35 شخصاً/ ألف كم2 عام 2016م، وقد اختلفت كثافة مرتكبي جرائم المخدرات اختلافاً ملحوظاً بين السبع إمارات.

بلغ أقصى كثافة في إمارة عجمان حيث بلغت 1003 أشخاص/ ألف كم2، ويعلل ذلك بأنها استحوذت على 9.5% من إجمالي مرتكبي جرائم المخدرات بالدولة، أي أنها احتلت الترتيب الخامس من حيث أعداد مرتكبي جرائم المخدرات، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد الوافدين إليها واللذين بلغوا 4143 وافداً خلال عام 2016م، مما يسبب زيادة الاحتكاك البشري في مساحات محدودة مما يولد أنماطاً سلوكية غير سوية، تؤدي إلى نشوء صراعات وبناءً عليها تُرتكب الجرائم بأنواعها.

جدول (42) التوزيع الجغرافي لكثافة مرتكبي جرائم المخدرات بدولة الإمارات عام 2016م

الامارة	مرتكبي جرائم المخدرات	كثافة مرتكبي الجرائم	
	%	%	
أبوظبي	86,7	14	5,6
دبي	5,0	33.3	234
الشارقة	3,3	16.4	172,2
عجمان	0,3	9.5	1003
أم القيوين	1,0	8.6	302
رأس الخيمة	2,2	15	242,2
الفجيرة	1,5	3.2	74,7

الامارة	مرتكبي جرائم المخدرات		كثافة مرتكبي الجرائم	
	%		%	
الجملة	100		100	35

نفس المصدر السابق

بلغ أدنى مستوى لكثافة مرتكبي جرائم المخدرات في إمارة أبوظبي، حيث بلغ 5.6 أشخاص / ألف كم2، ويرجع انخفاض مستوى الكثافة بها إلى اتساع مساحتها والتي تزيد عن 80% من إجمالي مساحة الدولة.

انخفضت كثافة مرتكبي جرائم المخدرات عن 100 شخص/ ألف كم2 في إمارة الفجيرة حيث بلغت 74,7 شخصاً/ ألف كم2.

شكل (42) كثافة مرتكبي جرائم المخدرات بدولة الإمارات لعام 2016م

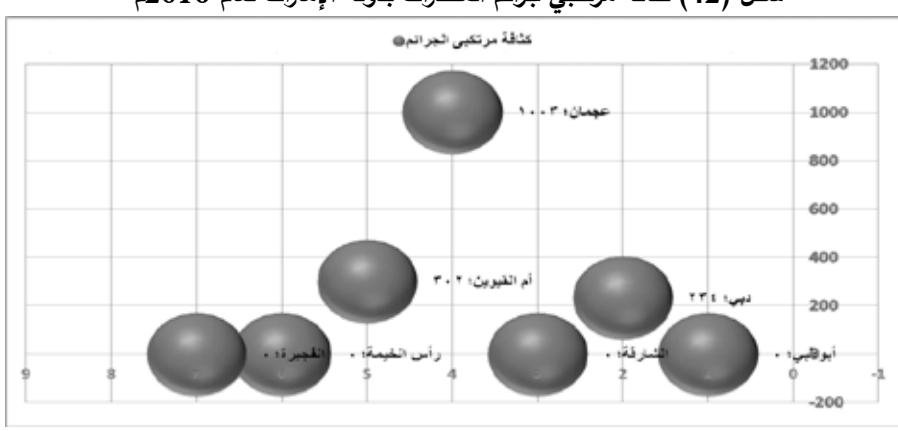

ارتفعت كثافة مرتكبي جرائم المخدرات عن 100 شخص/ ألف كم2 في باقي إمارات الدولة، حيث بلغت أعلاها في إمارة أم القيوين 302 أشخاص/ ألف كم2.

الفصل الرابــع

الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لمرتكبي جرائم المخدرات ومتعاطيها

الفصل الرابع
الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لمرتكبي جرائم المخدرات ومتعاطيها

تمهيد:

يتميز مجتمع دولة الإمارات بالاستقرار في عاداته وتقاليده الاجتماعية القوية، ولكن نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثورة التكنولوجية (بعد ظهور النفط) وما لازم هذه التغيرات من الانفتاح على العالم الخارجي وتوافد العمالة الأجنبية إلى الدولة وتعدد جنسياتها مصطحبة معها قيمها وعاداتها المغايرة ظهرت العديد من السلوكيات والانحرافات التي لم تكن موجودة من قبل.

أولاً: الخصائص الديموغرافية لمرتكبي جرائم المخدرات

جنسية مرتكبي جرائم المخدرات:

تعد خصائص الجريمة حسب جنسية مرتكبيها أمر مهم في التعرف على أنواع جرائم المخدرات ونسبتها ومعدلاتها واتجاهاتها من خلال المعالجة المختلفة للبيانات الإحصائية، حيث يقوم بإلقاء الضوء على أحد الجوانب المهمة ذات التأثير الفعال في حجم الجريمة واتجاهها، وذلك لارتباط الجنسية بالجريمة من نواحٍ متعددة، والقضية ليست قضية انتماء إلى جنسية بعينها وإنما هي قضية الدلالات الاجتماعية والثقافية لمفهوم الجنسيات، ففي هذا الإطار تتم عمليات تأثيرية نتيجة احتكاك ثقافات عديدة ذات قيم متفاوتة وعادات متباينة، ومن هنا يأتي النظر في العلاقة القائمة بين حجم الجريمة بالدولة وجنسيات مرتكبيها. وتصنف دول الخليج العربي من المناطق التي

تعيش في إقليمها جنسيات متنوعة إلى درجة ملحوظة، ودولة الإمارات كجزء هذا الكيان لم تشذ عن هذه الحقيقة، فيعيش فيها إلى جانب المتمتعين بجنسية الإمارات عرب وآسيويون وأوروبيون من جنسيات مختلفة.

باستقراء أرقام الجدول (43) ومن الشكل (43) يلاحظ في هذا المقام أن نسبة مرتكبي جرائم المخدرات في الدولة من حاملي جنسية الإمارات (المواطنين) بلغت 1373 شخصاً عام 2016م وذلك بمقدار تغير بلغ 945 شخصاً، وقد تزايدت أعدادهم بنسبة 220.8% عن عام 2001 م، وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً مما يستدعي البحث والتنقيب، وذلك للأسباب التالية:

أن هذه النسبة المرتفعة كانت من نصيب أبناء الدولة أنفسهم والذين يشكلون أقلية عددية قياساً على حاملي مختلف الجنسيات في مجموعهم.

تباين الفرق بين نسبة مرتكبي جرائم المخدرات من حاملي جنسية الإمارات عن مرتكبيها من حاملي الجنسيات الأخرى خلال الفترة قيد الدراسة، حيث بلغت 48.1% في عام 2016م بينما لم تتعد 27,5% في عام 2001م، ويرجع السبب في ذلك إلى أن شعوراً وجدانياً داخلياً نابعاً من الرغبة في التملك وجمع المال ينتاب الأجانب دائماً في غير أوطانهم، خاصة إذا كانت هجرتهم للعمل والبحث عن الرزق، وهذا هو وضع الغالبية العظمى من الأجانب المقيمين بالدولة بصفة عامة، مما يجعلهم أكثر التزاماً باحترام القوانين والنظم واللوائح والتعليمات لا سيما تلك التي تعالج الانحرافات غير المالية، وفي المقابل فإن حاملي جنسية الدولة وإن كانت تتوافر لديهم نفس الرغبة في التملك وجمع المال، إلا أن الرادع بالنسبة لهم لا تتوافر فيه نفس القوة المؤثرة للرادع بالنسبة للأجانب، فالأجنبي دائماً يظل على وعي بأنه قد يتعرض للإبعاد من الدولة،

ومن ثم سيحرم من مصدر رزقه أو على الأقل سيحرم من البقاء عند مستوى مالي معين تهيأ له بالهجرة إذا ما خالف القانون.

أما بالنسبة للأجانب المتورطين في قضايا المخدرات فقد بلغ بنسبة (27.5%) عام 2016م، مثلت الجنسيات الآسيوية أعلى عدد للمتورطين في جرائم المخدرات بالدولة بحوالي 44,3% من إجمالي جرائم المخدرات عام 2001م، بينما احتلت نفس الفئة المركز الثالث في عام 2016م، وبذلك سجلت نسبة انخفاض قدرها 4,9 %، احتلت الجنسيات من الدول العربية الأخرى المركز الثاني بنسبة 26.4% من جملتها بالدولة عام 2016م، بينما بلغ عددهم عام 2001 م نسبة زيادة قدرها 159% عن عام 2016م، في حين سجلت دول مجلس التعاون بنسبة 5,4% من إجمالي مرتكبي جرائم المخدرات عن عام 2001م، أما في عام 2016م سجلت بنسبة 2,4% من إجماليها لنفس العام، لتسجل بذلك نسبة انخفاض بلغت 3,3% شكل (44)، بينما سجلت فئة الوافدين من دول أخرى أقل عدد من حيث المتورطين في جرائم المخدرات بنسبة0,7% من إجمالي جرائم المخدرات في الدولة عام 2016م، وقد سجلت نسبة انخفاض قدرها 31,2% عن العام 2001م.

مرتكبو جرائم المخدرات في الإمارات العربية المتحدة حسب الجنسيات في الفترة بين 2001-2016

الجنسية	%	%	%
مواطنون	27.5	48.1	220.8
دول مجلس التعاون	5.4	2.4	19.0-

الجنسية	%	%	%
الدول العربية الأخرى	14.5	26.4	233.6
الدول الآسيوية	44.3	18.2	24.7 -
لا يحمل أوراقاً ثبوتية	6.8	4.2	14.1
دول أخرى	1.4	0.7	12.5-
إجمالي	100	100	83.3

المصدر: تقرير الأمن الجنائي، وزارة الداخلية، الإمارات العربية المتحدة، بيانات غير منشورة، السنوات قيد الدراسة.

شكل (43) مرتكبو جرائم المخدرات حسب الجنسيات بدولة الإمارات 2001-2016م

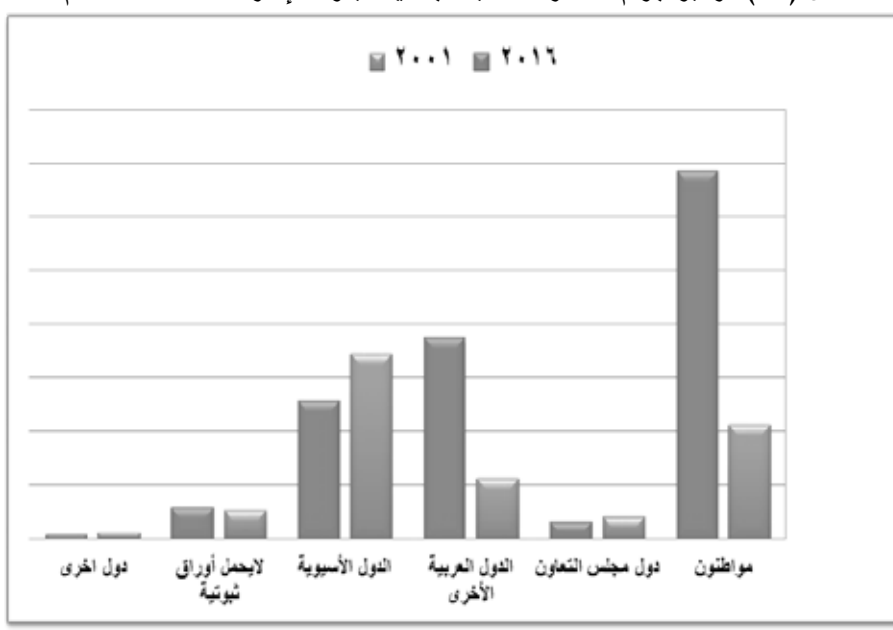

شكل (44) حجم التغير في أعداد مرتكبي جرائم المخدرات تبعاً للجنسية بدولة الإمارات عام 2016م

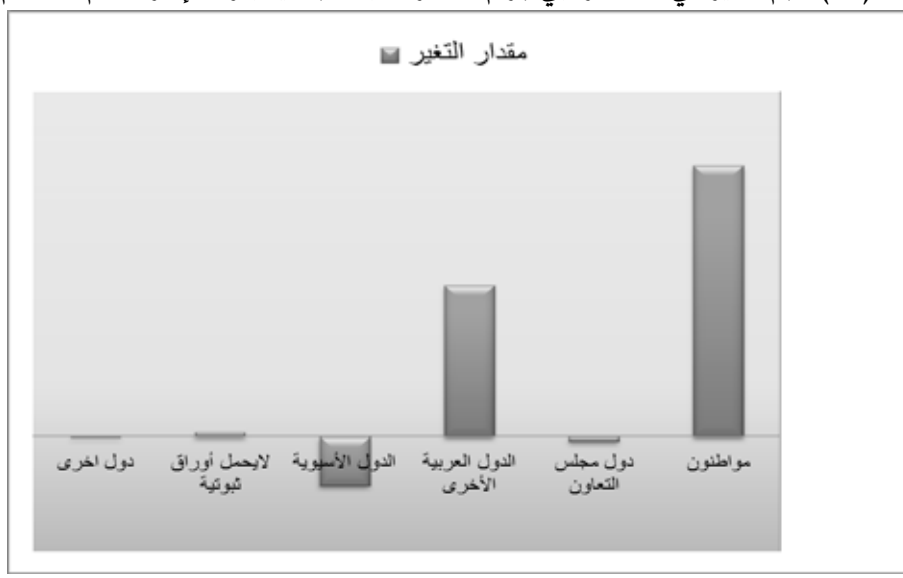

أما عن ترتيب مرتكبي جرائم المخدرات حسب الجنسية بدولة الإمارات العربية المتحدة فيوضحه الجدول (44) والشكل (45) ومنهما يلاحظ ما يلي:

شكلت الإمارات الثلاثة: أبوظبي، دبي، الشارقة 84.7% من إجمالي أعداد مرتكبي جرائم المخدرات في الدولة، والسبب يعود إلى أن هذه الإمارات الثلاثة تضم معظم سكان الدولة (74,7% عام 2014م)، وأن معظم العمالة تعمل على أراضيها، في المقابل نجد أن باقي الإمارات الأخرى شكلت 15.3% من مرتكبي هذا النوع من الجرائم، ويعود سبب ذلك إلى قلة أعداد السكان في تلك الإمارات، وقلة الثروة وهي من أسباب الطرد للمروجين، حيث يسعون لمناطق ذات كثافة سكانية عالية وأشخاص قادرين على الإنفاق لشراء مثل هذه المواد المخدرة، وبالتالي فإن الأشخاص المنتمين للإمارات النفطية الغنية قادرون على دفع مبالغ باهظة بالمقارنة بباقي الإمارات.

احتلت إمارة دبي المرتبة الأولى من حيث عدد مرتكبي جرائم المخدرات مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة فلقد بلغ إجمالي عدد المتهمين فيها بنسبة 45.2% من إجمالي عدد مرتكبي الجرائم بالدولة ككل، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد السكان الوافدين وبخاصة الآسيويين الذين يعيشون بالإمارة مقارنة بباقي إمارات الدولة حيث مثلوا 25.2% من إجمالي السكان الوافدين بالدولة و89.6% من إجمالي سكان الإمارة عام 2016م، فمعظم هؤلاء العمال غير متعلمين وغير مهرة وتقل فرصتهم لتحقيق رغباتهم عن الفرص المتاحة أمام مواطني دولة الإمارات، لذلك فإن العديد من هؤلاء العمال قد سلك الطريق غير السوى: مثل النشاطات غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات وبخاصة الاتجار.

جدول (44) التوزيع الجغرافي لمرتكبي جرائم المخدرات حسب الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016

الامارة	مواطنون	عرب	أجانب	الإجمالي
أبوظبي	29.4	22.5	21.6	25.6
دبي	39.4	46.3	55.8	45.2
الشارقة	12.1	15.8	15.4	13.9
عجمان	4.8	7.3	2.6	5
رأس الخيمة	5.6	5.8	4.5	5.4
أم القيوين	1.7	0.7	---	1
الفجيرة	7	1.4	---	3.9
المجموع	100	100	100	100

شكل (45) مرتكبو جرائم المخدرات تبعاً للإمارة بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016

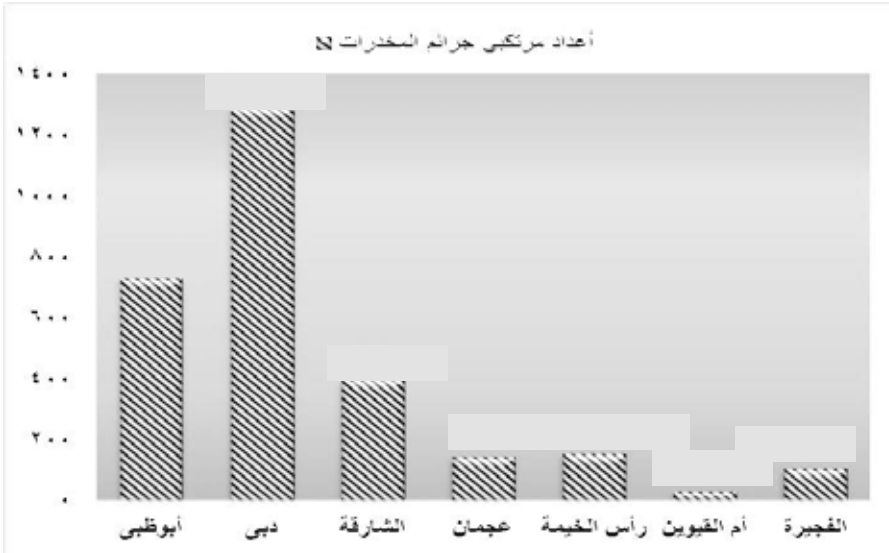

شكل (46) التوزيع الجغرافي لمرتكبي جرائم المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016م

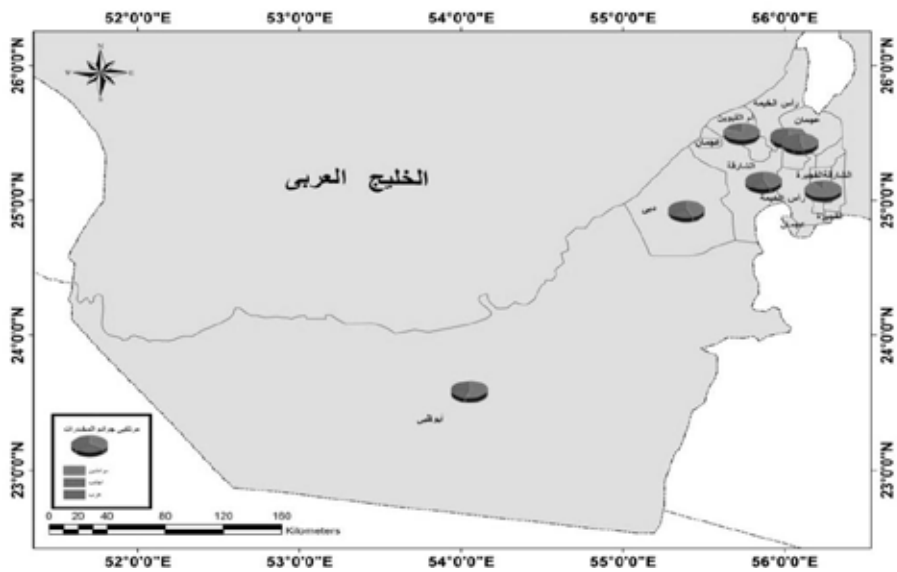

بالنسبة للمواطنين مرتكبي جرائم المخدرات فقد بلغت أعلى نسبة لهم في إمارة دبي 39.4% من جملتهم بالدولة و41.9 % من جملتهم بالإمارة، بينما بلغ أقل نسبة لهم في إمارة أم القيوين بنسبة 1.7% من جملتهم بالدولة، كان نصيب إمارة أبوظبي والشارقة كبيراً من حيث أعداد مرتكبي جرائم المخدرات من المواطنين حيث بلغت في الأولى 29.4% فبينما بلغت في الثانية 12.1% من جملتهم بالدولة.

أما بالنسبة للجنسيات الأجنبية فقد تمركز ما يقرب (55.8%) بإمارة دبي من جملتهم بالدولة، أما على مستوى الإمارة فقد جاءوا في الترتيب الثاني بعد المواطنين بنسبة 28.5% من جملتهم بالإمارة، وقد بلغ أقل نسبة لهم في إمارة عجمان بنسبة 2.6% من جملتهم بالدولة.

بالنسبة للجنسيات العربية بلغ أعلى نسبة لهم في إمارة دبي 46.3 % من جملتهم بالدولة، تليها أبوظبي والشارقة 22.5% – 15.8% على الترتيب من إجمالي أعدادهم بالدولة، بلغت أقل نسبة لهم في إمارة أم القيوين (0.7%).

مما سبق يتضح أن إمارات رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الفجيرة المصدر لعدد محدود من مرتكبي جرائم المخدرات، ويرجع ذلك إلى قلة الكثافة السكانية بتلك الإمارات وأن ذلك العدد القليل من مرتكبي جرائم المخدرات قد حصلوا على المواد المخدرة من مدن أخرى مثل خورفكان ودبا وكلباء، أو من مدينة العين نظراً لكثرة العمالة الوافدة بها.

التركيب النوعي والعمري:

تشير معظم بيانات الجريمة المنشورة في دولة الإمارات إلى بعد ديموغرافي مهم وهو نسبة إسهام الذكور والإناث في الجريمة، فالبيانات تشير إلى قلة إسهام الإناث في الجرائم بصفة عامة جدول (45) وشكل (47)، حيث نجد أن المقبوض عليهن من الإناث عام 2010م سجل نسبة 1,2% والذكور 98,8 % من مجموع جرائم المخدرات المرتكبة للعام المذكور، بينما بلغت نسبة إسهام الإناث 1.8% والذكور 98.2% في عام 2012م، ارتفعت نسبة الإناث بشكل ملحوظ في عام 2015م لتبلغ 5.6% (136 أنثى) من إجمالي جرائم المخدرات لتصل بذلك نسبة الذكور إلى 94.4% لتعاود النسبة في الانخفاض في عام 2016م لتصبح 2,2% فقط من إجمالي جرائم المخدرات، ولكن بصفة عامة يشير ذلك إلى الحقيقة الصادقة، وهي أن الجريمة في الإمارات أساساً هي جريمة من إنتاج الذكور أكثر.

جدول (45) تطور أعداد مرتكبي جرائم المخدرات حسب النوع بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة بين 2010– 2016م

النوع	2010	2012	2015	2016
	%	%	%	%
ذكر	98.8	98.2	94.4	97.8
أنثى	1.2	1.8	5.6	2.2
الإجمالي	100	100	100	100

المصدر: تقرير الأمن الجنائي، وزارة الداخلية، الإمارات العربية المتحدة، بيانات غير منشورة، السنوات قيد الدراسة.

شكل (45) مرتكبو جرائم المخدرات تبعاً للإمارة بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016

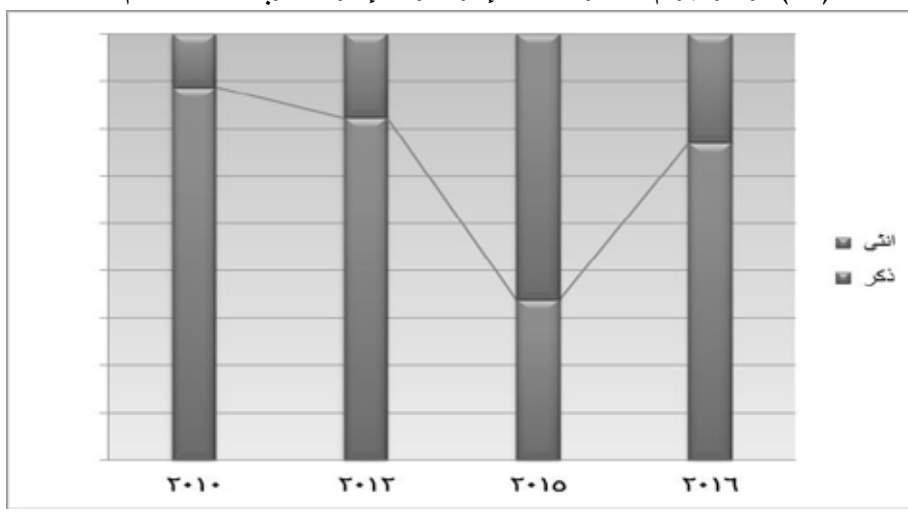

وتعد دراسة خصائص الجريمة حسب الفئة العمرية أمراً ذا أهمية، فالحقيقة أن هذا التقسيم بقدر ما فيه من تفاصيل أكثر، بقدر ما فيه من دقة تشجع الاعتماد عليه لبيان وضع المستويات العمرية المختلفة للجرائم بأنواعها، ويلاحظ من خلال الجدول (46) والشكل (48) اللذين يوضحان مرتكبي جرائم المخدرات في دولة الإمارات عام 2016م حسب الفئة العمرية أن ما يقرب من ثلثي المتورطين في جرائم المخدرات (62.1%) ينتمون للفئة العمرية من (18 – 30) والتي تتميز بالقدرة على العطاء والتعليم والإنتاج.

جدول (46) مرتكبو جرائم المخدرات بدولة الإمارات حسب الفئات العمرية عام 2016م

الفئة العمرية	أقل من 18	18-21	22-30	31-40	41-50	أكثر من 50	غير مبين	الإجمالي
النسبة	0.7	23.9	38.2	28.4	3	1.9	3.9	100

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية لجرائم المخدرات، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة

شكل (48) مرتكبو جرائم المخدرات بدولة الإمارات حسب الفئة العمرية عام 2016م

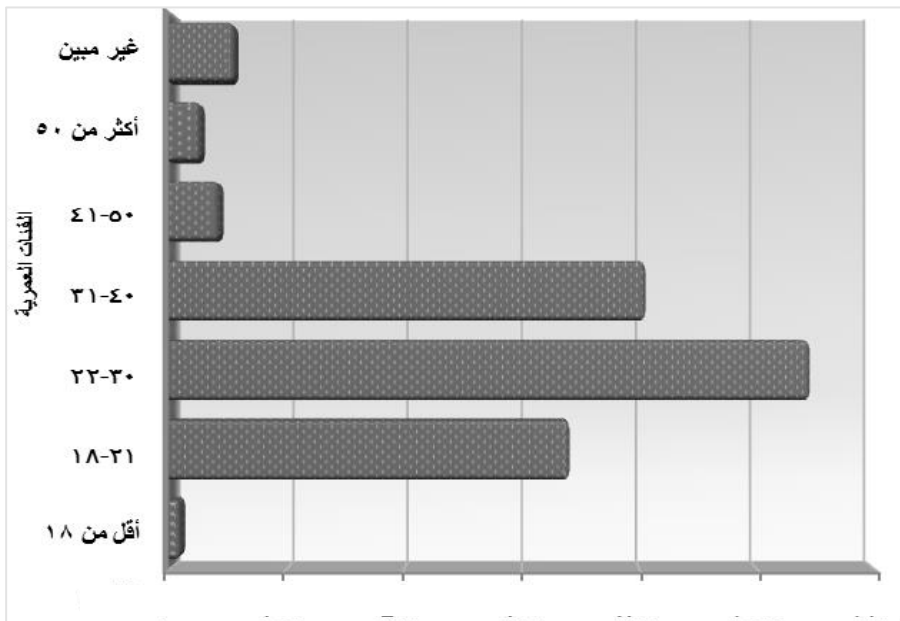

تقدمت الفئة العمرية (22– 30) على غيرها من الفئات المختلفة من حيث عدد مرتكبي الجرائم المختلفة في دولة الإمارات عام 2016م، فقد بلغ بنسبة 38,2% من إجمالي مرتكبي جرائم المخدرات لنفس العام لتحتل بذلك المرتبة الأولى منفردة، تليها الفئة العمرية من (18 – 21) 23.9 % من جملة مرتكبي جرائم المخدرات بالدولة لنفس العام، مما يعنى أن ظاهرة المخدرات قد استفحلت في مجتمع الإمارات وأنها غدت ظاهرة شبابية بالدرجة الأولى، وهذا يعد مؤشراً خطيراً لأن المجتمع يعتمد على الشباب في الكثير من الأمور التي تساهم في بناء الدولة ورقيها وإذا بقي الأمر على ما هو عليه، فإن ذلك سيؤثر سلباً على الدولة، وجدير بالذكر أن نسبة 0.7% من صغار

السن (أقل من 18 عاما) قد ساهمت في قضايا المخدرات، أما أقل الفئات العمرية تمثيلاً في جدول (46) فهي الفئة العمرية من (50فأكثر)، حيث سجلت (1.9%).

إن معظم الذين يقبلون على عالم المخدرات في فئة المراهقة والشباب المبكر، لذلك يمكن القول بإن ظاهرة المخدرات تتحول إلى مشكلة شباب في المحل الأول، إذ إنها ظاهرة عالمية ففي معظم بلدان العالم ينتمي غالبية مرتكبي المخدرات إلى الفئات العمرية الصغيرة أو أنهم على الأقل أكثر عرضه للدخول في دائرة الإدمان، ويمكن إرجاع ذلك على وجه الخصوص إلى عدة أسباب منها:

- أن سن الشباب هو سن التجربة، المخاطرة، التحدي وتأكيد الذات والبحث عن دور في المجتمع.
- أنهم يعيشون مشكلات التحول من سن المراهقة إلى سن البلوغ، وما يصاحب ذلك من قلق وخوف على المستقبل، وعدم القدرة على تحديد الأهداف بدقة.
- القدرة الزائدة على الاستمتاع، والبحث عن وسائل الترفيه والمتعة.
- عدم تحمل المسؤولية، حيث يكون الشباب عادة في سن التكوين، ويكون معتمداً على غيره، الأمر الذي لا يجعله يفكر كثيراً في مشكلات الحياة.
- ظهور بعض الاضطرابات الشخصية في أثناء فترة التحول في المراحل العمرية (خاصة من مرحلة المراهقة إلى الشباب) وهي اضطرابات تؤثر تأثيراً سلبياً على الشباب وربما تدفعهم إلى عالم المخدرات.

ومن الجدول (47) والشكل (49)، (50) اللذين يوضحان توزيع الفئات العمرية من مرتكبي جرائم المخدرات حسب الجنسيات المختلفة يتبين الآتي:

وجود تباينات إحصائية واضحة بين الجنسية والفئة العمرية، حيث سجلت الفئة العمرية (18–30) من المواطنين نسبة 83.1% من إجمالي مرتكبي جرائم المخدرات من مواطني الدولة، وينطوي تحت هذه المجموعة الطلاب الجامعيون، وآخرون بالكاد بدأوا الالتحاق بالحياة العملية.

جدول (47) مرتكبو جرائم المخدرات بدولة الإمارات حسب الجنسية والفئة العمرية عام 2016م

الفئات العمرية	مواطنون	جنسيات أخرى	جنسيات أجنبية وآسيوية	الإجمالي
	%	%	%	
أقل من 18	0.4	0.5	1.7	20
18–30	83.1	41.1	44.5	1773
31 – 40	15.9	49.4	28.3	811
40 فأكثر	0.6	9	25.5	252
الإجمالي	100	100	100	2856

أما بالنسبة للجنسيات العربية فقد جاءت الفئة العمرية (31–40) في المقدمة حيث بلغت نسبتها ما يقرب من نصف (49.4%) من إجمالي المقبوض عليهم من العرب.

أما الجنسيات الأجنبية والآسيوية فقد ظهرت الفئة العمرية (18–30) في المقدمة تلتها الفئات العمرية (31–40) و (أكثر من 40) حيث مثلت مجتمعة 53.8% من إجمالي مرتكبي جرائم المخدرات من تلك الجنسيات.

مما سبق يتضح أن مرتكبي جرائم المخدرات من غير المواطنين هم أكثر نضوجاً حيث يقعون في الفئة العمرية (31–40) ولا يعود ذلك إلى انخراطهم في تلك الظاهرة

في عمر متأخر، بل لأن العمل في الدولة يستقطب هذه الفئة كعمالة وافدة، لما لها من خبرة في المجالات المهنية والوظيفية.

شكل (49) مرتكبو جرائم المخدرات بدولة الإمارات حسب الجنسية والفئة العمرية عام 2016م

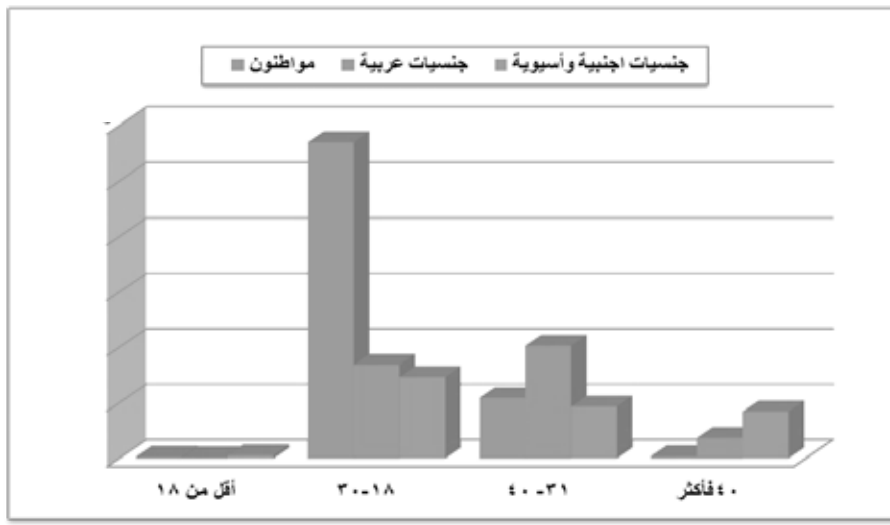

شكل (50) مرتكبي جرائم المخدرات حسب الجنسيات والفئة العمرية بدولة الإمارات في عام 2016

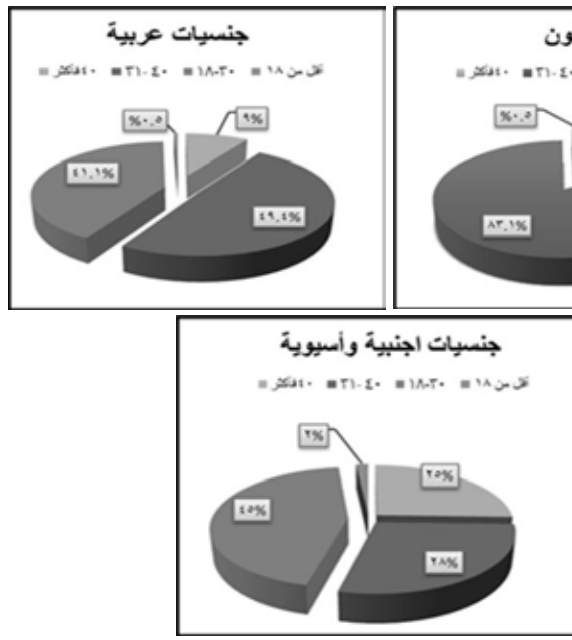

الحالة التعليمية:

يوضح الجدول (48) أعداد مرتكبي جرائم المخدرات المرتكبة في دولة الإمارات حسب المستوى التعليمي وتبعاً للتصنيف القانوني للجرائم عام 2016م، ونلاحظ من خلال الشكل (51) ما يلي:

انتشار ظاهرة المخدرات بين ذوي التعليم الأساسي (ما قبل الجامعي) حيث تعدت نسبتهم ما يزيد على ثلثي مرتكبي تلك الجرائم (2. 79.%) من مجموع مرتكبي جرائم المخدرات بدولة الإمارات، وتقل بين الأميين وذوي التعليم العالي (التعليم الجامعي).

وصلت أعداد مرتكبي جرائم المخدرات من الحاصلين على التعليم الابتدائي إلى 484 شخصاً بنسبة 16.9% من إجمالي أعداد مرتكبي جرائم المخدرات، أما الحاصلين على التعليم الإعدادي فقد وصل عددهم 869 شخصاً بنسبة 30.5%.

بينما احتل أعداد مرتكبي جرائم المخدرات من الحاصلين على التعليم الثانوي المرتبة الأولى بإجمالي 908 شخصاً لتسجل هذه الفئة نسبة 31,8% من إجمالي الأشخاص مرتكبي جرائم المخدرات.

جدول (48) مرتكبو جرائم المخدرات حسب الحالة التعليمية والتصنيف القانوني بدولة الإمارات عام 2016م

المستوى التعليمي	جلب	اتجار	ترويج	حيازة	تعاطي	تعاطي مؤدي للوفاة	%
أمي	%3	%0	%0	%6	%0	%0	%8.8
ابتدائي	%3	%1	%1	%7	%5	%0	%16.9
إعدادي	%4	%1	%3	%13	%9	%0	%30.5
ثانوي	%4	%1	%5	%17	%5	%0	%31.8
جامعي	%0	%0	%2	%4	%1	%0	%7.0
غير معروف	%1	%0	%0	%1	%2	%0	%5.0
الإجمالي	16%	4%	10%	47%	22%	0%	%100

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية لجرائم المخدرات، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة

في حين احتلت فئة الأميين 8,8% من مجموع مرتكبي جرائم المخدرات بالدولة، ثم فئة التعليم الجامعي حيث وصلت نسبتها 7%، لتأتي فئة غير المبين مستواهم التعليمي في الترتيب الأخير بنسبة 5%.

مما سبق يتبين أن مرتكب جريمة المخدرات ذا التعليم الأساسي هو الذي يتجه إلى هذه الظاهرة وبخاصة فئة التعليم الثانوي والتي احتلت المرتبة الأولى، ولا يعنى أن التعليم في حد ذاته هو السبب، وإنما يعنى أن الفشل في استمرار التعليم ربما يكون هو السبب وراء ارتفاع نسبة هذه الفئات.

شكل (51) مرتكبي جرائم المخدرات حسب الحالة التعليمية والتصنيف القانوني بدولة الإمارات عام 2016م

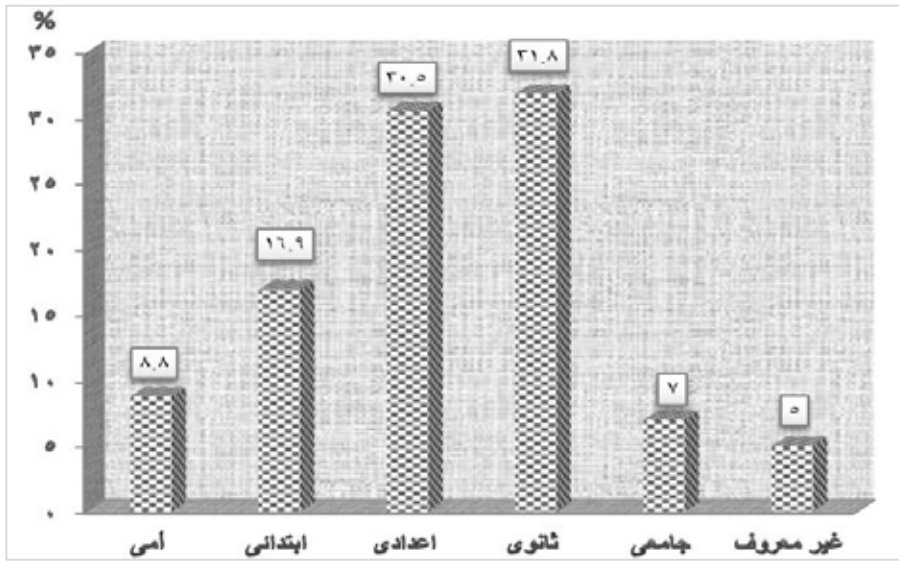

والسبب وراء انخفاض النسبة بين الأميين، ربما يعود إلى أن الأمي أكثر قناعة بالحياة وأقل انفتاحاً على ثقافتها الحديثة، وأنه كلما انفتح الشخص على الثقافة الحديثة وظهرت أمامه بعض أشكال الإحباط، كالفشل في إكمال التعليم، فإنه قد يندفع إلى سلوكيات منحرفة كالإدمان أو الاتجار بالمخدرات.

بالنسبة لجرائم الحيازة: احتلت فئة التعليم الثانوي أعلى من باقي الفئات حيث بلغت نسبة المتهمين في جرائم الحيازة (17%) وهو ما يزيد قليلا عن نصف أعداد المتهمين في هذه الفئة (52.5%)، وحوالي 35.3% من إجمالي جرائم الحيازة على مستوى الدولة، تليها فئة التعليم الإعدادي حيث بلغت 381 شخصاً وهو ما يمثل حوالي 30% من إجمالي أعداد المتهمين في هذه الفئة، و28.2% من إجمالي جرائم الحيازة على مستوى الدولة.

أما جرائم التعاطي : فقد تصدرت فئة التعليم الإعدادي باقي الفئات هذا النوع من الجرائم، بلغت نسبة المتعاطين في هذه الفئة (9%) لتبلغ بذلك نسبة 30% من جملتها، وحوالي 40% من جملة جرائم التعاطي على مستوى الدولة.

الحالة الاجتماعية:

من خلال الجدول (49) والذي يوضح مرتكبي جرائم المخدرات حسب تقسيمها القانوني بدولة الإمارات تبعاً لحالتهم الاجتماعية إلى أربع فئات هي الأعزب، المتزوج، المطلق والأرمل، إلا أننا من خلال تلك الدراسة سوف نقتصر على التقسيم الأول فقط (الأعزب، المتزوج) بمراعاة أننا سوف ندخل فئتي المطلق والأرمل ضمن فئة الأعزب، وذلك باعتبار أن هذا الموضع من الدراسة يلقي الضوء على أثر الزواج في ارتفاع أو انخفاض الظاهرة الإجرامية.

لذلك ومن خلال الجدول (49) يتضح أن مستوى إجرام المتزوجين لا يختلف كثيراً عن إجرام غير المتزوجين، حيث بلغت نسبة مرتكبي جرائم المخدرات 38.6% من مجموع مرتكبي جرائم المخدرات بالدولة عام 2016، في حين وصل هذا المعدل 1659 شخصاً في الفئة الثانية بنسبة 58 % (هذه النسبة تضم فئة الأعزب، المطلق، والأرمل).

جدول (49) مرتكبو جرائم المخدرات حسب الحالة الاجتماعية والتصنيف القانوني بدولة الإمارات عام 2016م

الحالة الاجتماعية	جلب	اتجار	ترويج	حيازة	تعاطي	تعاطي مؤدى للوفاة	الإجمالي %
أعزب	%6	%2	%7	%27	%14	%0	55.7
متزوج	%9	%2	%3	%18	%6	%0	38.6

الحالة الاجتماعية	جلب	اتجار	ترويج	حيازة	تعاطي	تعاطي مؤدى للوفاة	الإجمالي %
مطلق	---	---	---	%1	%1	---	2.2
أرمل	---	---	---	---	0.2%	---	0.2
غير مبين	%1	---	---	%1	%1	%0	3.3
الجملة	16%	4%	10%	47%	22%	0%	100

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية لجرائم المخدرات، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة.

ومن خلال الشكل (52) نلاحظ ما يلي:

مثل مرتكبو جرائم الحيازة النسبة الأكبر من جرائم المخدرات على مستوى دولة الإمارات، حيث بلغت نسبتها (47%) 2016، مثلت فئة غير المتزوجين المرتبة الأولى، حيث بنسبة 59.4% من جملتها، بينما بلغ نسبة المتزوجين38.7%، ووصل عدد الأشخاص غير المبين حالتهم الاجتماعية بنسبة 35.3%.

احتل مرتكبو جرائم التعاطي الترتيب الثاني، بلغت نسبة مرتكبيها 22.1% من جملة مرتكبي جرائم المخدرات بالدولة، بلغت نسبة غير المتزوجين 68.8% من جملة مرتكبي جرائم التعاطي، بينما بلغ نسبة المتزوجين 27 % من جملة مرتكبي جرائم التعاطي، وغير المبين بنسبة 4.2%.

بلغ نسبة مرتكبي جرائم الجلب لتمثل بذلك 16% من جملة مرتكبي جرائم المخدرات، بلغت نسبة غير المتزوج 36.5% من مجموع جرائم الجلب بالدولة، بينما بلغت نسبة مرتكبي تلك الجرائم من فئة المتزوجين 54.1% من جملة تلك الجرائم بالدولة، ووصلن نسبة الأشخاص غير المبينين بنسبة 9.2%.

في حين وصلت نسبة مرتكبي جرائم الاتجار المخدرات 4,1% من إجمالي أعداد مرتكبي جرائم المخدرات بالدولة، بلغ نسبة غير المتزوجين 41.4% من إجمالي مرتكبي جرائم الاتجار، بينما بلغت نسبة المتزوجين 58.6%.

يتضح من ذلك أن فئة غير المتزوجين سجلت أعلى نسبة في جرائم الحيازة والتعاطي، بينما لم تتحقق لها هذه النسبة في جرائم الاتجار بالمواد المخدرة، بينما ارتفعت فئة المتزوجين في جرائم الاتجار والجلب، مما يشير أن هناك أسباباً أدت إلى ارتفاع نسبة تلك الجرائم من قبل فئة المتزوجين عن تلك المرتكبة من العزاب، حيث إن هناك دوافع من جانب المتزوجين أدت إلى للإقدام عليها، ونرى أن العامل الاقتصادي هو الدافع الرئيسي الذي يقف وراء ارتكاب هذا النوع من جرائم المخدرات.

فإذا كانت الأسباب الاجتماعية على وجه العموم والنفسية على وجه الخصوص هي الدافع الرئيسي وراء ارتكاب الغالب من جرائم التعاطي، فإنه بالنسبة لجرائم الجلب والاتجار يقف الدافع الاقتصادي عاملاً رئيسياً وراء ارتكابها، فالمتزوجون لديهم من الأعباء الاقتصادية ما يفوق أعباء غير المتزوجين، وعلى العكس تقل الضغوط النفسية المؤدية لارتكاب جرائم التعاطي بصورة أكبر من المتوفر لدى غير المتزوجين (البريمي، 2003).

شكل (52) مرتكبو جرائم المخدرات حسب الحالة الاجتماعية والتصنيف القانوني بدولة الإمارات عام 2016م

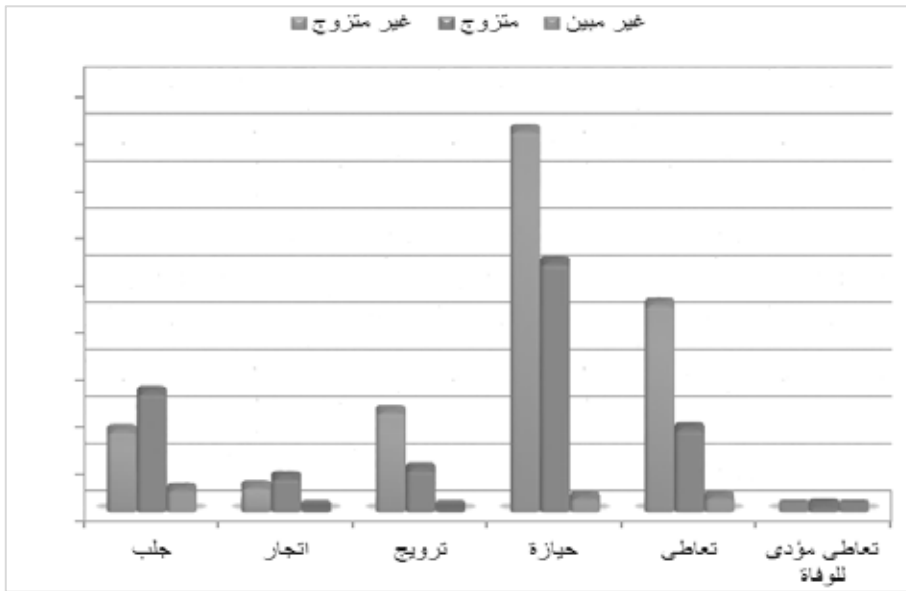

التركيب المهنـي:

لا شك أن وقت الفراغ يلعب دوراً بارزاً في تعاطي المخدرات وسوء استعمالها وهذا ما تشير إليه إحصائيات المخدرات، حيث شكل العاطلون عن العمل 32.6% من إجمالي مرتكبي جرائم المخدرات منهم 81.5% متورطون في جرائم الحيازة والتعاطي، كما هو موضح في الجدول (50) والشكل (53).

في المرتبة الثانية العمال والموظفون وبنسب متساوية بلغت 28.2% لكل منهما، أما الطلاب جاءوا بالمرتبة الرابعة بنسبة 18.7% منهم 89% متهمون بالتعاطي والحيازة.

جدول (50) مرتكبو جرائم المخدرات حسب المهنة في دولة الإمارات عام 2016م

المهنة	النسبة
عاطل	32.6
يعمل بالحكومة	28.2
يعمل بالقطاع الخاص	9.5
يعمل لحسابه	8.8
طالب	18.7
غير مبين	2.2
الإجمالي	100

شكل (45) مرتكبو جرائم المخدرات تبعاً للإمارة بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016

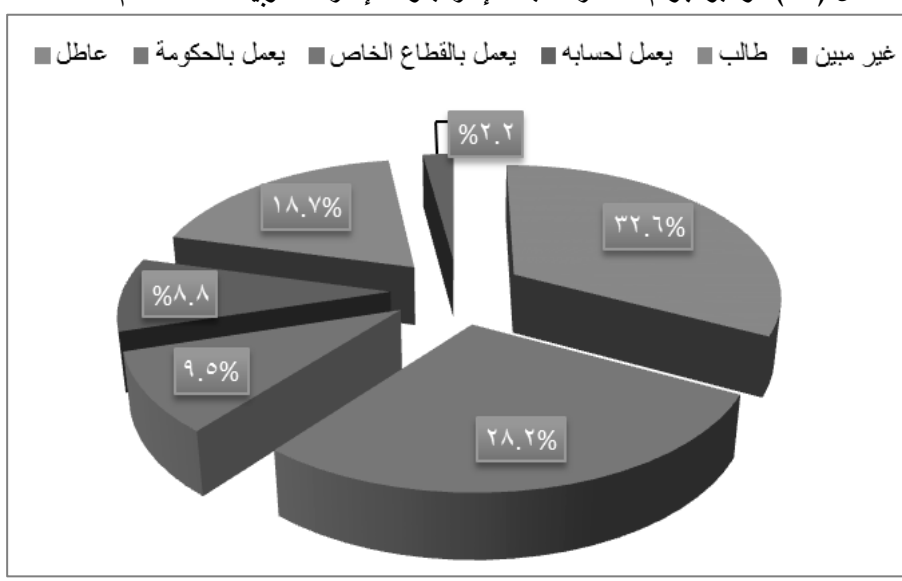

ثانياً: الخصائص الاقتصادية لمتعاطي جرائم المخدرات

جدول (51) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات حسب السن في الإمارات عام 2018م

توزيع أفراد العينة بحسب السن: البيان	%
أقل من 20 سنة	6.2
من 20–30 سنة	53.1
من 31–40 سنة	32.3
من 41–50سنة	6.1
أكثر من 50سنة	2.3
المجموع	100

نتائج الدراسة الميدانية عام 2018م

شكل (54) التوزيع النسبي لأفراد العينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب السن في الإمارات عام 2018م

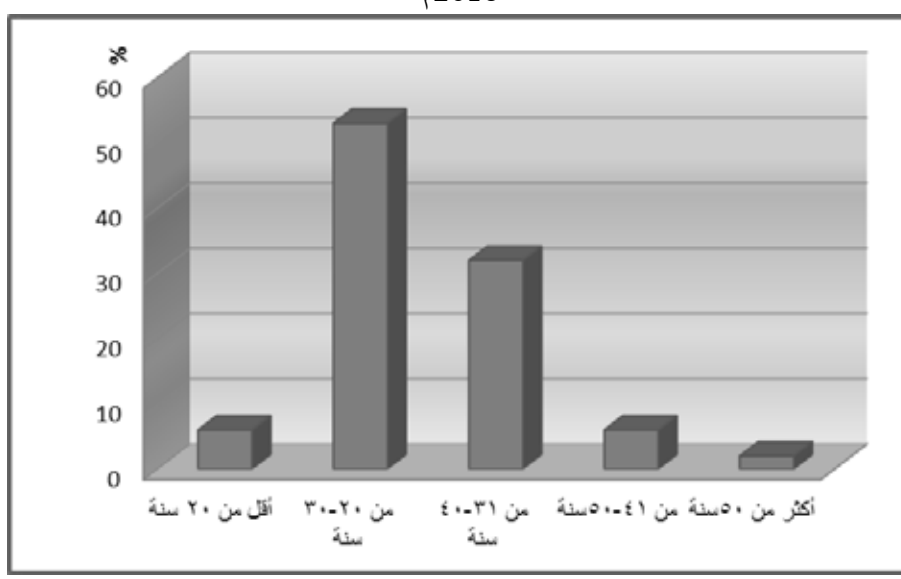

وباستقراء بيانات الجدول (51) والشكل (54) يتبين ما يلي:

يأتي في المرتبة الأولى لمتعاطي المخدرات من هم في الفئة العمرية من (20-30 سنة) بنسبة 53% من مجموع أفراد عينة الدراسة، يلي ذلك من هم في الفئة العمرية (31-40) سنة بنسبة 32% ثم يأتي في المرتبة الثالثة المتعاطون في الفئتين العمريتين (أقل من 20) سنة، (من 41-50) سنة بنفس النسبة 6%، وأخيراً المتعاطون من الفئة العمرية (أكثر من 50) سنة بنسبة 2% من مجموع أفراد العينة.

أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الجنسية:

باستقراء بيانات الجدول (52) والشكل (55) يتبين لنا ما يلي:

يأتي في المرتبة الأولى للمتعاطين الجنسية الإماراتية بنسبة 91% من مجموع أفراد العينة، يلي ذلك في المرتبة الثانية المتعاطون من أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 6%، ثم المتعاطون من الجنسيات العربية بنسبة 1,5%، وأخيراً الجنسيات الأجنبية بنفس النسبة 1,5%.

جدول (52) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الجنسية في الإمارات عام 2018م

البيان	%
مواطن	91
خليجي	6
عربي	1,5
أجنبي	1,5
المجموع	100

نتائج الدراسة الميدانية عام 2018م

شكل (55) التوزيع النسبي لأفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الجنسية في الإمارات عام 2018م

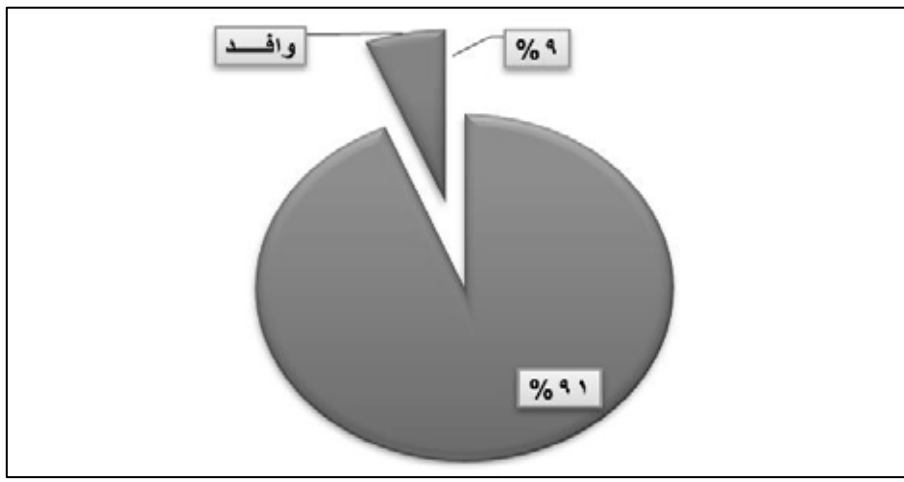

أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الحالة الاجتماعية:

باستقراء الجدول (53) والشكل (56) يتبين ما يلي:

يأتي في المقدمة المتعاطون من هم من فئة العزاب بنسبة 53% من مجموع أفراد العينة، يلي ذلك فئة المتزوجين بنسبة 43%، وأخيراً فئة المطلقين بنسبة 4% فقط بينما خلت العينة من فئة الأرامل.

جدول (53) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الحالة الاجتماعية في الإمارات عام 2018م

الحالة	%
أعزب	53
متزوج	43
مطلق	4
أرمل	---
المجموع	100

نتائج الدراسة الميدانية عام 2018م.

شكل (56) التوزيع النسبي لأفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الحالة الاجتماعية في الإمارات عام 2018م

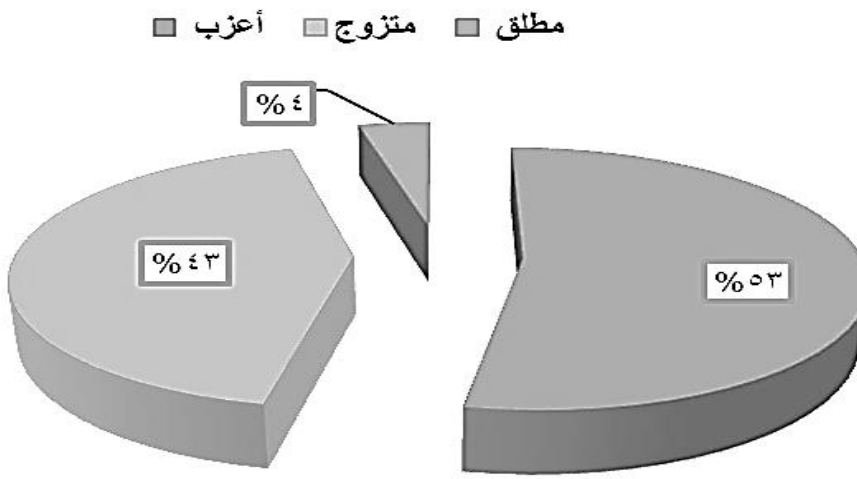

أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الحالة التعليمية:

جدول (54) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الحالة التعليمية في الإمارات عام 2018م

الحالة	%
أمي	1,5
يقرأ ويكتب	4,6
ابتدائي	24,6
إعدادي	48,5
ثانوي (مؤهل متوسط)	10,7
جامعي	9,3
فوق الجامعي	0,8
المجموع	100

نتائج الدراسة الميدانية عام 2018م

باستقراء الجدول (54) والشكل (57) يتبين ما يلي:

ارتفاع نسبة المتعاطين من ذوي التعليم الإعدادي، حيث بلغت 48,5% من مجموع أفراد العينة، يلي هذه النسبة المتعاطون من ذوي التعليم الابتدائي بنسبة 24,6%، ثم ذوي التعليم الثانوي بنسبة 10,7%، ثم التعليم الجامعي بنسبة 9,3% يلي ذلك من يستطيعون القراءة والكتابة فقط بنسبة 4,6% ثم نسبة 1,5% من الأميين، وأخيراً من هم من ذوي التعليم فوق الجامعي (ماجستير أو الدكتوراه) بنسبة 0,8%.

شكل (57) التوزيع النسبي لأفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الحالة التعليمية في الإمارات عام 2018م

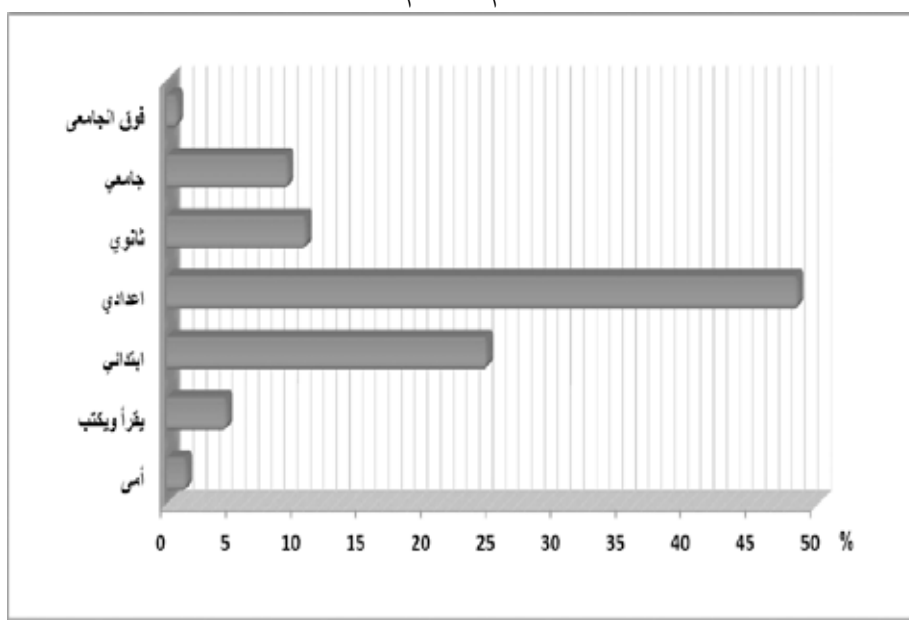

أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الحالة المهنية:

يبين الجدول (55) والشكل (58) توزيع أفراد العينة بحسب المهنة التي يعملون بها، ويتضح منهما يلي:

يحتل العاطلون عن العمل المرتبة الأولى بين المتعاطين حيث تبلغ نسبتهم 40,8% من مجموع أفراد العينة، في حين يأتي في المرتبة الثانية للمتعاطين من يعملون في المجال الحكومي بنسبة 26,9%، يلي ذلك من يعملون في القطاع الخاص بنسبة 23,1% من مجموع أفراد العينة، ثم فئة التجار بنسبة 6,2% وأخيراً المتعاطون من الطلاب والمتقاعدون بنفس النسبة 1,5%.

جدول (55) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الحالة المهنية في الإمارات عام 2018م

الحالة	%
موظف حكومي	26,9
قطاع خاص	23,1
تاجر	6,2
طالب	1,5
عامل	---
عاطل عن العمل	40,8
متقاعد	1,5
المجموع	100

نتائج الدراسة الميدانية عام 2018م

شكل (58) التوزيع النسبي لأفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب الحالة المهنية في الإمارات عام 2018م

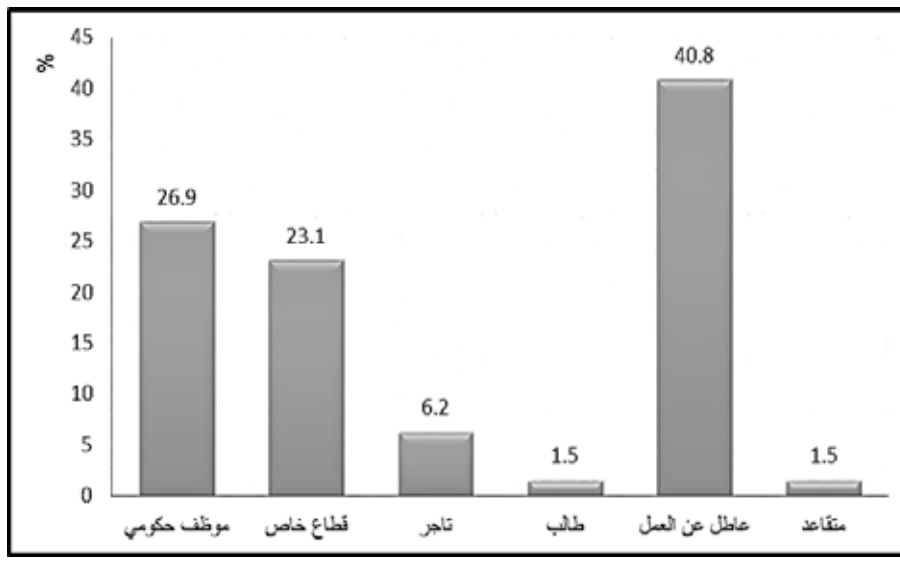

أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب مستوى السكن:

باستقراء الجدول (56) والشكل (59) يتبين ما يلي:

يأتي في مقدمة أفراد العينة أولئك الذين يقطنون الأحياء متوسطة المستوى المعيشي بنسبة 43.1% من مجموع أفراد العينة، يلي ذلك القاطنون بالأحياء الراقية بدولة الإمارات بنسبة 29.2%، ثم سكان الأحياء الشعبية في المرتبة الثالثة بنسبة 26.2%، وأخيراً من يقيمون على أطراف المدينة بنسبة 1.5%.

جدول (56) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب مستوى السكن في الإمارات عام 2018م

النوع	%
حي راقٍ	29.2

النوع	%
حي متوسط	43.1
حي شعبي	26.2
على أطراف المدينة	1.5
المجموع	100

نتائج الدراسة الميدانية عام 2018م

شكل (59) التوزيع النسبي لأفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب مستوى السكن في الإمارات عام 2018م

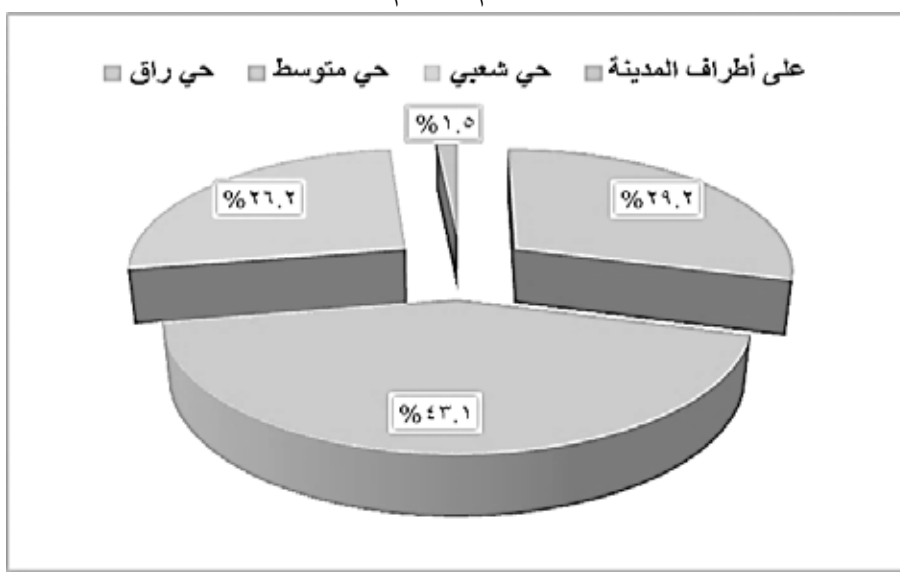

أنواع المخدرات:

تتخذ انواع المخدرات مؤشراً على المستوى الاقتصادي للمتعاطين، فالأنواع عالية الأسعار يحوزها ذو المستوى الاقتصادي المرتفع والعكس صحيح، وهو ما تظهره بيانات الجدول (57) ومنه يلاحظ ما يلي:

جدول (57) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب نوع المخدر المستخدم في الإمارات عام 2018م

أنواع المخدرات	%
حشيش	25.1
أفيون	0.8
هيروين	16.9
حبوب مخدرة متنوعة	6.9
أكثر من مادة مخدرة غير مذكورة	10.9
حشيش وهيروين وحبوب مخدرة	23.9
حشيش وأفيون وهيروين وحبوب مخدرة وكوكايين	7.0
هيروين وحبوب مخدرة	7.0
حشيش وأفيون وهيروين	1.5
المجموع	100

نتائج الدراسة الميدانية عام 2018م

يأتي في مقدمة المواد الأكثر تعاطياً مخدر الحشيش وذلك بنسبة 25,1% من مجموع أفراد العينة، يلي ذلك الجمع بين أكثر من مادة من المواد المخدرة (ثلاث مواد) حشيش وهيروين وحبوب مخدرة بنسبة 23,9%، ثم في المرتبة الثالثة تعاطي الهيروين بنسبة 16,9%، يليه تعاطي مادتين من المواد المخدرة (حشيش وهيروين) بنسبة 10,9%، ثم تعاطي عدة أنواع (حشيش وأفيون وهيروين وحبوب مخدرة وكوكايين) أو نوعين (هيروين وحبوب مخدرة) بنفس النسبة 7% في المرتبة الخامسة، أما في المرتبة

السادسة فيأتي تعاطي ثلاث مواد مخدرة (حشيش، وأفيون وهيروين) بنسبة 1,5% وأخيراً تعاطي الأفيون فقط بنسبة 0,8%.

عدد مرات التعاطي لأفراد العينة:

باستقراء الجدول (58) والشكل (60) يتبين ما يلي:

يحتل متعاطو المخدرات طوال أيام الأسبوع المرتبة الأولى في عدد مرات التعاطي وذلك بنسبة 61,5% من مجموع أفراد العينة، يلي ذلك من حيث النسبة من يتعاطى مرتين أسبوعياً بنسبة 12,3%، ثم من يتعاطى لمرة واحدة أسبوعياً بنسبة 10,8%، يليه من يتعاطى ثلاث مرات أسبوعياً بنسبة 10%، وأخيراً من يتعاطى أربع مرات أسبوعياً بنسبة 3,8%، في حين أن 1,5% من مجموع أفراد العينة غير مبين عدد مرات تعاطيهم.

جدول (58) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب عدد مرات التعاطي أسبوعياً في الإمارات عام 2018م

العدد	%
مرة	10.8
مرتان	12.3
ثلاث مرات	10
أربع مرات	3.8
طوال الأسبوع	61.5
غير مبين	1.5
المجموع	100

نتائج الدراسة الميدانية عام 2018م

شكل (60) التوزيع النسبي لأفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب عدد مرات التعاطي أسبوعياً في الإمارات عام 2018م

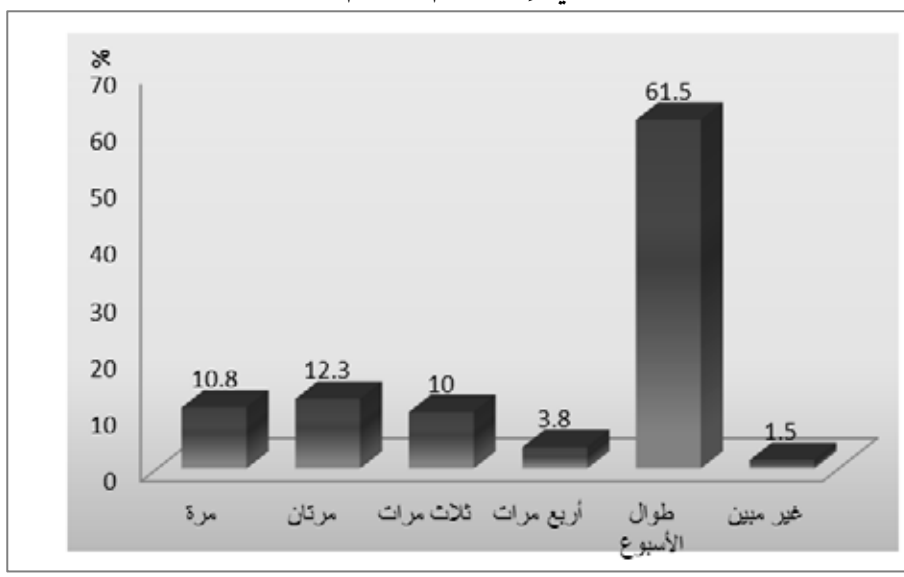

أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب مصدر الدخل:

يأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لمصادر الدخل للمتعاطي الراتب وذلك بنسبة 48,5% من مجموع أفراد العينة، يلي ذلك في المرتبة الثانية من يعتمد كمصدر للدخل من المساعدة من الأسرة وذلك بنسبة 27,7%، ثم من يعتمد على التجارة بنسبة 15,4% يليه الاعتماد على مساعدة الدولة (شؤون اجتماعية) بنسبة 2,3%، ثم العمل الإضافي إلى جانب الراتب 1,5%، في حين عبر بنسبة 0,8% من مجموع أفراد العينة بأنه يتم الاعتماد على تجارة المخدرات كمصدر دخل، وأخيراً فإن 3,8% من مجموع أفراد العينة غير مبين مصدر الدخل الرئيسي لهم.

جدول (59) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب مصادر الدخل في الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

البيان	النسبة المئوية
الراتب	48.5
عمل إضافي	1.5
التجارة	15.4
مساعدة من الأسرة	27.7
مساعدة من الدولة (شؤون اجتماعية)	2.3
تجارة المخدرات	0.8
غير مبين	3.8
المجموع	100

شكل (61) التوزيع النسبي لأفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب مصادر الدخل بالإمارات عام 2018م

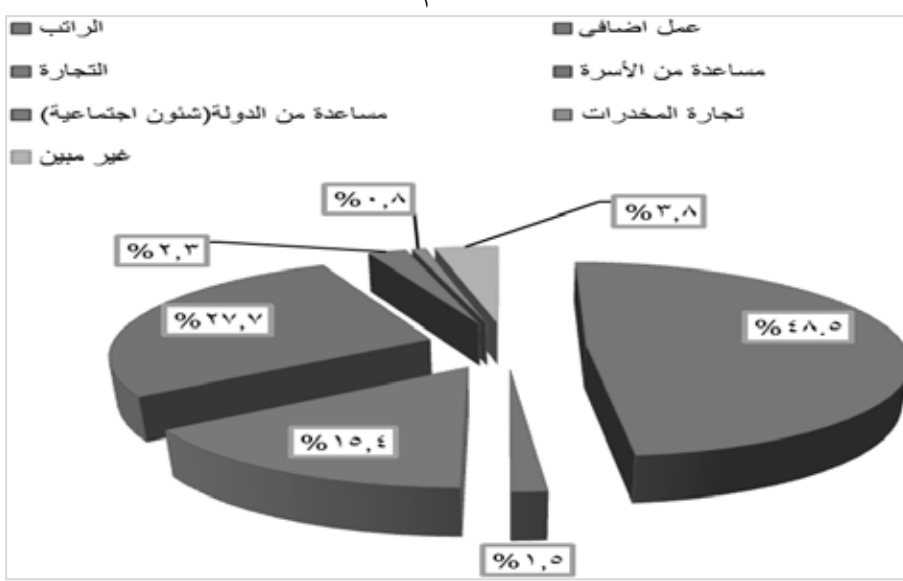

متوسط الإنفاق الشهري على المخدرات:

من خلال بيانات استمارة الاستبيان كان هناك سؤال يدور حول متوسط الإنفاق على المخدرات (ملحق رقم 4)، وباستقراء بيانات الجدول (60) والشكل (62) يتبين ما يلي:

يأتي في المرتبة الأولى بين المتعاطين (عينة الدراسة) بالنسبة لمعدل الإنفاق على المخدرات شهرياً من يقوم بإنفاق ربع الدخل بنسبة 37,7% من مجموع أفراد العينة، يلي ذلك في المرتبة الثانية من يقوم بإنفاق نصف الدخل شهرياً بنسبة 23,1% ثم من يقوم بإنفاق الدخل كاملاً 10,8%، يليه في الترتيب الرابع من يقوم بإنفاق ثلاثة أرباع الدخل بنسبة 9,2%، ثم من لا ينفق شيئاً نظير تعاطي المخدرات (بدون مقابل) بنسبة 6,9%، وأخيراً هناك نسبة 12,3% من مجموع أفراد العينة غير مبين معدل إنفاقهم على المخدرات.

جدول (60) توزيع أفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب متوسط الإنفاق في الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

البيان	النسبة المئوية
ربع الدخل	37.7
نصف الدخل	23.1
ثلاثة أرباع الدخل	9.2
الدخل كاملاً	10.8
بدون مقابل	6.9
غير مبين	12.3
المجموع	100

شكل (62) التوزيع النسبي لأفراد عينة مرتكبي جرائم المخدرات بحسب متوسط الإنفاق بالإمارات عام 2018م

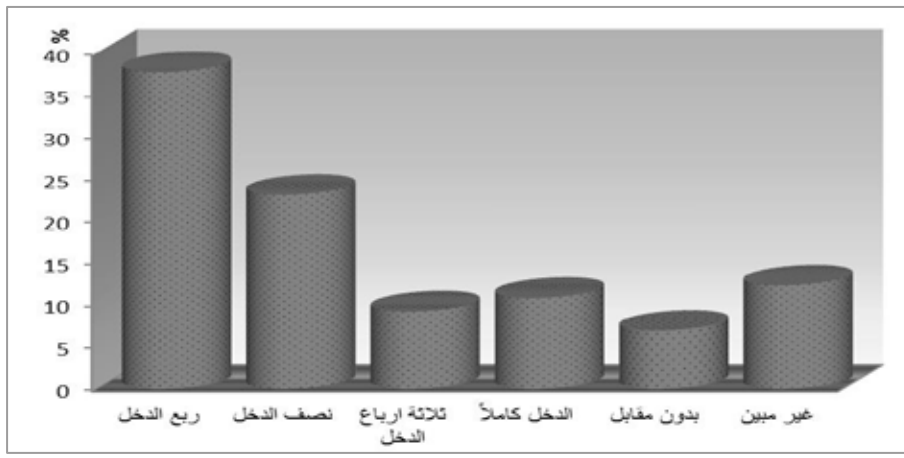

كيفية تمويل عجز الدخل لدى أفراد العينة:

باستقراء الجدول (61) والشكل (63) يتبين ما يلي:

يأتي في مقدمة أفراد العينة من يقوم بسد العجز في الدخل للوفاء بالتزامات التعاطي عن طريق الاستدانة وذلك بنسبة 56,2%، يلي ذلك في المرتبة الثانية من يسد العجز عن طريق عدم التعاطي (التوقف عن التعاطي لحين وجود المال) بنسبة 13,1%، ثم من يقوم بتغطية العجز عن بيع المتعلقات المنزلية بنسبة 4,6%، أما نسبة 2,3% فكانت من نصيب من يقوم بسد العجز عن طريق السرقة أو بيع المخدرات، يلي ذلك من يقوم بسد العجز عن طريق النصب والاحتيال بنسبة 1,5%.

وأخيراً بيع الأشياء الخاصة بنسبة 0,77% في حين أن نسبة 19,22% من مجموع أفراد العينة غير مبين كيفية سد العجز في نفقاتهم على المخدرات.

جدول (61) توزيع أفراد العينة بحسب كيفية تغطية العجز في الدخل للإنفاق على المخدرات في الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

البيان	النسبة المئوية
الاستدانة	56.2
السرقة	2.3
بيع المتعلقات المنزلية	4.6
النصب والاحتيال	1.5
بيع الأشياء الخاصة	0.77
بيع المخدرات	2.3
عدم التعاطي	13.1
غير مبين	19.23
المجموع	100

شكل (63) التوزيع النسبي لأفراد العينة بحسب كيفية تغطية العجز في الدخل للإنفاق على المخدرات في الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

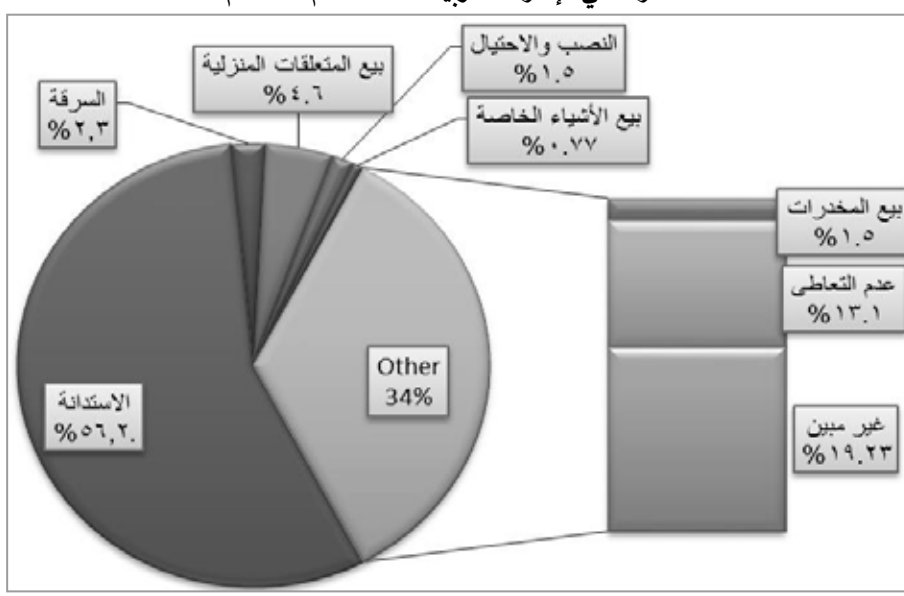

مدى تأثير المخدرات على أفراد العينة:

يتضح من الجدول (62) والشكل (64) يتضح ما يلي:

عبرت نسبة كبيرة من أفراد العينة (30,8%) عن عدم وجود أي تأثير للتعاطي في الطاقة البشرية للمتعاطي، بينما يرى 69,2% وجود هذا التأثير، فيرى 27,7% من إجمالي أفراد العينة أن هذا الأثر عبارة عن جملة مؤثرات هي (انعدام الرغبة في الإنتاج، عدم القدرة عليه، عدم الذهاب للعمل، تعطيل الآخرين الراغبين في العمل، افتعال مشكلات في العمل، الطرد من العمل)، يلي ذلك في المرتبة الثانية التأثير المتمثل في تعطيل الآخرين الراغبين في العمل بنسبة 13,8% ثم انعدام الرغبة في العمل بنسبة 12,3%، أما المرتبة الرابعة فيأتي فيها الأثر المتمثل في افتعال المشكلات في العمل بنسبة 6,9%، ثم بنفس النسبة 3,8% عدم الذهاب للعمل، والطرد من العمل، وأخيراً بنسبة 0,8% عدم القدرة على الإنتاج.

جدول (62) توزيع أفراد العينة بحسب تأثير التعاطي على الطاقة البشرية في الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

البيان	النسبة المئوية
انعدام الرغبة في الإنتاج	12.3
عدم القدرة على الإنتاج	0,8
عدم الذهاب للعمل	3.8
تعطيل الآخرين عن العمل	13.8
افتعال المشكلات في العمل	6.9
الطرد من العمل	3.8
كل هذه المؤثرات مجتمعة	27.7
غير مؤثر	30.8
المجموع	100

شكل (64) التوزيع النسبي لأفراد العينة بحسب تأثير التعاطي على الطاقة البشرية في الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

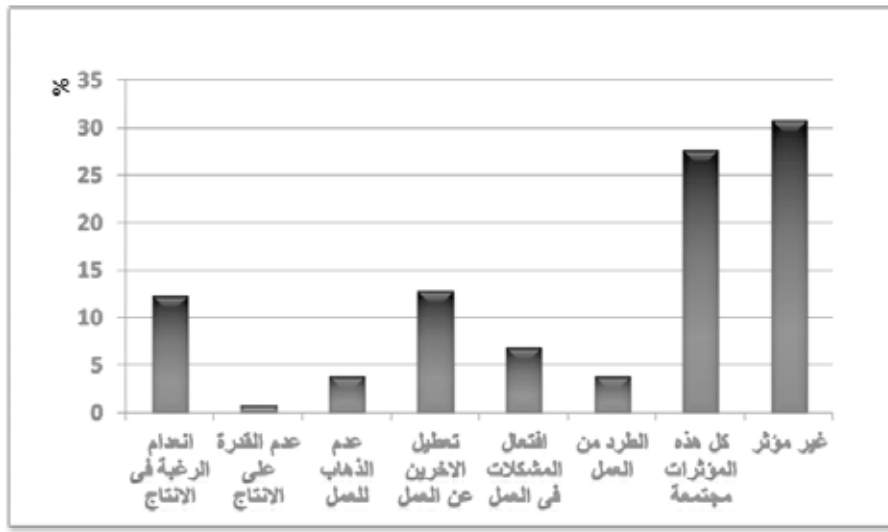

مدى مساهمة المستوى المادي في عملية تعاطي المخدرات:

باستقراء بيانات الجدول (63) يتضح ما يلي:

جدول (63) توزيع أفراد العينة بحسب مساهمة المستوى المادي في التعاطي في الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

البيان	النسبة المئوية
نعم	22.3
لا	73.1
غير مبين	4.6
المجموع	100

هناك نسبة معقولة من مجموع أفراد العينة عبرت بنسبة 22,3% عن وجود مساهمة حقيقية للعامل المادي في اتجاههم نحو المخدرات، فكلما احتاج المتعاطي للمخدر ولديه المال فسوف يحصل عليه بسهولة، كما أن توافر الأموال يساعد على توافر المخدرات في أي وقت.

في حين أن نسبة 73,1% من إجمالي أفراد العينة عبرت عن عدم وجود علاقة بين المستوى المادي وتوافر الأموال وبين الحصول على المخدرات، أخيراً فإن نسبة 4,6% غير مبين موقفهم من تلك العلاقة.

مقترحات أفراد العينة للحد من تأثير المخدرات في التنمية:

عند إمعان النظر في بيانات الجدول (64) فإنه يفصح بجلاء عما يلي:

أورد أفراد العينة مجموعة من المقترحات للحد من تأثير المخدرات في عملية التنمية على النحو التالي:

- توفير فرص عمل للشباب بنسبة 13,1% وبنفس النسبة النظر إلى المتعاطي على أنه غير مجرم ويحتاج إلى العلاج.
- التوسع في إنشاء الأندية الشبابية لقضاء وقت الفراغ بنسبة 10%.
- عمل برامج توعية بأضرار المخدرات والإكثار منها بنسبة 6,2%.
- إيجاد مراكز لتأهيل المدمنين بنسبة 5,4%.
- منع عرض الأفلام التي تتناول موضوع المخدرات بنسبة 3,8%.
- تخفيض الأحكام الصادرة بحق المتعاطي حصلت على نسبة 2,3% وبنفس النسبة السماح بتعاطي الحشيش بدون عقوبة.

- فرض رقابة مشددة من قبل الأسرة والدولة بنسبة 1,5% وبنفس النسبة إجراء الفحص الدوري للمتعاطين وعدم سجن المتعاطي لأول مرة.

وهناك نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت 39,3% لم تورد أية اقتراحات للحد من المخدرات وتأثيرها على المتعاطي في عملية التنمية الاقتصادية بالمجتمع.

جدول (64) توزيع أفراد العينة بحسب المقترحات للحد من تأثير المخدرات في التنمية في الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

البيان	النسبة المئوية
توفير فرص عمل للشباب	13,1
عمل برامج توعية بأضرار المخدرات	6,2
تخفيض الأحكام الصادرة بحق المتعاطي	2,3
إنشاء مزيد من مراكز لتأهيل المدمنين	5,4
منع عرض الأفلام التي تتناول موضوع المخدرات	3,8
فرض رقابة مشددة من قبل الدولة على تجار المخدرات	1,5
السماح بتعاطي الحشيش دون عقوبة	1,5
التوسع في إنشاء الأندية لقضاء وقت الفراغ	10
إجراء الفحص الدوري للمتعاطين	1,5
النظر للمتعاطي على أنه غير مجرم ويحتاج للعلاج	13,1
عدم سجن المتعاطي أول مرة	1,5
لا مقترحات	39.3
الإجمالي	100

الفصل الخامس

الآثار المترتبة على جرائم المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة

الفصل الخامس

الآثار المترتبة على جرائم المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة

تمهيد:

باتت مشكلة المخدرات من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد كيان الوطن ومستقبله، وأصبحت تضيف مزيداً من الآثار السلبية على الاقتصاد القومي والتنمية، حيث تستنزف جزءاً كبيراً من موارد المجتمع ومدخراته التي كان من الممكن أن توجه إلى مجالات الاستثمار النافعة، ويأتي ذلك في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد في كثير من الدول، وبخاصة الفقيرة العديد من المشكلات ويبدو ذلك جلياً في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وتفاقم مشكلة البطالة، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى عدم كفاية موارد النقد الأجنبي مما أدى إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية وانخفاض حصيلة الصادرات مقارنة بالمدفوعات عن الواردات، الأمر الذي يسبب عجزاً في الميزان التجاري، وباعتبار أن ظاهرة المخدرات سلوك إجرامي بالدرجة الأولى، فإن الأمر الذي يستلزم بعد دراسة هذه الظاهرة وتحديد معالمها أسبابها ودوافعها دراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

أولاً: الآثار الأمنية لجرائم المخدرات

هناك العديد من المخاطر الأمنية المترتبة على جرائم المخدرات، منها أن الإقبال على تعاطي المخدرات يضعف سيطرة الإنسان على نفسه مما يجعله سهل الانقياد لإشباع نزواته بصورة غير شرعية. (جمعه سلطان الشامسي، مركز دعم واتخاذ القرار،

شرطة دبي، 2012)، حيث أثبتت الإحصاءات أن تعاطي المسكرات ولو بكمية قليلة يمكن أن يؤدي إلى هبوط محسوس في القدرات العقلية للفرد مع استثارة الدوافع الغريزية، بالإضافة إلى ضعف الإرادة، الأمر الذي يسهل معه اندفاع الفرد نحو أنماط سلوكية غير ملائمة، ولا يقتصر أثر انتشار جرائم المخدرات على إشباع الرغبة غير المشروعة فحسب، وإنما يمتد إلى ارتكاب أنواع من الجرائم الأخرى مثل الاعتداء على الأشخاص والحوادث المرورية التي تنتج عن قيادة السيارات تحت تأثير المسكرات والمخدرات.

ويلاحظ أن الآثار المترتبة على تناول المخدرات تختلف من شخص إلى آخر طبقاً لقدرته الجسدية والنفسية على تحمل آثارها وطبقاً لتوافر الاستعداد الإجرامي عنده، فتوافر الميل الإجرامي لدى الفرد مع تعاطيه المواد المخدرة يقوده إلى الإقدام بسهولة على ارتكاب الجرائم المختلفة، حيث إن تعاطي تلك المواد يضاعف الرغبة في ارتكاب الجريمة، هذا بالإضافة إلى أن هذه المواد لها تأثير كبير على التكوين النفسي للفرد، حيث تساعد على إصابته بالكثير من الأمراض النفسية والعصبية والعقلية، فيقدم على ارتكاب الجرائم مثل العنف والاعتداء على الأشخاص والأموال.

كما أن المدمن لتلك المواد يضع نفسه في ظروف اقتصادية في غاية السوء، وذلك نتيجة إنفاقه معظم دخله عليها، فلا يوجد ما يكفيه لتحقيق نفقاته ومطالب عائلته مما يدفعه إلى الانحراف وارتكاب بعض الجرائم كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة للحصول على تلك النفقات.

كما أن هناك زيادة في عصابات المخدرات الدولية، حيث اكتسبت مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار فيها طابعاً عالمياً خلال العقدين الأخرين، كما

أشارت إلى استفحال الوضع على نحو هائل ومرعب، وتزايد القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي لكارتيلات المخدرات، وتنامى تدويل المشكلة وتكثيف التعاون فيما بين منظمات الاتجار غير المشروع فيها، وكذلك تزايد مشاركات هذه العصابات في أشكال أخرى من الجريمة المنظمة المتسمة بالعنف والتي عرفها بعض علماء الاجتماع الأمريكيين بأنها جريمة ترتكب من قبل شخص يشغل موقعاً في عالم قائم على أساس تقسيم العمل ومخصص لارتكاب الجريمة، والتي تستخدم فيها معدات وأجهزة تقنية متطورة ونظم حديثة للاتصالات، لاسيما أن هذه العصابات تتمتع بالدعم المالي، وبقدرات تنظيمية عالمية، ومناطق نفوذ واسعة، وقد اتجهت هذه العصابات الإجرامية إلى تنسيق أنشطتها الإجرامية والتكتل في كيانات عملاقة يطلق عليها الكارتيلات، مما زاد من خطورتها وسيطرتها التامة على مناطق إنتاج المخدرات واستهلاكها في آنٍ واحد، كما لوحظ أن هناك ازديادًا في جريمة المخدرات مع الجرائم المنظمة الأخرى، وتشير تلك المعلومات الأولية إلى تأكيد الصلة المتنامية بين جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات والجرائم الأخرى المرتبطة بها مثل تهريب الأسلحة وتزييف النقد والعنف والإرهاب، واستخدام أموال من قبل عصابات المافيا لتنفيذ عملياتها الإجرامية الأخرى (صالح محمود السعد،1997).

المخدرات والجريمة:

يرجع تأثير تعاطي المخدرات في القيام بالجريمة إما لغياب الوعي وعدم تقدير الأمور في شكلها الصحيح، أو القيام بها بوعي تام للحصول على المال لإشباع الرغبة في الحصول على المخدرات، أو قد يؤدي إلى تعرض المتعاطي لأحد حوادث الطريق.

ويؤثر تعاطي المخدرات مثل الماريجوانا في معدل جرائم القتل والاغتصاب والبغاء حيث أشار bluer في دراسة عن العلاقة بين تعاطي المخدرات والاتجاه نحو ارتكاب جرائم العنف إلى أن المتعاطين للمخدرات غالباً ما يقومون بهذه الجرائم لتوفير مصدر مالي لشراء المخدرات.

كما أن تعاطي المخدرات يؤدي إلى تكرار ممارسة السلوك الإجرامي واللاأخلاقي أو غير الاجتماعي، حيث أشار كل من إيكاردى وشامبرز إلى أن 79% من الأفراد الذين تم إجراء بحوث عليهم وكانوا يتعاطون مخدرات كانت لهم سوابق إجرامية، وأن 93% منهم ارتكبوا جرائم الاعتداء على المال. (جمعة الشامسي، تعاطي المخدرات: المفهوم، الآثار، موقف التشريعات، بحث مقدم ضمن دبلوم الأمن في كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة المصرية، القاهرة 2000).

كما يقوم تجار المخدرات في بعض الأحيان بعمليات تصفية لبعض المخبرين الذين كان لهم دور كبير في ضبط تجار المخدرات ومعهم كميات كبيرة من المواد المخدرة، حيث يتم قتل هؤلاء المخبرين أو خطف أحد أبنائهم في الدول المنتجة والمصدرة للمخدرات، وهذا بحد ذاته أكبر دليل على زيادة معدلات الجريمة والعامل الأكبر لزيادتها هو جرائم المخدرات.

وإذا كانت هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والجريمة، فإن تلك العلاقة تظهر جلياً في حوادث المرور، وهذا ما يوضحه الجدول (65) والشكل (65):

احتلت إمارة أبوظبي الترتيب الأول حيث بلغت نسبة حوادث المرور 29.8% من إجمالي حوادث المرور بالدولة، تليها إمارة الشارقة في الترتيب الثاني بنسبة 27.7%، ثم إمارة دبي في الترتيب الثالث بنسبة 18%، بينما جاءت إمارة الفجيرة في الترتيب الأخير بنسبة 3.5% من إجمالي حوادث المرور بالدولة.

أما عن الإصابات جراء تلك الحوادث (شاملة الوفيات) بلغ أقصى نسبة فيها في إمارة أبوظبي بنسبة (29%) من إجمالي الحالات في الإمارة.

تليها إمارة الشارقة من حيث نسبة حالات الإصابة حيث بلغت (26%) لتحتل بذلك المركز الثاني من حيث أعداد المصابين بعد إمارة أبوظبي، في حين احتلت المركز الثالث من حيث أعداد الحالات المتوفاة لتسجل بذلك نسبة 5.8% من إجمالي حالات الإصابة في إمارة الشارقة.

احتلت إمارة دبي الترتيب الثالث من حيث أعداد المصابين جراء حوادث المرور حيث بلغت (18%)، سجل عدد المتوفين منها بنسبة 14.2% من إجمالي حالات الإصابة في الإمارة.

جدول (65) حوادث المرور وحالات وجود المخدرات أثناء الحوادث بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016م

الإمـــارة	حوادث المرور	الوفيات	الإصـــابات		
			عدد المصابين	وجود مخدرات لحالات الإصابة	% من عدد المصابين
أبوظبي	%29	%25	%29	%35	%32.1
دبي	%18	%33	%18	%23	%28.9
الشارقة	%27	%20	%26	%19	%23
عجمان	%7	%6	%8	%5	%17
أم القيوين	%5	%4	%5	%4	%20.2
رأس الخيمة	%11	%6	%10	%9	%22.6
الفجيرة	%3	%6	%4	%4	%29.2
المجموع	%100	%100	%100	%100	%23.11

المصدر: الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية، وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة

شكل (65) حوادث المرور بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب الإمارة عام 2016م

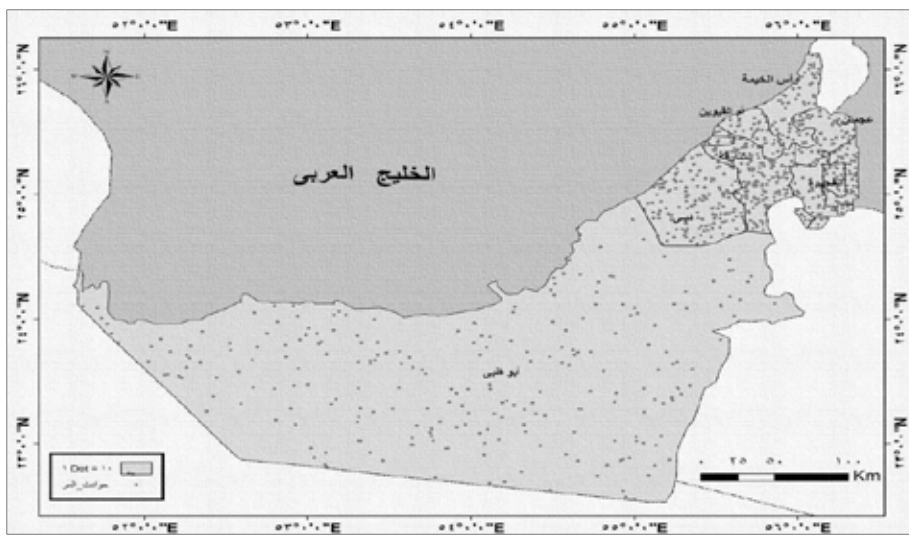

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي أثبتت وجود جدلية بين تعاطي المخدرات وحوادث الطريق، ومن أهم البحوث المبكرة نسبياً في هذا الصدد بحث سمبسون H.M.simpson وزميله مايهيو D.R.mayhew، ووارن R.A.warren من مؤسسة بحوث الطريق بكندا (أوتاوا) المنشور في 2009م بعنوان: وبائيات حوادث الطريق التي يتورط فيها الشباب: دور الكحوليات والمخدرات وعوامل أخرى.

ويستهل الباحثون بحثهم بإشارة إلى مستوى أهمية حوادث الطريق تحت وطأة المخدرات فيقررون ما تشير إليه الإحصائيات من أنها تأتي في المرتبة الرابعة كسبب للموت بعد أمراض القلب، السكتة الدماغية، السرطان كذلك يوضحون أن أعلى نسبة من الوفيات الناجمة عن مثل هذه الحوادث تقع في فئة صغار الشباب (من سن 15-24 سنة).

ومن خلال الجدول السابق والشكل (66) يتبين ما يلي:

أمكن الكشف عن وجود المخدرات في 27.1% من حالات المصابين في الحوادث المرورية، وتضم هذه النسبة كل من أثبت الفحص وجود مواد مخدرة في دمه بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض التركيز المسموح به قانوناً(*) ومعنى ذلك أن هناك اقتراناً واضحاً بين وجود نسبة مواد مخدرة في الدم واحتمال حدوث حوادث مرورية بحيث إنها تصبح قاتلة في كثير من الأحيان؛ لذا اتجهت الدولة بعد ذلك إلى إلقاء الضوء على إسهام سائر أنواع المخدرات في وقوع الحوادث لقائدي المركبات.

---

* في بريطانيا يعاقب السائق إذا كانت نسبة المواد المخدرة في دمه 80 مجم، أما في باقي البلدان فيؤاخذ إذا كانت النسبة 50 مجم، وتعتبر قيادة السيارات امتيازاً تمنحه الدولة للمواطن وليست حقاً، لذلك من حق الحكومة سحب الامتياز إذا رفض الشخص إجراء الفحوصات التي تطلبها منه سلطات الأمن.

شكل (66) الإصابات المرورية الواقعة بدولة الإمارات مقارنة بالإصابات الواقعة تحت تأثير المخدرات عام 2016م

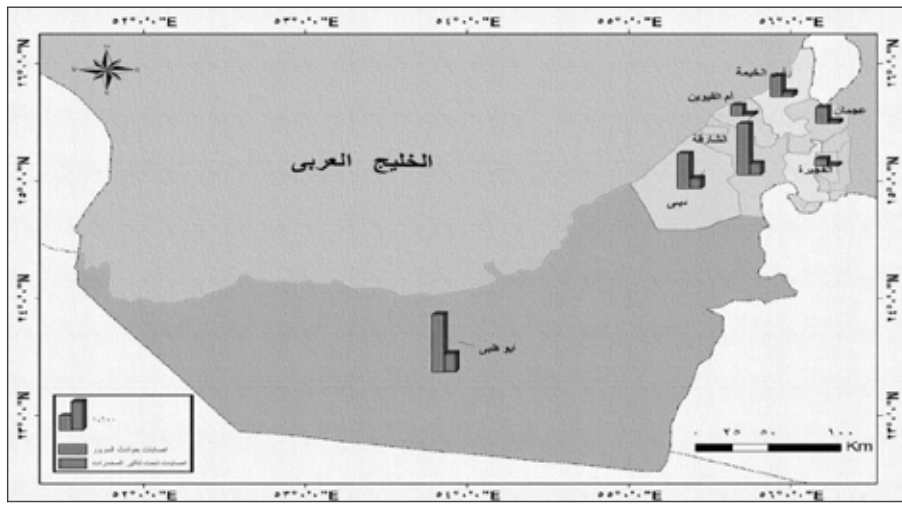

بلغت حالات فحص المخدرات 1025 حالة في إمارة أبوظبي، بمعنى أن 32.1% من إجمالي المصابين بالإمارة تبين تعاطيه مواد مخدرة أثناء حوادث المرور، تليها إمارة دبي حيث بلغت النسبة 28.9 % ، ثم إمارة الشارقة بنسبة 23% ، في حين سجلت إمارة الفجيرة 17% فقط.

ضحايا جرائم المخدرات:

يتحمل المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر الكثير من التبعيات التي تترتب جراء جرائم المخدرات، وإذا حاولنا أن نحدد هذه التبعيات فيمكن أن نذكر منها:

تكلفة العلاج لمن حاول الإقلاع عن تناول المواد المخدرة، تكلفة المشاكل الأمنية التي يتعرض لها المجتمع، التأثير على كفاءة العمل بسبب ضعف إنتاجية مدمني المخدرات وخاصة من فئة الشباب، تكلفة الإنفاق اليومي على المخدرات، بالإضافة إلى

تكلفة تعرض المدمن للحوادث أو الإصابات أو وقوع فعل إجرامي على الأشخاص المحيطين، وهم ما نطلق عليهم ضحايا جرائم المخدرات.

ويمكن القول بأن معدلات ضحايا الجريمة بأنواعها، وأشكالها قد تفاقمت، وتضاعفت أضرارها البدنية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، وهؤلاء في نظر القانون إما أن يكونوا مجنياً عليهم في جريمة ما وإما متضررين منها، ويعرف أيضاً بأنه الطرف السلبي في الجريمة وهو الذي يتحمل الضرر الناجم عنها وفي علاقته بالفاعل.

ويشير مصطلح (victimization) إلى العديد من الدوائر المتداخلة التي تصاب أو تتضرر من وقوع فعل إجرامي معين سواء كان هذا الضرر قد اتصل مباشرة بالفعل الإجرامي أم كان بصورة غير مباشرة، وسواء كان هذا الضرر مادياً أو معنوياً.

ويعتمد التعريف الانجلو أمريكي للمجني عليه على معيار الضرر، فالمجني عليه هو الشخص الذي أصابه الضرر من جراء الجريمة سواء كان ضرراً مباشراً أو غير مباشر(*).

---

* من قانون حقوق الضحايا الأمريكي لعام 1996، والمادة (1) من (Part 1/ section 5) (*) قانون أونتايو الكندي لسنة 1995، والمادة (2أ) من قانون الضحايا الإنجليزي لسنة 2008 حيث نصت على أن الضحية تعني 1- كل صاحب شكوى فيما يتعلق بجناية أو جنحة 2- كل شخص يعاني بصورة مباشرة أو غير مباشرة جريمة ارتكبت بواسطة شخص آخر من ضرر بدني أو نفسي أو خسارة اقتصادية بما في ذلك إتلاف أو ضرر للممتلكات، وإذا نتج عن الجناية أو الجنحة المرتكبة من الشخص وفاة شخص آخر أو فقدانه الوعي المستمر أو معاناته من إعاقة ذهنية خطيرة فإن كل فرد من أفراد الأسرة المباشرين يكون ضحية للجريمة.

ويتبين من خلال الجدول (66) والشكل (67) اللذين يوضحان أعداد ضحايا جرائم المخدرات في الإمارات العربية المتحدة لعام 2016م حسب النوع ويتبين:

بلغ إجمالي ضحايا جرائم المخدرات 10090 شخصاً، وبلغت نسبة الذكور من إجمالي ضحايا المخدرات 85.7%، في حين بلغت نسبة الإناث 13.4%، وبلغت نسبة الضحايا من الأشخاص الاعتبارين 0.9% من إجمالي أعداد الضحايا ككل في الدولة.

احتلت ضحايا الجرائم الواقعة على المال المرتبة الأولى بنسبة 78.4 % من إجمالي أعداد الضحايا ككل، ومثل الضحايا الذكور 90.5% من جملة الجرائم الواقعة على المال، بينما بلغ عدد الضحايا الإناث 8.4% ومثل الأشخاص الاعتباريون 1.1% فقط من ضحايا الجرائم الواقعة على المال، وتعد جرائم الأموال هي الأفعال المجرمة طبقاً لقانون الجزاء والتي تمس الأشخاص في ذمتهم المالية، والجرائم المنتمية لجرائم الأموال كثيرة ومتنوعة ومنها السرقة، والنصب، وخيانة الأمانة والجرائم الأخرى الملحقة بهذه الجرائم كجرائم الشيك وإتلاف مال الغير والحريق... إلخ، ...

جدول (66) ضحايا جرائم المخدرات حسب النوع والتصنيف القانوني بدولة الإمارات عام 2016م

النوع	ماسة بالأسرة	واقعة على الأشخاص	واقعة على المال
ذكر	%71.4	%68.6	%90.5
أنثى	%28.6	%31.4	%8.4
شخص اعتباري	--	--	%1.1
الإجمالي	%100	%100	%100
النسبة	%0.1	%21.5	%78.4

المصدر: الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية، وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة

شكل (67) ضحايا جرائم المخدرات حسب النوع والتصنيف القانوني بدولة الإمارات عام 2016م

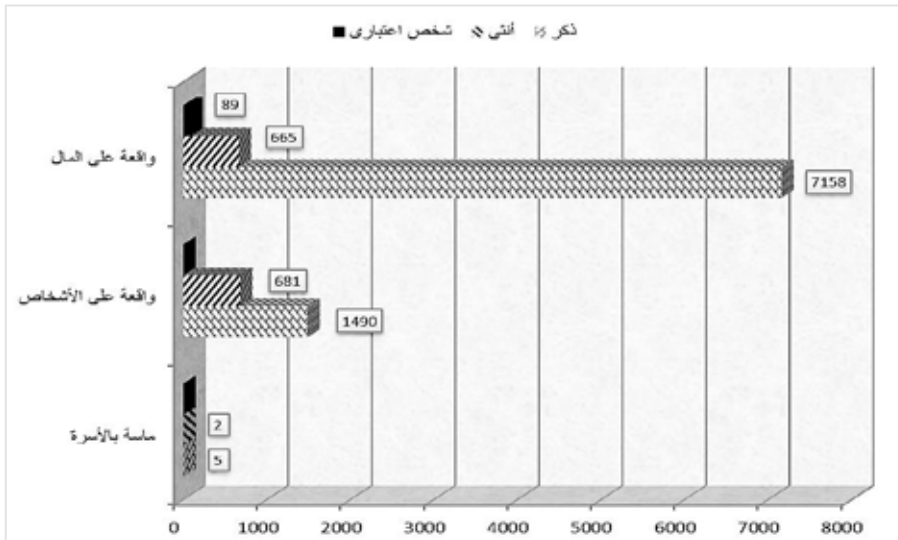

احتلت أعداد ضحايا الجرائم الواقعة على الأشخاص المرتبة الثانية حيث بلغت بنسبة 21.5% من إجمالي الجرائم، بلغ عدد الذكور من ضحاياها بنسبة 68.6% لتشكل بذلك الإناث نسبة 31.4% من إجمالي ضحايا الجرائم الواقعة على الأشخاص، وتقترن جرائم الأشخاص بصفة خاصة في معظم الأحوال بالمواجهة والاحتكاك المباشر بين الجاني والمجني عليه، وتندرج تحت مصطلح جرائم الأشخاص مجموعة من الجرائم التي تمس الانسان في جسده أو شرفه واعتباره ومنها قد يصل إلى جرائم القتل، والاعتداء على سلامة الجسد، والاعتداء على حرية الإنسان بخطفه أو حجزه أو القبض عليه دون وجه حق، وتعريض حياة الإنسان للخطر والتهديد، ومختلف الجرائم الواقعة على العرض كالاغتصاب وهتك العرض والفعل الفاضح والمخل بالحياء والتحريض على الفجور، والجرائم الواقعة على السمعة كالقذف والسب، والتي أخذت في الارتفاع بشكل تدريجي نتيجة لعدة عوامل أهمها انتشار المخدرات والمشروبات

الكحولية واختلاف التركيبة السكانية اذ إن أغلب الوافدين من الذكور وغير مصطحبين لعائلاتهم، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في ظاهرة الخدم من الذكور والإناث في المنازل وسكن العمال وسط الأحياء السكنية، كما انعكس ذلك على ارتفاع بعض الأنواع من الجرائم مثل الشروع في الانتحار ومحاولة القتل.

ومن خلال الجدول (67) والشكل (68) اللذين يوضحان أعداد ضحايا جرائم المخدرات حسب الجنسية في الإمارات يتبين ما يلي:

احتلت الدول العربية المرتبة الأولى من حيث أعداد ضحايا جرائم المخدرات حيث بلغت بنسبة 41،9% من جملتها بالدولة، وبلغت الجرائم الواقعة على المال النسبة الأكبر منها بنسبة 84% من إجمالي الضحايا من الجنسية العربية، ثم جاءت الجرائم الواقعة على الأشخاص بعد ذلك بنسبة (15،9%)، أما الجرائم الماسة بالأسرة فبلغت حالتين فقط.

وجاءت الجنسية الآسيوية في الترتيب الثاني بعد الجنسيات العربية، حيث بلغ عدد ضحاياها 3202 أشخاص، لتمثل بذلك نسبة 31.7% من إجمالي ضحايا الجرائم بلغ ضحايا الجرائم الواقعة على المال المرتبة الأولى ثم جاءت بعدها الواقعة على الأشخاص حيث بلغت نسبتهما 79.8% – 20.2% لكل منهما على الترتيب.

ثم جاء في الترتيب الثالث الجنسية الإماراتية حيث بلغت نسبة ضحاياها 20% من جملة الضحايا في الدولة، بينما مثلت باقي الجنسيات مجتمعة النسبة المتبقية.

جدول (67) ضحايا جرائم المخدرات حسب الجنسية بدولة الإمارات عام 2016م

الجنسية	ماسة بالأسرة	واقعة على الأشخاص	واقعة على المال	المجموع العدد
الإمارات	%0.04	%7	%13	%20
دول مجلس التعاون	%0	%0	%1	%2
الدول العربية الأخرى	%0.02	%6.67	%35.17	%41.86
لا يحمل أوراقاً ثبوتية	%0	%0.6	%0.7	%1.3
دول آسيوية	%0	%6	%25	%32
جنسيات أخرى (أمريكية، أوروبية، أفريقية، أستراليا)	%0.01	%0.66	%2.03	%2.71
شخص اعتباري	%0	%0	%1	%1
الإجمالي	0.1%	21.5%	78.4%	100.0%

المصدر: الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية، وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة

شكل (68) ضحايا جرائم المخدرات حسب الجنسية بدولة الإمارات عام 2016م

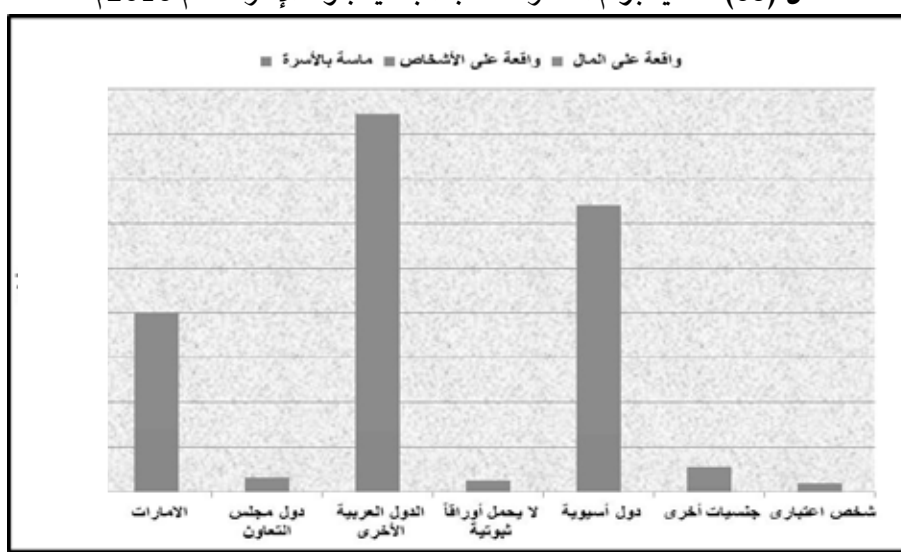

ثانياً: الآثار الاقتصادية لجرائم المخدرات

تتكبد الدولة كثيراً من النفقات بسبب المخدرات وتظهر آثار ذلك على التنمية الاقتصادية والبشرية وخاصة في تعطيل الطاقات سواء في ارتكاب جرائم المخدرات من جلب وإنتاج وتعاطٍ، وتتمثل تلك الطاقة المعطلة في العمل الذي يمارسه هؤلاء الأشخاص بضياع جهدهم في هذه الأعمال، وكذلك المودع منهم في السجون عبارة عن طاقات عاطلة عن العمل غير مستفاد منها، تركت عملها الأصلي الذي يستفيدون منه وانخرطوا في أعمال غير مشروعة.

كما أن تعاطي المخدرات يضعف من قدرة المتعاطي على العمل وبالتالي تقل الإنتاجية بوجه عام ويحرم المجتمع من خبرات هؤلاء الأشخاص، الأمر الذي يصبح معه متعاطي المخدرات عبئاً على الدولة (مجدي حسن أبو زيد، القاهرة، 1990م).

وفي دراسة لوزارة العمل الأمريكية في منتصف التسعينات توقعت أن تعاطي المخدرات في أماكن العمل من الممكن أن يكلف عالم الصناعة والاقتصاد نحو 75 – 100 بليون سنوياً (وهو ما يعادل 1% – 1.4% من قيمة الأرباح) وذلك نتيجة لخسارة الوقت، وارتفاع تكلفة العلاج وتعويضات العلاج (حاتم عاطف على إبراهيم، القاهرة 1998).

وكنتيجة طبيعية للعدد الكبير للمتعاطين فإنه في النهاية يؤثر في المجتمع، حيث إن زيادة المتعاطين تؤدي إلى الانخفاض في الإنتاجية، وقد أشارت البيانات في الفصل السابق أن المتورطين في جرائم المخدرات بدولة الإمارات العربية المتحدة من الفئة العمرية (22–30) بلغت نسبتهم 38.2% في عام 2016، مما يعنى أن هؤلاء

الشباب طاقات معطلة لا يمكن الاستفادة منها، مما يؤثر بصورة مباشرة على التنمية البشرية وهي صاحبة الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية في أي مجتمع.

إن الأثر الاقتصادي الأكثر خطورة لمشكلة المخدرات يأتي من كون الإنفاق على التعاطي والمتاجرة يستنفذ جزءاً من رأس المال الوطني، لذلك هو هدر لأهم مفاصل قوة الدولة فضلاً عن كون المتعاطي والمدمن والمتاجر هو جزء من تركيبة السكان والنسيج الاجتماعي الذي يتحول البعض منه إلى ضحايا الظاهرة، فتحويل قسم من دخل الأسرة لشراء المخدرات يجعلها محرومة من الحصول على احتياجاتها ومستلزماتها الأساسية الأمر الذي يضطرها للبحث عن مصادر أخرى للعيش غير المشروع.

وقد مثل الإنفاق على المخدرات في سوق الاتجار غير المشروع 13 مليار درهم إماراتي في عام 2002م ونحو 11.5 مليار عن العام السابق عام 2001م، ونحو 16.3 مليار درهم عام 2012م، بينما لم يكن هذا الرقم يتجاوز مائتي مليون في بداية عقد التسعينات، وحتى عام 1994م (254 مليون درهم) وهي بلا شك نسب مرتفعة كان يمكن الاستفادة منها في توجيهها إلى مجالات أنفع وأجدى لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على شراء المخدرات في سوق الاتجار غير المشروع إلى الاستثمار المحلي الإجمالي نجد ان نسبة الإنفاق على شراء المخدرات قد بلغت مرة وثلثا بالنسبة للاستثمار المحلي الإجمالي عام 1997م وأكثر من مرة وربع تقريباً في عام 1995م ثم تراوحت هذه النسبة ما بين 6.1 –37% من الاستثمار المحلي الإجمالي حتى عام 2000م ومن ثم فإن الإنفاق على شراء المخدرات يمثل نسبة مرتفعة من الاستثمار المحلي الإجمالي.

وبما أن المخدرات المجلوبة تستورد بطرق غير شرعية، تسدد تكاليفها بالعملات الأجنبية، ويتم سحب العملات الأجنبية من السوق الرسمي وغير الرسمي، فإن أسعار

العملات الأجنبية تزيد، وتتأثر بذلك الصادرات والواردات (مصطفي كمال زيدان مدكور، القاهرة، 2003م).

قام الباحث بعمل استمارة استبيان شملت 130عينة موزعة على نزلاء الإدارة العامة للمؤسسات العقابية من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطني دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى والأجانب ومن هم بدون جنسية، بالإضافة إلى مواطني الدولة من المدمنين الذين سبق الإفراج عنهم في قضايا التعاطي، وتم إلزامهم بجدول للمراجعات للتأكد من عدم عودتهم للتعاطي مرة أخرى.

ومن خلال بيانات استمارة الاستبيان كان هناك سؤال يدور حول متوسط الإنفاق على المخدرات وباستقراء بيانات الجدول (68) والشكل (69) تبين التالي:

جدول (68) توزيع أفراد العينة تبعاً لمتوسط الإنفاق الشهري على المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

البيان	النسبة المئوية
ربع الدخل	37.7
نصف الدخل	23.1
ثلاثة أرباع الدخل	9.2
الدخل كاملاً	10.8
بدون مقابل	6.9
غير مبين	12.3
الإجمالي	100

عمل الباحث من خلال استمارة استبيان، انظر الملحق

يأتي في المرتبة الأولى بين المتعاطين (عينة الدراسة) بالنسبة لمعدل الإنفاق على المخدرات شهرياً من يقوم بإنفاق ربع الدخل بنسبة 37.7% من مجموع أفراد العينة، يلي ذلك في المرتبة الثانية من يقوم بإنفاق نصف الدخل بنسبة 23.1%.

شكل (69) متوسط الإنفاق الشهري على المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018م

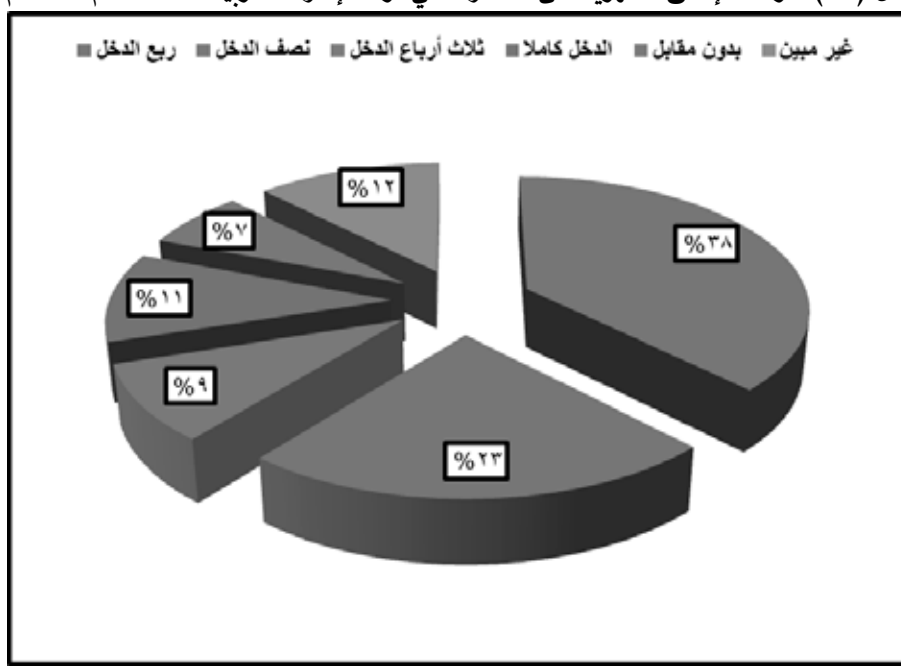

أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب من يقوم بإنفاق الدخل كاملاً بنسبة 10.8% من إجمالي العينة، يليه في المرتبة الرابعة من يقوم بإنفاق ثلاثة أرباع المرتب وذلك بنسبة 9.2%، ويأتي في المؤخرة من لا ينفق شيئاً نظير التعاطي بدون مقابل بنسبة 6.9 % من إجمالي أفراد العينة.

تكلفة جرائم المخدرات في دولة الإمارات:

تحمل ظاهرة المخدرات الدولة أعباء اقتصادية أخرى تتمثل في النفقات التي تصرفها في مكافحة هذه الجريمة والوقاية منها وعلاجها، فهذا النوع من الجرائم يؤدي إلى زيادة نفقات الأمن والدفاع على حساب بقية القطاعات ولا سيما الاجتماعية منها، فعمليات تحقيق الأمن العام تنقسم إلى عدة مجالات أكثرها أهمية الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، حيث سلامة المرافق الاقتصادية ومكافحة التهريب الضريبي والجمركي وحماية المال العام والمرافق الأخرى، وتشير البيانات المتاحة أن نفقات الأمن والدفاع تستحوذ على ما نسبته 27،4% من إجمالي الإنفاق بدولة الإمارات لعام 2000م، وهذا الإنفاق إذا وجه إلى قطاع التنمية لكان أدى لحدوث تنمية اقتصادية أكبر (صندوق النقد الدولي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي،2001م ملحق (7/6).

نشير هنا إلى التكلفة المترتبة على مكافحة المخدرات محلياً ودولياً بدءاً بتوضيح مفهوم التكلفة، فالتكلفة في العرف المحاسبي هي تلك النفقة التي تهدف من ورائها إلى الحصول على إيراد أو عائد، وبالتالي فإن التكلفة التي لا تحقق إيراداً تعتبر خسارة، وبذلك فإن التكلفة تمثل تضحية اقتصادية أو تعهداً بتضحية نقدية ضرورية لتحقيق هدف ما.

والتكلفة ليست مفهوماً فنياً مجرداً من أي اعتبارات اجتماعية أو اقتصادية، وهذا يعنى تضمين التكلفة الأعباء المالية والتضحيات الاقتصادية التي تفرض على المؤسسة نتيجة لظروف اقتصادية أو اجتماعية معينة، فالتكلفة الاجتماعية هي تلك الأعباء أو التضحيات الاجتماعية التي يتحملها الاقتصاد القومي في مجموعة لتحقيق غرض معين، وبالتالي فإن النفقات التي تنفقها الدولة بهدف القضاء أو الحد من آثار

الجريمة على المجتمع مثل المخدرات هي تكلفة اجتماعية أو قومية (عبد الإله نعمة جعفر، الرياض،2000)، ويمكن تبرير هذه التكلفة اقتصادياً لأن مفهوم مكافحة الجريمة لا يمكن تجريده من الاعتبارات الاجتماعية، حيث لا يمكن أن نتصور أن الدولة وأجهزتها المختلفة تعمل في فراغ، بل هي تعمل في إطار بيئة اجتماعية متماسكة هدفها الأول هو تحقيق الرخاء والأمن للمواطنين من خلال التقدم والنمو الاقتصادي، ومكافحة الجريمة من صميم عمل الدولة ترصد لها الأموال الطائلة والإمكانيات الحديثة من أجل تحقيق هذا الهدف، حيث اتجهت دولة الإمارات إلى الاهتمام الكبير بمكافحة المخدرات والحد من آثارها الاقتصادية على اعتبار أن انتشارها داخل المجتمع يخلق حالة من عدم الاطمئنان، تنعكس آثارها السلبية على جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهي بذلك من أهم محددات عملية التنمية في المجتمع، وهو ما يعرف بتكلفة الجريمة وآثارها الاقتصادية.

وعلى ذلك يمكن تعريف تكلفة الجريمة بأنها: هي تلك الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها الجريمة بصفة عامة، مضافاً إليها جميع النفقات والأعباء التي تتحملها الدولة لغرض مكافحتها والحد من آثارها، ويشمل ذلك جميع نفقات القضاء والشرطة والسجون والإصلاحيات، وما إلى ذلك مما يشكل عبئاً كبيراً على الدخل القومي للدولة ومسيرة التنمية فيها.

ولدراسة تكلفة جرائم المخدرات ومدى آثارها على الدخل القومي للدولة لا بد من أن نميز بين أربعة أنواع من التكلفة وهي:

الخسائر والأضرار التي تلحق بالدخل القومي الناتجة عن السلوك الإجرامي لبعض الأفراد، والهادفة إلى إتلاف ممتلكات الدولة وتعطيل إمكانياتها المادية والاجتماعية والإنتاجية.

النفقات التي تتحملها الدولة بالإنفاق على الأجهزة التي تتولى مكافحة الجرائم بصفة عامة وجرائم المخدرات بصفة خاصة والحد من آثارها والوقاية منها وهي أجهزة العدالة والشرطة والسجون وما إلى ذلك (عبد الإله نعمة جعفر مرجع سابق).

الخسائر الناجمة عن تعطيل فئة كبيرة من المجتمع، وهم المجرمون الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن، فأودعوا بالسجون والإصلاحيات وغيرها، وهم في غالبيتهم من فئات الأعمار المتوسطة، أي في سن العمل والإنتاج.

التكاليف التي تتحملها الدولة في علاج المدمنين وفي حملات التوعية ضد أخطار المخدرات.

ويمكن أن يضاف عنصر تكلفة خامس لا يقل أهمية عما سبقه، وهو انعدام الثقة والأمان في حياة المجتمع، وما ينجم عن ذلك من ركود اقتصادي عام على الرغم من أن هذا العامل يصعب حصره وقياسه، إلا أن تكلفته يمكن أن تكون عالية وذات تأثير سلبي كبير على المجتمع، وهو ما يعرف بالتكلفة المعنوية، ويضاف إلى التكلفة المادية المتمثلة في العناصر الثلاثة السابقة.

وإذا ما تحدثنا عن أثر جريمة المخدرات على عمليات التنمية نجد أن مكافحة الجريمة والحد من آثارها أسلوباً من أساليب دعم التنمية، ذلك لأن عدم الاستقرار الاجتماعي وزعزعة الثقة بأمن المجتمع واقتصاده، يمثل نزيفاً دائماً لطاقات المجتمع وإمكاناته ومعوقا لمسيرة نموه نحو حياة طيبة مستقرة، واستراتيجية مكافحة مثل تلك الجرائم تصلح لأن تكون نوعاً من الاستثمار من زاويتين:

إذا مثلت هذه الاستراتيجية في جهود إيجابية فإنها ستحقق زيادة في موارد المجتمع وزيادة في استغلالها أحسن استغلال.

وقد تكون هذه الاستراتيجية متمثلة في جهود سلبية لمكافحة الجريمة، ومن المعلوم أن مكافحة الجريمة تقلل من النزيف المستمر لموارد المجتمع وتقل بالتالي الخسائر وهي بذلك تعد نوعاً من أنواع الاستثمار.

النفقات على المستوى المحلي:

أجهزة الحد من الاتجار غير المشروع في المخدرات:

تقسم هذه الأجهزة إلى جهاز متخصص في مكافحة المخدرات وهو الجهاز الملحق بوزارة الداخلية كالإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وهذه النفقات عبارة عن المبالغ التي تصرف لتطوير هذا الجهاز ومده بالأجهزة المساعدة التي عن طريقها تكافح المخدرات، بالإضافة إلى رواتب العاملين في هذا الجهاز، ولا يمكن نسيان المكافآت التي تصرف للمصادر التي يعتمد عليها جهاز المكافحة في الحصول على المعلومات، حيث تصل بعض المكافآت في دولة الإمارات في بعض القضايا إلى أكثر من ربع مليون درهم إماراتي.

كما أن هناك بعض الأجهزة التي تدخل بشكل فرعي أو غير مباشر في مكافحة المخدرات، ومنها جهاز حرس الحدود والسواحل الذي يكافح المخدرات عند دخولها الدولة من مختلف المنافذ غير المشروعة التي يستخدمها تجار المخدرات في إدخال كميات من المخدرات إلى الدولة، وبالنسبة للمنافذ الشرعية نجد أن جهاز الجمارك هو المنوط به تلك العملية من ضبط كل من يحاول تهريب المخدرات، ولا يمكن نسيان الجهات التي تقوم بالتحقيق في عمليات تهريب المخدرات من نيابة عامة تستهلك الكثير من الوقت والجهد والمال خلال عمليات التحقيق، والمحاكم التي تنظر في تلك القضايا بمختلف مراحلها (الابتدائية، الاستئناف، التمييز) وما يصرف من رواتب لكل

من ذكر خلال عمله في عملية مكافحة المخدرات وهي مبالغ كبيرة جداً كان يمكن الاستفادة منها في أوجه أخرى من الإنفاق.

أجهزة السيطرة على الاتجار المشروع للمخدرات:

يقصد بها أجهزة وزارة الصحة، مثل الإدارة المركزية للصيدلة والإدارة العامة للصحة النفسية وفروعها.

أجهزة ضبط الثروات المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات:

هي تلك الأجهزة المالية والرقابية التابعة لوزارة المالية وأجهزة مكافحة التهريب من الضرائب والأجهزة التي تقوم بمكافحة غسيل الأموال.

أجهزة التوعية:

هي الأجهزة المختصة بتوعية المقيمين على أرض الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجانب بأخطار المخدرات، ونجد أن العديد من الجهات تدخل في مجال التوعية، حيث إن إدارة مكافحة المخدرات تدخل في عمليات التوعية عن طريق إقامة حملات وطنية لمكافحة المخدرات تنفق فيها مبالغ كبيرة.

وهناك أيضاً أجهزة أخرى تدخل في مجال التوعية مثل وزارة الأوقاف، حيث تخصص عن طريق المساجد خطب تتحدث عن مشكلة المخدرات والآثار المدمرة لها، إضافة إلى البرامج التي تقوم بها أجهزة الإعلام المختلفة من تلفزيون وإذاعة.

أجهزة علاج المدمنين وإعادة تأهيلهم ورعايتهم ورعاية أسرهم:

يقصد بها مراكز تأهيل المدمنين والتي يتم إنشاؤها بمبالغ كبيرة، بالإضافة إلى المبالغ التي تصرف سنوياً، والمبالغ التي تصرف لرعاية أسرهم خلال الفترة التي تكون فيها رب الأسرة في أحد مراكز التأهيل أو في إحدى المؤسسات العقابية.

ويؤخذ في الاعتبار عند حساب نفقات أي جهاز تقوم عقارات الجهاز وتجهيزاته المادية والفنية والتكنولوجية وأجور العاملين والنفقات التي يتكبدها في ممارسة نشاطه، ويتم احتساب 100% من نفقات الجهاز المتخصص، أما الأجهزة الأخرى فيتم حساب نسبة نشاط مكافحة المخدرات بالنسبة لكل الأنشطة الأخرى التي يمارسها الجهاز، ونحسب تلك النفقات على ضوء هذه النسبة.

نفقات الأجهزة الدولية والإقليمية:

يعمل في مجال مكافحة المخدرات العديد من الأجهزة الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، ولجنة الأمم المتحدة للمخدرات، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات وهناك أجهزة معنية بالمشكلة، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وغيرها من المنظمات التي تدخل ضمن اختصاصها مشكلة المخدرات، يلي هذه الأجهزة المنظمات العاملة بين الحكومات، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومجلس التعاون الجمركي (المنظمة العالمية للجمارك)، وعلى المستوى الإقليمي يأتي في المقدمة مجلس وزراء الداخلية العرب بجهازه العلمي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ومكاتبها المتخصصة المنتشرة في بعض البلدان، وهذه الأجهزة تسهم الدول في تمويلها، ويدخل في إطار هذا البند ما تقدمه دولة الإمارات للمجتمع

الدولي أو لإحدى دوله في صور منحة مادية أو فنية وما تسهم به في تمويل المنظمات غير الحكومية مثل المجلس الدولي لمكافحة الإدمان على المخدرات والمسكرات (محمد فتحي عيد، دورية الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، 1999م).

ثالثاً: الآثار الاجتماعية المترتبة على جرائم المخدرات

تؤدي عملية الاتجار أو تعاطي المخدرات إلى ظهور مشاكل اجتماعية خطيرة مثل مشكلة البطالة، وتدهور مستوى الأداء في العمل مما يؤدي إلى تدهور الإنتاجية كماً وكيفاً والمشكلات الأسرية مثل مشكلات الطلاق والتفكك الأسري والتسرب الدراسي، وارتفاع معدلات الجرائم مثل السرقة والتزوير والقتل والاغتصاب وما ترتب عليها من مشكلات اجتماعية تهدد تماسك البناء الاجتماعي للمجتمع ويهدد الأوطان بالانهيار.

انهيار الروابط الأسرية:

يتفكك النسق الأسري ويصعب استمرار الحياة الزوجية في ظل المشكلات المترتبة على تعاطي المخدرات ومن ضمنها التذبذب والرفض والعزل في بعض الأحيان والخلافات الدائمة بين المدمن وزوجته وأولاده، واضطراب الموارد الاقتصادية الأسرية، واحتقار أفراد الأسرة لها، والمعاناة من تخريب الحياة الأسرية.

ولا يخفي علينا بالطبع خطورة اتجاه أفراد الأسرة إلى تعاطي المخدرات فالأثر هنا قد يمتد من الشخص المدمن إلى باقي أفراد الأسرة ويهدد طموحهم العلمي والمهني ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي مما يزيد في مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وقد تؤدي هذه المشكلات إلى انحراف أفراد أخرين في الأسرة.

إفراز أطفال منحرفين (الأحداث الجانحين)*:

هناك نسبة كبيرة من أبناء متعاطي ومروجي المخدرات قد أصبحوا أطفالاً منحرفين (أحداثاً جانحين) وقد أبرز ذلك فرنجتن Ferrington في دراسة عن نمو شخصية الطفل، وأكد ذلك أيضاً جاكسون بقولهما إن الأحداث المنحرفين ينحدرون في الغالب من أسر عرف عنها ممارسة السلوك المنحرف، وأحد مظاهر هذا السلوك المنحرف هو تعاطي المخدرات.

وأشارت الدراسات أيضاً إلى أن الأسر التي يوجد فيها أفراد منحرفين هم في الغالب متأثرون بنمط أو آخر من أنماط الانحراف داخل الأسرة، وقد يتمثل ذلك في كون رب الأسرة مدمناً على المخدرات أو الكحوليات.

وتعد القدوة السيئة أساساً في السلوك الجانح للأطفال سواء تمثل ذلك في عادات سيئة كإدمان الخمر والمخدرات أو الاعتياد على القمار، أو في نشاط مناف للأخلاق،

* أجريت بعض الدراسات في بلجيكا عن أسباب جرائم الأحداث ودرست حوإلى 7628ولدا و2529 بنتاً من معهدين خاصين بين 1925– 1945م، وقد أسرعت الانتباه لأول مرة حقيقة لم تكن منتظرة وهي أن الأطفال يتضررون من أبويهم ومحيطهم الأسري المباشر أكثر من تضررهم من السنيمات والكتب، وأن 68% من الأطفال قد فسدت أخلاقهم بإختلاطهم بأولئك الذين يحتكون بهم يومياً، وفي المعهدين السابق ذكرهما، وجد أن آباء 3485 طفلاً من إجمالي 9257 طفلاً تحت رعاية الحكومة هم من يعانون من مشاكل أسرية.
يُنظر: عماد الجواهرى، توجيه الوعي بحقوق المرأة والطفل في العراق، مجلة الأم والطفل، المؤتمر العلمي حول حقوق المرأة والطفل في ظل التشريعات الوضعية والدولية، 2001م، جامعة اليرموك.

أو متسم بالطابع الإجرامي: كالتحريض على الجريمة بالإكراه، أو التهديد أحياناً، أو التحريض على الاستجداء من الغير.

جدول (69) التوزيع النسبي لجرائم الأحداث النوعية حسب نوع الجريمة بإمارة الشارقة عام 2016م

نوع الجريمة	تعريض حياة الآخرين للخطر	الاعتداء البسيط	الاعتداء البليغ	سرقة محتويات السيارة	السرقة البسيطة	السرقة من محل تجاري	السرقة من المساكن	إتلاف الأموال العامة	مخدرات	المجموع
النسبة	21.5	11.6	6.4	8.9	5.4	4.1	4.1	2.7	35.3	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على بيانات التقرير الأمني السنوي لشرطة الشارقة

من خلال الجدول السابق والذي يوضح التوزيع النسبي لجرائم الأحداث النوعية حسب نوع الجريمة بإمارة الشارقة عام 2016م يتضح الآتي:

- أن ما يزيد عن خمس جرائم الأحداث هي جرائم الاعتداء على الغير وتعريض حياة الآخرين للخطر.
- بلغت جرائم المخدرات بين الأحداث بنسبة 35.3% من إجمالي أنواع الجرائم لتحتل بذلك المرتبة الأولى.
- بلغ إجمالي الاعتداء بأنواعها ما يقرب بنسبة 39.5%، أما جرائم السرقات فبلغت نسبتها 22.5% من إجمالي جرائم الأحداث بالإمارة لعام 2016م.

- ثم تأتي جرائم اتلاف الأموال العامة مؤخرة القائمة حيث بلغ الإجمالي 2.7%.

تكاليف الرعاية الصحية:

تنشأ تكاليف الرعاية الصحية من مجموعة من الحالات الطبية الناجمة عن إدمان المخدرات، كما يؤدي انتشار تعاطي المخدرات انتشاراً وبائياً إلى زيادة كبرى في تكاليف الرعاية الصحية وتتضمن تكاليف الرعاية الصحية تكاليف العلاج في المستشفيات العامة مستشفيات الأمراض النفسية والتكاليف الملازمة للحالات المرضية وخدمات سيارات الإسعاف ورعاية المرضى النزلاء، وتكاليف الهيئات العلاجية ورعاية المرضى القادرين على الانتقال (أتعاب الأطباء وخلاف ذلك من خدمات مهنية)، والعقاقير التي تصرف بمواصفات طبية وخلاف ذلك من تكاليف الرعاية الصحية (مثل المساعدات المنزلية ومعدات التأهيل).

وتتضمن البيانات الملازمة تكاليف الإقامة بالمستشفيات وأتعاب الأطباء وتكاليف سائر الخدمات المهنية، وعدد الحالات التي يفحصها الأطباء وفقاً للعمر والنوع، وتكاليف المواد الصيدلية المستخدمة لعلاج الحالات المتصلة بالمخدرات، تكاليف البعثات الدراسة والتدريبية للأطباء في الخارج.

رابعاً: المواجهة التشريعية لجرائم المخدرات في الإمارات

الفرع الأول: التطور التشريعي لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة

قبل اكتشاف النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة كانت الحياة بسيطة جداً وبالتالي لم تكن هناك حاجة لظهور أي قوانين أو تشريعات لمكافحة المخدرات إلا أنه

بمجرد الكثافة السكانية وتنوعت جنسيات العمالة الوافدة للعمل في الدولة والتي قدرت في الوقت الحالي بأكثر من (202) جنسية مختلفة.

هذا التنوع الغريب لمختلف الجنسيات لابد له العديد من التأثيرات والتي من ضمنها ظهور أنماط مختلفة من تعاطي المخدرات.

بالنظر إلى التطور التشريعي لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات نجد أنها لم تعرف قانوناً مقنناً أو مكتوباً بشأن المخدرات قبل عام 1970م، حيث ظهر أول قانون في هذا الصدد وسمى بقانون العقاقير الخطيرة وصدر هذا القانون في 11 يوليو 1971م من قبل مجلس حكام الإمارات، وذلك قبل إعلان قيام الاتحاد في 1971.12.2 م، ونجد أن هذا القانون في بدايته لم يكن يجرم تعاطي القات، ولكنه صدر تعديل من قبل وزير الصحة بتجريم كافة صور التعامل بالقات، وهذا القانون كان يحتوي على 19 مادة وأرفق به جدول واحد مقسم إلى ثلاثة أقسام، خصص الأول منها للعقاقير الخطرة الممنوعة، والثاني خصص للعقاقير الخطرة الخاضعة للترخيص من قبل السلطات، في حين خصص الثالث للمستحضرات الطبية المتداولة في دولة الإمارات والتي لا تخضع للترخيص.

ركز هذا القانون على الأطباء وذلك في محاولة منه لتقليل صرفهم للأدوية المخدرة التي كان الكثير من الجنسيات الآسيوية يحاولون الحصول عليها بمختلف الطرق.

وقد امتاز هذا القانون بمحاولة حصر أنواع المواد المخدرة الموجودة والمنتشرة في ذلك الوقت ومحاولة محاربتها ومكافحتها، ولا سيما أن الدولة لم تكن بعد ذات كثافة سكانية عالية.

وفي عام 1986 صدر القانون (6) لسنة 1986م والذي ألغى القانون السابق والمعروف بقانون العقاقير الخطيرة، وقد جاء هذا القانون بعد التطور الكبير الذي ظهر في الدولة.

وتعتبر فترة الثمانينيات بداية ظهور مخدر الهيروين في الإمارات مما أوجب هذا التدخل لمحاربة المخدرات، ويتكون القانون من 65 مادة وأرفق به (3) جداول رئيسة لتحديد المواد الضارة بالعقل، والجدول الرابع لبيان الحد الأقصى للأدوية المخدرة الذي لا يجوز للأطباء تجاوز صرفه في وصفة طبية واحدة، والجدول الأخير للنباتات الممنوع زراعتها.

وضع القانون بعض العقوبات التي في ظاهرها لا تتسم بالشدة إن كان قد شدد عقوبات بعض الجرائم وبخاصة تهيئة مكان للتعاطي والتي جعلها جناية وفقاً للمادة (46) منه، ويعتبر هذا القانون هو النواة الحقيقة للقانون الإماراتي الحالي (محمد حنفي محمود محمد، دبي 2003م).

ومع زيادة الدخل بشكل كبير اتجهت أنظار تجار المخدرات إلى المنطقة في محاولة منهم لتوزيعها والحصول على أرباح كبيرة من تجارتها وإيجاد أكبر قدر من متعاطيها، وهنا تدخل القانون لتشديد العقوبة وجعلها رادعاً لمن تسول له نفسه تعاطي المواد أو محاولة إدخالها وترويجها بين المدمنين.

ومن ثم صدر القانون الاتحادي (14) للعام 1995 م بتاريخ 19/9/ 1995 ولا يزال سارياً حتى الآن بتضمينه (69) مادة، وألحق به (9) جداول خصصت الأربعة الأولى منها للمواد المخدرة، والأربعة الثانية للمؤثرات العقلية، والجدول الأخير لبيان

الحد الأقصى للكميات التي لا يجوز للأطباء تجاوزها في وصفة طبية واحدة وفقاً للمادة (24) منه (إبراهيم راسخ، دبي 1998م،ص7).

وقد بدأ تنفيذ القانون من تاريخ نشره وأصبح هو القانون الساري والمطبق في دولة الإمارات، حيث جرى عليه آخر تعديل في منتصف العام 2006م.

الفرع الثاني: القانون الاتحادي 14 لسنة 1995م

القانون الاتحادي (14) لسنة 1995 م مكون من (69) مادة موزعة على خمسة أبواب رئيسة، يحتوي الباب الأول على الاحكام العامة وبه خمس مواد.

وتناول الباب الثاني المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بتقسيمه إلى أربعة فصول.

أما الباب الثالث: حدد النباتات التي ينتج منها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية وحظر القانون جلب واستيراد وتصدير وتملك وحيازة وإحراز وتعاطي المذكورة في القسم الثاني من الجدول (4) وقد أدخل القانون أيضاً من ضمن المحظورات.

الفرع الثالث: التعديلات على القانون الاتحادي 14 لسنة 1995م

نظراً للتطور السريع الحادث في دولة الإمارات وظهور العديد من الجرائم المستحدثة وزيادة عدد العناصر الجديدة التي تؤدي إلى الإدمان، فقد عدل القانون المذكور أعلاه بتاريخ 2005/1/29م وهو القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (14) لسنة 1995 في شأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والذي تضمن استبدال بعض النصوص، وذلك على النحو التالي:

يستبدل بنصوص المواد (4) (6) (7) (21) (26) (28) (29) (30) (42) من القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 1995.

المادة (4) من القانون الاتحادي 14 لسنة 1995م:

نص التعديل على أن (تنشأ بوزارة الصحة وحدات متخصصة لعلاج الإدمان ويشرف على كل وحدة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة على أن يكون من بين أعضائها ممثلون لوزارات الداخلية والصحة والعمل والشؤن الاجتماعية وقطاع الشؤون الإسلامية والأوقاف بوزارة العدل وممثل للنيابة العامة يختاره النائب العام).

تنشأ بوزارة العمل والشؤن الاجتماعية مراكز للتأهيل تشرف عليها لجنة تشكل بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية على النحو الوارد في الفقرة الأولى من المادة (1).

لاحظ أن نص التعديل يتضمن أن تنشأ بوزارة الصحة وليس كما ورد في النص القديم، حيث كان ينص على إنشاء وحدات علاجية وتكون تحت إشراف لجنة تشكل بقرار من وزارة الصحة، كما أن التعديل ينص على أن تنشأ بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية مراكز للتأهيل تشرف عليها لجنة كما سبق ذ كره في نفس المادة.

ويلاحظ على التعديل الأخير ما يلي:

أن السياسة الجنائية للقانون الإماراتي في القانون رقم 14 لسنة 1995 اتجهت نحو تشديد العقوبة عند ارتكاب جرائم المخدرات بقصد الاتجار أو الترويج وكذلك العود لا ارتكاب الجرائم، وذلك إذا تعلقت الجريمة بالمواد المدرجة بالجداول (3، 6،7، 8).

أن القانون الإماراتي لم يجز تخفيف العقوبة عن مرتكبي جرائم المخدرات، إلا أنه أجاز الإعفاء من العقوبة لبعض الجرائم إذا بادر أحد الجناة إلى الإبلاغ بما يعلمه عن الجريمة قبل البدء في ارتكابها، وجعل القانون هذا الإعفاء جوازياً إذا كان الإبلاغ قد تم بعد وقوع الجريمة.

ومن الأمور التي أوردها القانون الإماراتي بشأن النص على مصادرة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ومصادرة الآلات والمواد المضبوطة ووسائل النقل المستخدمة في ارتكاب الجريمة، وإغلاق الأماكن التي وقعت فيها، وعدم الترخيص للمتعاطي بقيادة المركبات الآلية، وإلغاء الترخيص في حالة صدوره.

نظر القانون الإماراتي إلى مدمن المخدرات والمؤثرات العقلية نظرته إلى الرجل المريض الذي يحتاج إلى علاج ورعاية بدلاً من العقوبة والتي ثبت عدم جدواها، حيث تبنى فكرة العلاج الطبي كعامل فعال للتخلص من هذا الداء، وبالتالي وتحقيقاً للأغراض التشريعية للمكافحة، أجاز القانون في غير حالة العود بدلاً من الحكم على الجاني بالعقوبة المقررة للتعاطي، إيداع الجاني في إحدى وحدات علاج الإدمان، حيث يقضى فيها مدة معينة مع إمكان إخلاء سبيله متى ثبت شفاؤه.... والمحكمة قبل أن تقرر إيداع الجاني إحدى وحدات علاج الإدمان التي حددتها مواد هذا القانون لا بد أن تستشير اللجنة المشرفة على العلاج، وذلك يؤيد ما ذهبت إليه المحكمة الاتحادية العليا في العديد من أحكامها.

خامساً: استراتيجية مكافحة المخدرات في الإمارات.

لا شك أننا نعيش عصراً انحسرت فيه المعنويات، وانحدرت إلى المادية المفرطة، واختلط الأمر فيه على العيون فيما يتصل بالآداب العامة والعادات والتقاليد، وأصبح من غرائب القول والمثل والأخلاق فضلاً عن الدين.

ولعل هذه هي مجمل أسباب الانتشار المريع لجرائم المخدرات في المجتمع الدولي والتي طالت بلادنا كجزء من هذا المجتمع.

ومن هنا فإن ظاهرة المخدرات كونها ظاهرة اجتماعية تتطلب تدابير متعددة لمواجهتها باعتبارها مسؤولية المجتمع بكافة طوائفه وأجناسه وأعماره ومؤسساته العامة والخاصة ووزاراته المعنية، وعلى ذلك أرست وزارة الداخلية سياستها ووضعت خطتها والتي يتم تطويرها باستمرار، وهي سياسة تستهدف في المقام الاول حماية شباب الوطن، حيث إن ظاهرة المخدرات تستهدف في الأساس هؤلاء الشباب، وتعتمد تلك الخطة على محورين هما: تقليل فرص العرض وخفض الطلب على المخدرات، حيث إن الحد من العرض لا يكفي لمواجهة المخدرات وإنما يلزم خفض الطلب على المخدرات أيضا(1).

وبالنسبة لخفض الطلب فإنه يتم من خلال التوعية واتخاذ خطوات إيجابية وفعالة لعلاج وتأهيل المدمنين من خلال مراكز التأهيل واتباع استراتيجية متوازنة للمكافحة.

خطة عمل لجنة مكافحة المخدرات، الإمارات العربية المتحدة لعام 2003م:

(1) العوامل التي تساعد على زيادة الطلب هي:

- انتشار مشكلة التعاطي داخل قطاع الشباب.

- امتداد ظاهرة التعاطي لتنفذ إلى شرائح عمرية مبكرة.
- التأثير القوي بين الأصدقاء.

يبني القانون خطة شاملة تؤدي إلى الإعراض عن طلب المخدرات وذلك من خلال:

- التوعية الشاملة على المستوى الوطني، من خلال التوصل إلى برامج توعية مدروسة توجه الفرد والأسرة، من خلال المدارس وأماكن العبادة ووسائل الإعلام.
- اتخاذ خطوات إيجابية فعالة لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات من خلال مراكز التأهيل والعلاج في الدولة.
- تشغيل العاطلين عن العمل لكونه أحد الأسباب الرئيسة في الانحراف بصفة عامة وجرائم المخدرات بصفة خاصة.
- إنشاء صندوق الزواج، باعتبار أن توفير الاستقرار الأسري والعائلي للشباب هو خير وسيلة لحمايته من الانحراف.
- انتشار التعاطي بين مختلف الطبقات الاجتماعية دون التقيد بطبقة معينة.
- ظهور أنواع كثيرة من العقاقير والمواد الدوائية المحدثة للإدمان.
- ظهور مواد مخدرة ذات أثر سريع.
- استخدام المواد الطيارة.
- سهولة تهريب العقاقير التخليقية.
- سفر الشباب للخارج في الإجازات للسياحة.
- تفاقم مشكلة التعاطي المتعدد.
- صعوبة الاستغناء عن المخدر.
- تعدد أماكن التعاطي.

- العوامل الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى تعاطي المخدرات.
- العوامل النفسية المصاحبة لظاهرة الإدمان.
- توفر المعروض من الكحوليات.

منح مكافآت للمتعاونين مع الشرطة في كشف جرائم المخدرات، مما يؤدي إلى تلاحم الشعب مع الشرطة في مجال الحصول على المعلومات ومكافحة تلك الظاهرة.

وفي هذا الإطار عهدت وزارة الداخلية إلى لجنة مكافحة المخدرات بمهمة دراسة وبحث المشكلة من واقع البيانات والمعلومات والدراسات والواقع الميداني الذي تعايشه العناصر البشرية في عمليات المكافحة، ومن ثم العمل على تطوير الخطة المعمول بها أو استحداث خطة جديدة توائم ما طرأ على المجتمع من تغيرات مختلفة.

لذا فقد وضعت اللجنة تلك الخطة والتي روعي فيها إيلاء أهمية متوازنة بين تقليل فرص عرض المخدرات وخفض الطلب عليها في آن واحد، مع التركيز على التعاون الدولي والتدريب والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع محاولة دعم الإمكانيات البشرية والمادية والتقنية المطلوبة لأجل مكافحة أفضل.

أولاً: أهداف الخطة

هدف عام:

الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات في مجتمع الإمارات وذلك من خلال السيطرة على مسبباتها بالطرق والأساليب الكفيلة بمنع تهريب المواد المخدرة إلى الدولة وضبط أي كميات تصل منها لمنافذ الدولة وحدودها، والعمل على خفض الطلب وذلك بحصر أعداد المدمنين والقيام بأعمال الرعاية اللاحقة والمتابعة للمتعاطين لمنع عودتهم إلى التعاطي مرة أخرى.

أهداف فرعية:

- دفع جهود مكافحة المخدرات على مستوى الدولة.
- تقليل فرص عرض المخدرات.
- الارتقاء بمستوى أجهزة المكافحة في الدولة.
- التوعية الإعلامية الناجحة بضرورة تعاون كافة قطاعات المجتمع في درء مشكلة المخدرات.
- حماية النشء وخلق جيل سوي.

ثـانياً: المعطيات

أ. المعلومــات:

تستمد المعلومات من المصادر التالية:

قاعدة المعلومات الإلكترونية بالإدارة وأقسام المكافحة المسجل بكافة البيانات عن عصابات التهريب، والممولين والمشتبه فيهم، وأساليب إخفاء المواد المخدرة، ووسائل وطرق نقلها وتبادلها فيما بين الأقسام على أن تكون إدارة مكافحة المخدرات مقراً لهذا المركز، بحيث تقوم الأقسام بتزويد هذا المركز بالمعلومات عن نشاط الأشخاص المشتبه فيهم.

برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والشرطة الدولية (الانتربول) وضباط الارتباط المواطنين والأجانب والمصادر السرية لإدارة مكافحة المخدرات والأقسام التابعة لها.

ب. العنصر البشري والتجهيزات التقنية:

- التوظيف الجيد للتجهيز والتقنيات المتوفرة والكفاية العالية في استخدامها.
- إيجاد عناصر بشرية ذات قدرة بدنية وتكتيكية مميزة للاستعانة بها عند الحاجة لعمليات مشتركة في أكثر من إمارة.

ج. العمل الميداني:

- تشكيل فريق عمل يمكنه العمل في أكثر من إمارة (فريق العمل الموحد) وتتولى إدارة مكافحة المخدرات إدارة هذا الفريق.
- تشكيل فريق يمكنه العمل مع الدول المجاورة في القضايا المشتركة وعمليات التسليم المراقب.
- اختيار أفضل العناصر العاملة وذات المهارات المتميزة للعمل بفريق العمل المشترك.

ثالثاً: الأسلوب

تقليل فرص عرض المخدرات:

تنفيذ قانون مكافحة المخدرات والقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة:

- تصعيد عمليات الضبط والمداهمة (عمليات تفتيش جماعية كمائن، اختيار أهداف عشوائية)
- تفعيل عمليات المراقب الداخلي والخارجي للمخدرات بما في ذلك عمليات الضبط بالمشاركة داخل دول أخرى.

- تنشيط تبادل المعلومات في الداخل والخارج بما في ذلك تجنيد مصادر جديدة والانتهاء من المصادر عديمة الجدوى وتعزيز التعاون الدولي في مجال المكافحة.
- التدريب وتطوير أداء العناصر البشرية لتفعيل عمليات الضبط.
- زيادة عدد مكاتب الارتباط (الهند، إيران) ودعم مكتب الارتباط في إسلام أباد والتنسيق معه في مجال تبادل المعلومات.
- حصر كبار تجار المخدرات الذين يمارسون نشاطهم داخل الدولة عن طريق رصد تحركات دخولهم وخروجهم من وإلى الدولة وجمع معلومات عن نشاطهم في بلدانهم من خلال طلب المعلومات من الأجهزة المختصة.

خفض الطلب على المخدرات:

وضع برامج شاملة للتوعية بأضرار المخدرات وتنفيذها (إعلاميا في المدارس والجامعات، دور العبادة التجمعات السكانية، ... إلخ)، وذلك بالتنسيق مع جهات الدولة المعنية.

- متابعه تنفيذ برامج التوعية والعلاج.
- المساهمة في تطوير عمليات التوعية.
- المساهمة في تطوير تفعيل عمليات العلاج وإعادة التأهيل والدمج الاجتماعي بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- انضمام ضباط من إدارة العلاقات والتوجيه المعنوي بالوزارة والإدارة العامة للشرطة لعضوية لجنة التوعية الأمنية.

- تفعيل الرقابة على الصيدليات والعيادات الخاصة بالتنسيق مع وزارة الصحة في هذا الشأن.

رابعاً: العوامل المساعدة

- تحديث التقنيات التي تعتمدها أجهزة المكافحة والعمل على تطويرها مع توفير عمليات التدريب النظري والميداني لعناصر المكافحة من خلال خطة تدريبية توضع لهذا الغرض.
- دعم القوة البشرية التي تؤدي إلى تحقيق عملية المكافحة لأغراضها وتنقية أجهزة المكافحة من العناصر غير الصالحة إحلال عناصر جديدة وفق ضوابط معينة.
- تحديد الاحتياجات من الإمكانيات المادية اللازمة لتسير عملية المكافحة، مع تقييم ومراجعة ضوابط صرفها.
- وضع الأليات الخاصة بتعاون الأقسام فيما بينها على مستوى الدولة.
- تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة مكافحة المخدرات بالوزارة وشرطة دبي والأقسام الأخرى ليغطي مكافحة المخدرات وغسيل الأموال.
- دراسة أوجه القصور في القوانين الموجودة والتنسيق مع الجهات المختصة لتعديل وسد تلك الثغرات.
- وضع أليات تعاون بين الدولة والدول المجاورة في عمليات التسليم المراقب لضبط كافة العناصر القائمة بتهريب المخدرات.
- ضرورة وجود تعاون بين كافة الجهات للقضاء على ظاهرة المخدرات.
- دعم خطط وأعمال لجنة مكافحة المخدرات.

- تفعيل توجيهات رئيس الدولة (حفظه الله) والمتعلقة بصرف المكافأة المالية للمتعاونين مع الشرطة لما لها من أثر إيجابي في مد أجهزة المكافحة بالمعلومات.
- إيجاد آلية للتعاون بين أقسام المكافحة فيما بينها وبين إدارة مكافحة المخدرات والأقسام الأخرى.

خامساً: المرتكزات

الهيكل التنظيمي المنظم لعمل كافة وحدات وأجهزة الداخلية بمستوييه الأول والثاني.

القرارات والتعليمات الصادرة عن:

- اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات.
- سمو وزير الداخلية.
- سعادة وكيل الوزارة.
- سعادة الوكيل المساعد لشؤن الأمن.

أ. الاستراتيجيات المقررة على مستوى دول مجلس التعاون والدول العربية.

ب. قرارات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية والاتفاقيات الدولية (ثنائية وجماعية)

ج. الالتزام بما ورد بالأهداف والتوجه نحو تحقيقها.

سادساً: نطاق الخطة ومساراتها

النطاق الجغرافي:

يشمل دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات السبع، المنافذ البرية والموانئ البحرية، الحدود الدولية للمياه الإقليمية).

يشمل نطاق الخطة التعاون والتنسيق مع كافة الدول الخليجية والعربية والإسلامية وباقي دول العالم لاستكمال منظومة مكافحة المخدرات في دول العالم الأخرى في هذا المجال.

أ. **التواجد الأمني:**
- الموانئ.
- الحدود البرية والبحرية.
- داخل النطاق الجغرافي لإقليم الدولة كل حسب الاختصاص المكاني.

ب. **جمهور المستهدفين:**
- أبناء الدولة من الجنسين ومن كافة الأعمار.
- الوافدون للدولة (مقيمين، زائرين، عابرين).

ج. **الأداء:**
- تستهدف الخطة الجودة والتميز في العمل في إطار منظومة التعاون الجماعي والتدريب المتطور.

د. العنصر البشرى والتدريب:

- اشتراك أكبر عدد من العناصر البشرية العاملة في مجال مكافحة المخدرات في دورات تدريبية وفق خطة التدريب السنوية المعدة من قبل الوزارة.
- مراعاة الاشتراك بالدورات التدريبية التي تنظمها إدارات الشرطة المحلية والجهات الأمنية خارج الدولة مثل: الإنتربول والمعاهد الأمنية التابعة للأمم المتحدة وبرامجها المعتمدة لمكافحة المخدرات.
- وضع خطة تدريب خاصة بمشاركة خبراء من دخل الدولة وخارجها تتضمن بنودها برامج خاصة بانتقاء المصادر وكيفية تجنيدهم وتشغيلهم، وأساليب تحفيزهم.
- مراعاة أن ينصب الاهتمام على العنصر البشري العامل بالجهات التالية: إدارة مكافحة المخدرات بالوزارة، أقسام مكافحة المخدرات بالإمارات.
- إيلاء الاهتمام بالمخبرين السريين والمتعاونين الأخرين لتحقيق الاستفادة المرجوة في مجال المكافحة والضبط.

هـ. محل الضبط:

- المواد المخدرة الطبيعية والتخليقية والمؤثرات العقلية.

و. مصادر التمويل:

- المبلغ المعتمد من ميزانية الوزارة وقيادات الشرطة.

سابعاً: الإطار العملي للخطة

1. في المجال التشريعي:

- تنفيذ قانون مكافحة المخدرات والقوانين الأخرى ذات الصلة وتشمل:
- قانون الصيدلية رقم (4) لسنه 1983م.

- قانون العقوبات رقم (3) لسنه 1987م.
- قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (14) لسنه 1995م.
- قانون الإجراءات الجزائية رقم (35) لسنه 1995م.
- قانون مكافحة المواد المخدرة.
- قانون رقم (30) لسنة 2021م بشأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثات العقلية.
- قانون رقم (31) لسنة 2021م بشأن قانون الجرائم والعقوبات.
- قانون رقم (6) لسنة 2022م بشأن الأحداث إلى تحسين والمعرضين للجنون.

تطبيق النصوص الواردة بالاتفاقيات الثنائية والعربية في مجال مكافحة المخدرات وتشمل:

- اتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961م وبروتوكولها المعدل لعام 1972م.
- اتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988م.
- الاتفاقية العربية لمكافحة المخدرات.
- الاتفاقيات الثنائية مع كل من الهند وباكستان.

2. في المجال الميداني (التطبيقي):

تصعيد عمليات الضبط والمداهمة (عمليات تفتيش جماعية، كمائن، اختيار أهداف عشوائية):

أ. القيام برصد المعلومات من مصادرها في الداخل والخارج والعمل على تفعيل عمليات الضبط بمشاركة كل أو بعض الأقسام ميدانياً، والعمل على مشاركة

أجهزة المكافحة في الدول المجاورة في عمليات الضبط داخل هذه الدول (المكافحة المشتركة)، والعمل على ضبط القيادات التنظيمية والممولة لجماعات الاتجار في المخدرات.

ب. التحضير لحملات جماعية (يشارك فيها أكثر من قسم) لعمل كمائن على الطرق السريعة والمنافذ الحدودية البرية والبحرية والقيام بعمليات تفتيش انتقائية.

ج. تصعيد عمليات المكافحة والتفتيش المفاجئ الجماعي والانتقائي للوسائل البحرية في الموانئ والشواطئ بالتنسيق مع القوات المسلحة في المياه الإقليمية.

د. العمل وفق الآلية المعتمدة في الرقابة على المواد الكيمائية والسلائف وتفعيل عملية الرقابة على هذه المواد والقيام بضبط الشحنات المخالفة واتخاذ ما يلزم بشأنها لضبطها بالتعاون مع الجهات المصرفية.

هـ. القيام بعمليات تحر عن عمليات غسل الأموال وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

تفعيل عمليات التسليم المراقب الداخلي والخارجي:

الاستفادة من نص المادة (11) من اتفاق الأمم المتحدة لعام 1988 م في مجال تقنيات التسليم المراقب للمخدرات بغية ضبط أكبر عدد من المتورطين في ارتكاب جرائم المخدرات.

وفي هذا المجال يتم القيام بما يلي:

- التنسيق بين أقسام المكافحة بغية القيام بعمليات تسليم مراقب داخلي فيما بينها وبمشاركة إدارة المخدرات بالوزارة.
- القيام بعمليات التسليم المراقب للمخدرات مع الدول بخاصة دول الجوار من خلال إدارة مكافحة المخدرات بالوزارة.

- إزالة المشاكل التي قد تنشأ عن عمليات التسليم المراقب الداخلي والخارجي وذلك بوضع آلية لتنفيذها بمشاركة الجهات القضائية والنيابة العامة، وكذلك مع الدول التي تكثر معها عمليات التسليم.

3. في مجال المعلومات:

تنشيط تبادل المعلومات مع كافة المصادر في الداخل والخارج، وبصفة خاصة مع الجهات الأمنية وغيرها من الجهات الأخرى بدول الإنتاج من خلال ضباط الارتباط في الداخل والخارج.

4. في مجال التعاون الدولي:

- تفعيل الاتفاقيات الدولية والجماعية والثنائية.
- تفعيل قرارات المؤتمرات والاجتماعات الدولية.
- خلق قنوات تعاون جديدة مع العديد من الدول في هذا المجال.
- العمل على توقيع المزيد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون الثنائية مع الدول التي تعتبر ذات تأثير مباشر على الدولة.

5. في مجال التدريب:

تضع اللجنة الفرعية المعنية بالتدريب الخطة المناسبة وذلك بعد دراسة الاحتياجات التدريبية الفعلية، ولها في ذلك التنسيق مع الجهات المعنية بالتدريب في الداخل والخارج مع منح التدريب الميداني عناية كافية.

للجنة التدريب في سبيل إعداد خطتها التنسيق والتعاون مع:

- أجهزة الجمارك في الداخل والخارج.

- معاهد تدريب الشرطة في الداخل والخارج.
- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير بوزارة الداخلية.
- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات.
- الأجهزة الأمنية المعنية بالتدريب في الدول المتقدمة.

6. في مجال التوعية الإعلامية:

- تضع اللجنة الفرعية المتخصصة برنامجاً شاملاً للتوعية الإعلامية للجمهور وللطلبة بالجامعات والمدارس ولمرتادي دور العبادة وفي مواقع التجمعات الشبابية وذلك بالتنسيق مع جهات الدول المعنية.
- العمل على المساهمة في تطوير عمليات التوعية.
- الاستفادة من خبرات مختلف الدول في مجالات التوعية الإعلامية والتربوية من خلال الاتفاقيات الدولية وتبادل الزيارات والخبرات.

7. في مجال العلاج والرعاية اللاحقة:

- تضع اللجنة الفرعية المتخصصة مع أجهزة الدولة المعنية برامج العلاج والرعاية اللاحقة وإعادة التأهيل والدمج الاجتماعي.
- متابعة تنفيذ برامج العلاج والتأهيل.
- المساهمة في تطوير عمليات العلاج وإعادة التأهيل والدمج الاجتماعي.
- المساهمة في تفعيل عمليات الرعاية اللاحقة بالتنسيق مع مختلف الجهات المختصة.

8. في مجالات البحوث والدراسات:

- إجراء الدراسات الميدانية للوقوف على مؤشرات ظاهرة الإدمان ومدى الاستجابة لأسلوب العلاج.
- القيام بعمليات المسح الميداني لمعرفة المناطق ذات العلاقة بجرائم الترويج والتعاطي لوضع الأساليب الأمنية الملائمة للقبض على مرتكبيها.

ثامناً: جهة التنفيذ

- الوحدات الشرطية المتخصصة (أجهزة المكافحة) في الوزارات وقيادات الشرطة.

تاسعاً: جهة المتابعة

- الوكيل المساعد لشؤون الأمن.
- رئيس وأعضاء لجنة المكافحة.

عاشراً: النتائج المتوقعة

- مزيد من عمليات الضبط.
- خفض الطلب بشكل ملحوظ.
- إقلاع كثير من المدمنين عن المخدرات ومزيد من حالات إعادة التأهيل.

حادي عشر: الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية بين دولة الإمارات والدول الأخرى:

- مرسوم اتحادي (55) لسنة 1990 بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

- مرسوم اتحادي (37) لسنة 1994 في شأن اتفاقية تعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الهند.
- اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات بين الداخلية بدولة الإمارات ووزارة الداخلية بجمهورية إيران الإسلامية.
- مرسوم انضمام الدولة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات.
- اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات بين دولة الإمارات وجمهورية باكستان.

ويلاحظ أن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع كل من الهند وباكستان وإيران مردها أن تلك الدول ضمن الدول المنتجة للمخدرات، وقد كان لا بد من اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للتصدي لتلك المواد المخدرة المنتجة في هذه الدول.

إن تأثير تعاطي المخدرات في القيام بالجريمة إما لغياب الوعي وعدم تقدير الأمور في شكلها الصحيح، أو القيام بها بوعي تام للحصول على المال لإشباع الرغبة في الحصول على المخدرات، أو قد يؤدي إلى تعرض المتعاطي لأحد حوادث الطريق.

الخـــاتمة

الخاتمة

تشكل جرائم المخدرات خطراً زاحفاً يمثل تهديداً حقيقياً لأمن المجتمعات واستقرارها، كما أنها تعتبر حجرة عثرة في سبيل تقدمها ونمائها، وأخيراً فإنها تعد معول هدم في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما أنها تشكل تحدياً حقيقياً لأجهزة الأمن بكافة دول العالم سواء المتقدمة أم النامية.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على حجم جرائم المخدرات وخصائصها في دولة الإمارات وخلصت إلى النتائج الآتية:

ساعدت الخصائص الطبيعية في دولة الإمارات على تطور الظاهرة الإجرامية والتي انعكست سلباً على أجهزة الخدمات الأمنية، حيث إن تميز موقع الإمارات العربية المتحدة جعلها ذات أهمية للنقل والتجارة بين الشرق والغرب، مما أدى إلى ارتفاع حركة المسافرين للإمارات إلى تسريب صفقات للمخدرات من الدول التي تعد من المصادر الرئيسية للمخدرات وأهمها الهند وباكستان وإيران.

وقد كان لقرب دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرئيسية المصدرة للمتسللين مثل إيران، أفغانستان، باكستان عن طريق رأس مسندم (سلطنة عمان) عاملاً من عوامل التسلل إلى الدولة، هذه العوامل وغيرها جعلت من الدولة مرتعاً للهجرات الجماعية والفردية غير المشروعة ولفترات زمنية طويلة، وتعد جريمة التسلل من الجرائم الخطيرة التي تهدد المجتمع، وتساعد على انتشار جرائم أخرى مثل تعاطي المخدرات.

جاءت إمارة أبوظبي، دبي والشارقة في مراتب متقدمة في عدد جرائم المخدرات خلال فترة الليل حيث بلغت 84,2 – 85,1 – 71,8% من جملة جرائم المخدرات بكل إمارة على الترتيب، ويمكن تفسير ذلك بسكون الحركة في القرى السياحية في

بعض فترات الليل طلباً للراحة والهدوء لمرتاديها بعد عناء يوم طويل، فيجدها مرتكبو جرائم المخدرات فرصة سهلة في التحرك ليلاً بغية الحصول على المخدر إشباعاً لنزواتهم.

ونجد أن جرائم المخدرات بدولة الإمارات يتباين عددها في كل فصل من فصول السنة خلال السنوات قيد الدراسة، فقد بلغت معدلات الجريمة في فصل الصيف اللآعلى بينما بلغ أدنى متوسط لهذه الظاهرة الإجرامية في فصل الربيع.

للخصائص البشرية دور فعال في جغرافية الجريمة، حيث إن التغيرات البنائية التي يتعرض لها المجتمع يؤثر في معدل الجريمة ونمطها، حيث في عام 2010م قفز أعداد الوافدين إلى 6422 الف نسمة لتبلغ نسبتهم 81,7% من إجمالي سكان دولة الإمارات تزايدت فيها أيضاً أعداد الوافدين على مستوى كل إمارة، تزايدت تبعاً لذلك إجمالي أعداد قضايا جرائم المخدرات لنفس الأعوام قيد الدراسة، يختلف توزيعها من إمارة إلى أخرى استحوذت إمارة دبي الترتيب الأول من حيث أعداد القضايا والبالغة 433 قضية لنفس العام بنسبة 35,2% أي ما يزيد على ثلثي أعداد قضايا المخدرات الواقعة بالدولة تليها إمارة أبوظبي، حيث بلغ إجمالي قضايا المخدرات بها بنسبة 21,7%، ثم جاءت الشارقة في الترتيب الثالث بنسبة 17,3%، وجاءت في الترتيب الأخير إمارة الفجيرة قضية بنسبة 2,7% من إجمالي قضايا المخدرات في الدولة.

تزايدت جرائم المخدرات باطراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ خلال الفترة بين 1997– 2015 بنسبة 1,8% من إجمالي الجرائم بأنواعها خلال نفس الفترة، يتضح أن جرائم المخدرات تتزايد سنوياً، وقد بلغت أقصاها في عام 2008م حيث بلغت بنسبة 2,4% من إجمالي الجرائم بالدولة، وبالرغم من تناقصها في السنوات التالية، فإن نسبتها أخذت في الارتفاع من إجمالي الجرائم ككل، هذا يعكس

دلالة مهمة وهي أن ظاهرة المخدرات آخذة في الارتفاع والانتشار في دولة الإمارات في السنوات الأخيرة.

احتلت جرائم الحيازة المرتبة الأولى بين جرائم المخدرات حسب الغرض من الحيازة حيث بلغت لعام 2015م نسبة 39,7% من جملة جرائم المخدرات، وقد انخفضت بنسبة 24,3% في الفترة الممتدة بين 2008-2014، في حين جاءت جرائم تعاطي المخدرات في المرتبة الثانية، حيث بلغت عام 2015 م نسبة 32,3% من جملة جرائم المخدرات بالدولة، وقد تطور هذا النوع من الجرائم في الفترة من 2008-2012 بنسبة زيادة بلغت 27,7%، ثم استمر في الانخفاض حتى عام 2015، لتأتي جرائم جلب المخدرات في الترتيب الثالث وذلك على مدار الفترة قيد الدراسة، في عام 2014 م بنسبة 12,3% من جملتها، إذ تطورت بنسبة 57,8% بين عامي 2008-2014، ثم انخفضت في عام 2015 م، يليها جرائم الترويج والاتجار إذ بلغت مجتمعة في عام 2015م بنسبة 15,7% من إجمالي جرائم المخدرات بدولة الإمارات.

يعتبر الحشيش من أكثر أنواع المخدرات انتشاراً في دولة الإمارات، حيث بلغ متوسط الكمية المضبوطة منه 11091,87 كجم في الفترة بين 1997- 2010، وتم ضبط 10284,42 كجم بإمارة دبي بنسبة 92,7% من إجمالي الكمية المضبوطة بالدولة، يليها إمارة الشارقة وأبوظبي بنسبة 31,6%- 30,1% على الترتيب، ثم تأتي أم القيوين والفجيرة في المؤخرة إذ بلغت نسبتهم مجتمعة 0,3%.

بلغ إجمالي الكمية المضبوطة من الهيروين 248,608 كجم في الفترة من 1997- 2010م ولقد تبين أن أكثر من 201 كجم من هذا المخدر أي ما يقرب من 81% من إجمالي الكمية تم ضبطها في دبي، أما الكمية الضئيلة المتبقية فتتوزع على

باقي الإمارات الأخرى، ففي الشارقة تم ضبط 17,851 كجم فقط، يليها أبوظبي (14,937كجم)، ثم تأتي إمارة الفجيرة (0,284 كجرام).

يتبين أن مخدر الكوكايين يكاد يكون معدوماً في دولة الإمارات خلال تلك الفترة، حيث لا تتجاوز الكمية المضبوطة 1,536 كجم، وتركزت هذه الكمية في أبوظبي، عجمان، أم القيوين، وتم ضبطها مع المتعاطين، وقد بلغ إجمالي الكمية التي تم ضبطها من مخدر الماريجوانا في الدولة ككل 4,469 كجم خلال نفس الفترة، وتم ضبط ما يزيد على نصف الكمية المضبوطة في إمارة دبي بنسبة 58,4%، أما النسبة المتبقية 41,6% فتتوزع على إمارة أبوظبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة.

ارتفاع هائل في انتشار وتداول الحبوب المخدرة في دولة الإمارات حيث تجاوزت الكمية المضبوطة ما يزيد على مليون وستمائة حبة مخدر، وتنتمي هذه المخدرات إلى فصيلة ما يسمى بالمهلوسات ولشدة خطورتها سميت بالسموم النفسية أو بالمخربات النفسية (عطيات، عبد الرحمن شعبان، الرياض، 2000،ص 153) وتأتي إمارة رأس الخيمة في مقدمة باقي إمارات الدولة من حيث الكمية المضبوطة وذلك بنسبة 61% خلال الفترة قيد الدراسة، جاءت إمارة دبي في الترتيب الثاني بنسبة 25% من إجمالي الكمية المضبوطة، وأخيراً جاءت إمارتا أم القيوين والفجيرة في المؤخرة بنسبة 0,4% مجتمعة.

احتلت إمارة دبي المرتبة الأولى من حيث عدد المتهمين بقضايا المخدرات بداية من عام 1980 واستمرت حتى عام 2016م تحتل هذا الترتيب، بنسبة 33,3% من إجمالي أعداد المتهمين بالدولة لنفس العام.

تبلغ نسبة مرتكبي جرائم المخدرات في الدولة من حاملي جنسية الإمارات (المواطنين) بنسبة 220,8% عن عام 2001م.

شكلت الإمارات الثلاثة: أبوظبي، دبي، الشارقة 84,7% من إجمالي أعداد مرتكبي جرائم المخدرات في الدولة، في المقابل نجد أن باقي الإمارات الأخرى شكلت 15,3% من مرتكبي هذا النوع من الجرائم.

احتلت إمارة دبي المرتبة الأولى من حيث عدد مرتكبي جرائم المخدرات مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة فلقد بلغ إجمالي عدد المتهمين فيها بنسبة 45,2% من إجمالي عدد مرتكبي الجرائم بالدولة ككل.

أما بالنسبة للجنسيات الأجنبية فقد بلغت نسبتهم 55,8% من جملتهم بالدولة، بالنسبة للجنسيات العربية بلغت أعلى نسبة لهم في إمارة دبي 46,3% من جملتهم بالدولة، تليها إمارتا أبوظبي والشارقة 22,5%- 15,8% على الترتيب من إجمالي أعدادهم بالدولة، بلغت أقل نسبة لهم في إمارة أم القيوين (0,7%).

يعتبر دراسة خصائص الجريمة حسب الفئة العمرية أمراً ذات أهمية، نجد أن ما يقرب من ثلثي المتورطين في جرائم المخدرات (62,1%) ينتمون للفئة العمرية من (18- 30) والتي تتميز بالقدرة على العطاء والتعليم والإنتاج. أما أقل الفئات العمرية فهي الفئة العمرية من (50 فأكثر).

انتشرت ظاهرة المخدرات بين ذوي التعليم الأساسي (ما قبل الجامعي) حيث تعدت نسبتهم ما يزيد على ثلثي مرتكبي تلك الجرائم (79,2%) من مجموع مرتكبي جرائم المخدرات بدولة الإمارات، وتقل بين الأميين وذوي التعليم العالي (التعليم الجامعي).

وصلت أعداد مرتكبي جرائم المخدرات من الحاصلين على التعليم الابتدائي بنسبة 16,9% من إجمالي اعداد مرتكبي جرائم المخدرات، أما الحاصلين على التعليم الإعدادي فقد وصلت نسبتهم 30,5%.

احتلت أعداد مرتكبي جرائم المخدرات من الحاصلين على التعليم الثانوي المرتبة الأولى، لتسجل هذه الفئة نسبة 31,8% من إجمالي الأشخاص مرتكبي جرائم المخدرات.

في حين احتلت فئة الأميين 8,8% من مجموع مرتكبي جرائم المخدرات بالدولة، ثم فئة التعليم الجامعي حيث وصلت نسبتها 7%، لتأتي فئة غير المبين مستواهم التعليمي في الترتيب الأخير بنسبة 5%.

يتبين من ذلك أن مرتكب جريمة المخدرات ذا التعليم الأساسي هو الذي يتجه إلى هذه الظاهرة، وبخاصة فئة التعليم الثانوي والتي احتلت المرتبة الأولى، ولا يعني أن التعليم في حد ذاته هو السبب، وإنما يعني أن الفشل في استمرار التعليم ربما يكون هو السبب وراء ارتفاع نسبة هذه الفئات.

مستوى إجرام المتزوجين (الفئة الأولى) لا يختلف كثيراً عن إجرام غير المتزوجين (الفئة الثانية) حيث بلغت نسبة مرتكبي جرائم المخدرات بأنواعها في الفئة الأولى 38,6% من مجموع مرتكبي جرائم المخدرات بالدولة عام 2016م، في حين وصل بنسبة 58% (هذه النسبة تضم فئة الأعزب، المطلق، الأرمل).

شكل العاطلون عن العمل 32,6% من إجمالي مرتكبي جرائم المخدرات، منهم 81,5% متورطون في جرائم الحيازة والتعاطي.

في المرتبة الثانية العمال والموظفون، وبنسب متساوية بلغت 28,2% لكل منهما، أما الطلاب جاءوا بالمرتبة الرابعة بنسبة 18,7% منهم 89% متهمون بالتعاطي والحيازة.

التوصيات:

انتهت الدراسة وعقب استعراض كافة الجوانب التي تم تناولها بدءاً من بيان مفهوم جرائم المخدرات، وذكر أسباب ظهورها وتوزيعها الجغرافي والمخاطر الناجمة عنها والخصائص التي تتسم بها وقد توصلت الدراسة التي أجريت على موضوع تعاطي المخدرات في منطقة الدراسة إلى العديد من التوصيات والمقترحات التي يراها الباحث حلاً للقضاء على هذه المشكلة أو تقنينها بما لا يهدد صحة الفرد والمجتمع، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

1. العمل على رفع مستوى الخدمات والرعاية الصحية المقدمة لأفراد المجتمع من أجل سلامتهم، وذلك بتوفير عدد كبير من المراكز الصحية.
2. عمل دورات تدريبية للعاملين بالإدارات الخاصة بمكافحة المخدرات وتدريبهم على أساليب مواجهة مشكلات إدمان المخدرات وكيفية الوقاية منها.
3. تصميم البرامج الوقائية والإعلامية الموجهة لتوعية الأسر والنشء والشباب من خطورة مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات.
4. العمل على تطوير برامج علاج المدمنين ووضع الخطط لتطوير تلك البرامج والتي تشتمل على العلاج الطبي والعلاج النفسي والاجتماعي، وكذلك التوسع

في إنشاء العديد من المؤسسات العلاجية للمدمنين أو من هم في مرحلة النقاهة من الإدمان، سواء كانت حكومية أو خاصة.

5. ضرورة تفعيل دور العاملين بالإدارات الخاصة بمكافحة المخدرات في إعادة دمج المتعافي في الأسرة والمجتمع، وذلك من خلال تحسين العلاقة بين المتعافي والأسرة والمجتمع وتدريبهم على تقبل وتفهم كل منهما للآخر.
6. مساعدة المتعافي على استرداد ثقة أسرته ومجتمعه.
7. ضرورة زيادة الدعم المادي والمعنوي للعاملين بإدارات مكافحة المخدرات وفي الوقاية من المخدرات وذلك لتفعيل أنشطتها في مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات.
8. الحرص على الزيارة الدورية المنزلية للمتعافي من الإدمان من قبل العاملين في مكافحة المخدرات وفي الوقاية من المخدرات.
9. ضرورة تفعيل دور الجانب الأمني الخاص بمكافحة الإدمان والمخدرات من خلال المقترحات التالية:

- ضرورة الاتجاه نحو الدراسات العلمية الشرطية والتي تختص بجرائم الإدمان وتعاطي المخدرات لكي يتسنى لها التعامل مع حالات الإدمان بالمجتمع، ويكون لها دور كبير في منع تعاطي المخدرات.
- زيادة أعداد غرف العمليات الشرطية الخاصة بمكافحة الإدمان والمخدرات، وعمل قنوات إعلامية خاصة بمثل هذه المشكلات كي يتسنى للمجتمع التعرف عليها والوقاية منها.
- عمل دروات تدريبية مكثفة لرجال الشرطة والمتخصصين في مجال الإدمان والمخدرات من أجل رفع كفاءة التعامل مع حالات الإدمان وتعاطي المخدرات.

- ضرورة الاتجاه نحو إنشاء إدارات شرطية متخصصة لسرعة الاستجابة والتعامل مع جرائم الإدمان وتعاطي المخدرات بواقع 4 إدارات/ إمارة لتسهيل التعامل مع هذه الحالات.
- ضرورة الاهتمام من إدارة الشرطة بإحصائيات جريمة المخدرات ونشرها حتى يتسنى للباحثين دراستها بتعمق وإفادة المجتمع من خلال تحليلها وتقديم التوصيات للمسؤولين وأصحاب القرار.
- الاهتمام بكفاءة العاملين في مجال ضبط المخدرات من خلال تكثيف برامج التأهيل والتدريب والاعتماد على التقنية الحديثة والالتزام بالشفافية في إجراءات الضبط.
- أهمية استمرار التعاون بين الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وكافة الأجهزة المختصة لمواجهة هذه الظاهرة، وتشمل "قوات حرس الحدود، القوات البحرية، وغيرها، بما يتيح التنسيق وتبادل المعلومات، ويحكم السيطرة الحدودية على تسرب هذا الوباء داخل البلاد لحماية أبناء الدولة منها.
- قيام وسائل الإعلام الشرطية بتنفيذ خطة إعلامية توضع على مستوى الدولة وتحت إشراف المتخصصين من وزارة الداخلية مع مشاركة القادة والرؤساء في مؤسسات الدولة في توعية المرؤوسين بما يحقق أهداف الرقابة والترهيب للمجتمع.
- مواصلة تعزيز إطار التعاون الأمني الدولي والإقليمي مع أجهزة المكافحة ذات الصلة، وضباط الاتصال، ومراكز المكافحة التنسيقية الإقليمية لدعم جهود الاستهداف المسبق لجرائم تهريب المخدرات عبر الحدود الوطنية والمنافذ الشرعية.

- تطوير الخطط التنسيقية وتضافر الجهود بين بشأن رصد المواقع الإلكترونية والصفحات المشبوهة عبر مواقع التواصل التي تستخدم في الترويج الإلكتروني للمخدرات.
- إحكام المنافذ لتقليل كمية المخدرات التي تهرَّب إلى داخل البلاد إلى أقل حد ممكن وذلك عن طريق التعاون بين وزارة الداخلية والقوات المسلحة مع الحزم في مواجهة المهربين وتجار المخدرات والموزعين.
- تفعيل دور أقسام وإدارات مكافحة المخدرات بشأن كافة صور الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمؤثرات النفسية الجديدة، ومواجهتها وفقاً للإطار القانوني.
- استمرار الدور الفاعل للرصد المبكر لأنواع المخدرات التخليقية المستحدثة، واتخاذ ما يلزم نحو التوصية بإدراجها على الجداول الملحقة بقانون مكافحة المخدرات.
- منع الصيدليات من صرف الأدوية التي تشمل أنواعاً من المخدرات بنسب متفاوتة مثل أدوية السعال والأدوية المهدئة والمنومة بدون وصفة طبية.
- ضرورة التنبيه على بعض شركات الأدوية التي تطرح أدوية للسعال أو الصرع وتحتوي هذه الأدوية على نسبة من المواد المخدرة فيسيء المدمنون استخدامها وتحقق هذه الشركات أرباحاً طائلة من بيع هذه الأدوية بدون تذاكر طبية حتى يتم تسجيل هذه الأدوية في جدول المخدرات ومراقبة صرفها من الصيدليات.
- تشجيع المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية على تبني تنفيذ برامج متكاملة في مجال الوقاية والتوعية من المخدرات، تستهدف الفئات

الأكثر عرضة للمخاطر، لاسيما النشء والشباب وحثها على النهوض بدورها في نشر مراكز ومصحات للعلاج من التعاطي والإدمان والتأهيل والدمج المجتمعي.

- تعظيم دور أجهزة الإعلام الشرطي المختلفة في نشر ثقافة الوقاية من تعاطي المخدرات، وإدمانها وتكثيف برامج التوعية عن الآثار السلبية لمشكلة المخدرات على الفرد والأسرة والمجتمع.
- ضرورة عمل كشف دوري على السائقين، ولاسيما سائقي النقل الثقيل قبل تجديد رخصهم مع عمل دوريات مفاجئة على الطرق السريعة وأخذ عينات من الدم وتحليلها واكتشاف الحالات التي تتناول المواد المخدرة.
- إصدار العقوبات المشددة تجاه الأشخاص الذين يتاجرون في المواد المخدرة أو الفاسدة لأنها تؤثر على حياة الإنسان وتنشر الأمراض.

10. العمل على التوعية الدينية كإحدى أهم طرق الوقاية من المخدرات، لذا يجب على علماء الشريعة والفقه والدين أن يتجمعوا لكي يقوموا بالتوعية السليمة ولأن مجتمعاتنا تغلب عليها النزعة الدينية إلى حد ما لذا فإن التأثير على الشباب من قبل هذه الفئة سوف يكون له أبلغ التأثير، وربما يمنع وقوع العديد من الجرائم التي تحدث بالمخدرات، ونود أن نشير هنا أن التوعية تتم من خلال الترغيب والتحفيز على التقرب إلى الله، وليس من خلال التخويف والتهديد والوعيد، كما أنه يجب أن تكون هذه التوعية ممنهجة وليست تسير دون أهداف أو خطط.
11. ضرورة الاهتمام بالتوعية المدرسية وهي تعتبر من أحد أفضل المؤسسات التي يمكن من خلالها تحديد طرق الوقاية من المخدرات، نظراً لما تتمتع به من باع طويل في هذه الأمور فلا أحد يمكن أن ينكر دور المؤسسات

التربوية، فجميعها تعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات الدينية والأسرة ولا ننسى أن الباحث أو الشاب يقضي أغلب وقته في المدرسة، أو وسط أصحابه.

12. ضرورة الاهتمام بدور الجامعة، في أغلب خطوات الإدمان، والتعاطي تحدث في فترة الجامعة لذلك فيجب علينا من خلال المناهج التي تدرس سواء في المدرسة أو الجامعة أن يتم غرس الإيجابية في الطلاب منذ الصغر وتعودهم على الأخلاق الحميدة التي تدعو إليها كافة الأديان السماوية.
13. الاهتمام بضرورة تعريف الطلاب عن قرب عن تأثير هذه المواد، ويمكن ذلك من خلال دراسة بعض من المعلومات المرتبطة بالمواد المخدرة في الكتب مثل الكيمياء، أو من خلال مادة علم النفس، لمعرفة التأثيرات النفسية التي تسببها مثل هذه المواد على الإنسان.
14. تفعيل دور الأخصائي النفسي، والمعلم الذي يقوم بمراقبة الطلاب طوال اليوم الدراسي، فيمكن من خلال هؤلاء أن يتم إنقاذ ما يمكن إنقاذه وذلك من خلال تبليغ أولياء الأمور إذا ظهرت أحد التصرفات الشاذة أثناء اليوم الدراسي أو مراقبة الطلاب إذا ما كان هناك أحد الطلاب الذين يقومون بتزويد الطلاب ببعض المخدرات.
15. إحدى أهم طرق الوقاية من المخدرات هو وجود تشريعات قوية، تساعد على وجود محاكمة عادلة لكل من تسول له نفسه الاتجار في هذه المواد اللعينة، فبالتأكيد أغلب الدول تحتوي على تشريعات تجرم مثل هذه الأفعال، ولكن يجب أن يتم تطبيقها بكل صرامة وقوة وخصوصاً على المهربين والتجار فهم السبب الأساسي لدخول الشباب في براثن هذا الطريق المظلم ولذلك نجد أن عقوبة الاتجار في بلادنا تكون أخطر من عقوبة التعاطي.

16. لا شك أن التوعية الإعلانية إحدى الوسائل الفعالة بقوة في طرق الوقاية من المخدرات، حيث يمكن أن يكون هناك حملات إعلانية بين الحين والآخر، تبين التأثير الضار للمخدرات على الشباب، وطرق الوقاية من المخدرات على اختلاف المراحل العمرية.
17. ضرورة بث الوسائل الإعلانية، سواء المسموعة أو المقروءة أو حتى المكتوبة، نشر المعلومات التي ترتبط بعلاج المشكلات الاجتماعية، وما ينتج من تعاطي المخدرات وحالياً اتجهت العديد من الدول إلى الاستعانة ببعض الممثلين أو لاعبي الكرة في حملاتها عن طرق الوقاية من المخدرات، حتى يكون الإعلان واقعياً، ويحقق الهدف المرجو منه.
18. تفعيل الدور الرقابي الذي تلعبه مؤسسات الدولة في الرقابة على الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الرديئة، والتي تساعد الشباب بشكل غير مباشر بالاتجاه إلى المخدرات وذلك من خلال إيهامهم والضحك عليهم بأنه يمكنهم أن يحصلوا على السعادة من خلال هذه المخدرات، كل هذه الخطوات التي يقوم بها الإعلام، من شأنها أن تسهم بشكل كبير في طرق الوقاية من المخدرات.
19. تفعيل دور العبادة فعليها دور كبير جداً، في تقديم الدعم للشباب وتنبيههم بحريمة تعاطي المواد المخدرة لما فيها من إلحاق الأذى للنفس وللآخرين.
20. إنشاء مراكز للعلاج في أماكن متنوعة بها متخصصون في مجال علاج الإدمان للعناية بأكبر عدد ممكن وتقديم أفضل خدمات الرعاية الطبية لهم والتوعية بمخاطر الإدمان سواء على المدمن أو على أسرته أو على المجتمع.

21. التعاون مع الهيئات الأهلية والأجنبية التي تعمل في نفس مجال مكافحة الإدمان والاستفادة من خبراتها وتبادل المعلومات معها.
22. عمل دورات تدريبية لتوعية رجال الدين حتى يمكن تناول الموضوع خلال الخطب والعظات بطريقة علمية.
23. تشجيع النشء على القراءة، بالإضافة إلى فتح المكتبات العامة للقراءة.
24. الاهتمام بالشباب وتوفير البرامج التأهيلية والتدريبية التي تنمي الوعي والفكر الثقافي واستغلال طاقتهم وأوقات الفراغ لديهم في أشياء إيجابية.
25. تفعيل البرامج الثقافية والفنية والأدبية والدينية داخل المدارس والجامعات لزيادة وعي الشباب بأضرار التدخين والمخدرات وسبل الوقاية وطرق العلاج.
26. تنظيم حملات التوعية والتثقيف داخل القرى والمدن وإقامة الندوات والمؤتمرات التي تقوم على توعية المجتمع بأضرار المخدرات وآثارها وكيفية تعامل الأسر مع أبنائهم من مدمني المخدرات ودور المستشفيات الخاصة بعلاج الإدمان في مساعدتهم على الشفاء.
27. توفير برامج التدريب والتأهيل للمتخصصين في مجال علاج الإدمان من الفريق العلاجي لرفع مستوى كفاءتهم وتنمية مهاراتهم في التعامل مع المرضى وتكوين العلاقة المهنية وتقديم أفضل خدمات الرعاية الصحية لهم.
28. ضرورة إنشاء النوادي الرياضية والحدائق والمنتزهات والملاعب لكي يكون لأفراد المجتمع متنفس لقضاء أوقاتهم بشكل مفيد وسليم لأن الثروة البشرية هي الثروة الحقيقية لأي بلد في العالم ولهذا وجب الاهتمام والعناية بها وتقديم بناء البشر على بناء الحجر (العمران) فحين تهتم الأمم ببناء أجساد البشر وعقولهم تحصد إبداعهم وتميزهم مما يؤدي إلى نماء وازدهار الحضارات.

29. زيادة أعداد المتخصصين بإدارات مكافحة المخدرات للقيام بواجبهم التوعوي والمهني في التوعية بالمخدرات واكتشاف الحالات مبكراً.
30. تقبل الشخص الذي قضى محكوميته داخل مركز الإصلاح والتأهيل من قبل المجتمع، وذلك لأن هذا الشخص قد نال عقابه من خلال حجز حريته في المركز، ولا يستحق عقاباً من قبل المجتمع أيضاً.
31. توجيه الأبناء وإرشادهم من قبل الأسرة والمدرسة، ومراقبة سلوكياتهم، لتوجيهها إلى الطريق الصحيح وخاصة المراهقين، وعلى الوالدين أن يكونوا قدوة لأبنائهم في التصرفات.
32. تقديم الأنشطة المختلفة التي تجذب الفئات الشبابية بين عمر 18– 25 سنة في المجالات الرياضية، والثقافية، والاجتماعية، للاندماج بداخل المجتمع واستغلال جهودهم في أعمال مفيدة.
33. زيادة الحملات الدعائية للتشجيع على علاج الإدمان وتوفير سبل الرعاية الكافية، مع التأكيد على أهمية تقبل المجتمع لمدمني المخدرات بعد إتمام العلاج وتوفير فرص عمل مناسبة.
34. تدعيم الدور الأساسي للأسرة في التنشئة الاجتماعية الصحية على العادات والتقاليد والأسس الدينية، فينبغي على الأب والأم تقديم النصيحة للأبناء وتقويم سلوكياتهم الخاصة، مع التوجيه والابتعاد عن أصدقاء السوء، ولا بد أن يكون الأب قدوة صالحة للأبناء للوقاية من الوقوع في مخاطر الإدمان.
35. إعداد دورات تدريبية وندوات لتوعية الشباب والمراهقين عن مخاطر الإدمان وكيفية التصدي له من خلال وسائل الإعلام المختلفة كالتلفاز، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتجمعات الشبابية بداخل الجامعات والمدارس أو النوادي.

36. التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الدولية وتطبيق أحدث تقنيات وطرق علاج الإدمان ووسائل التوعية.
37. التوسع في المراكز المتخصصة لعلاج الإدمان بشكل مجاني وبشكل سري للحفاظ على خصوصية المدمن الذي يرغب في العلاج، مع توفير الأطباء المتخصصين لذلك، كما لا بد من إجراء الكشوفات الدورية بين الفئات العمرية المعرضة للإدمان بداخل المدارس والجامعات للاكتشاف المبكر وزيادة نسبة نجاح العلاج.
38. ضرورة الاتجاه لإنشاء المراكز الصحية الخاصة بعلاج الإدمان حيث قامت دولة الإمارات بإنشاء مراكز لعلاج المدمنين على المخدرات وتأهيلهم للعودة مرة أخرى للحياة:

- مستشفى الطب النفسي، إمارة أبو ظبي، وقد أنشئ المستشفى في عام 1987م وبدأ تشغيله في عام 1994م حتى كبر وصار مستشفى منفصلاً للطب النفسي.
- المركز الوطني للتأهيل، إمارة أبوظبي، وقد أنشئ المركز في عام 2002م حيث يقدم خدمات العلاج والتأهيل المختلفة والتي تشمل المرضى وذويهم كونهم شركاء أساسيين في العملية العلاجية ضمن ما يعرف بالعلاجات المسندة علمياً، وتمتد خدمات المركز لتشمل الوقاية ودعم خفض الطلب على المخدرات باستخدام الوسائل العلمية الحديثة.
- مستشفى الأمل، إمارة دبي وقد افتتح المستشفى في عام 1983م، ويوفر خدمات الرعاية النفسية بأبعادها الطبية والنفسية والاجتماعية للمرضى النفسيين ومرضى الإدمان.
- مركز التأهيل الخاص، إمارة الشارقة وقد أنشئ المركز عام 1994م بموجب مرسوم صادر من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي

عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، ليتولى علاج وتأهيل مدمني المخدرات في إمارة الشارقة، وتم إلحاقه بشرطة الشارقة عام 1995 ليقوم بعلاج مدمني المواد المخدرة علاجاً طبياً ناجحاً وتأهيل من يتم علاجه تأهيلاً بدنياً ونفسياً، فضلاً عن تأهيله ثقافياً ومهنياً وفقاً لما تقتضيه حالته وعلاج وتأهيل مدمني المواد المسكرة الذين يحالون إليه بقرار من مدير عام الشرطة.

الملاحـــــــق

الملاحـــق

ملحق رقم (1) استمارة الاستبيان:

تعليمات:

فيما يلي مجموعة من التساؤلات التي تدور حول الآثار المترتبة على ظاهرة المخدرات والمطلوب منك قراءة كل سؤال قراءة جيدة، وفي حالة التأكد من الإجابة تضع علامة (√) داخل المربع المعد لذلك، أما في حالة الأسئلة غير المحددة باختيارات للإجابة فعليك أن تعبر عن رأيك تعبيراً حراً.

إن الإجابة على بيانات هذه الاستمارة تهمنا في إعداد هذا البحث، فتعاون معنا من أجل خدمة البحث العلمي، فسوف تحظى إجابتك بالسرية التامة.

1. الاسم: (اختيار).....
2. النوع: (ذكر، أنثى).....
3. السن أو العمر.....

أقل من 20 سنة ☐ من 20–30 سنة ☐

من 31–40 سنة ☐ من 41–50 سنة ☐

أكثر من 50 سنة ☐

4. الجنسية:

☐ مواطن ☐ خليجي ☐ عربي ☐ أجنبي

5. الحالة الاجتماعية:

☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

6. المستوى الاجتماعي:

☐ أمي ☐ يقرأ ويكتب

☐ ابتدائي ☐ إعدادي

☐ ثانوي (مؤهل متوسط) ☐ جامعي ☐ فوق الجامعي

7. المهنة (الوظيفة):

☐ موظف حكومي ☐ تاجر ☐ قطاع خاص

☐ طالب ☐ عامل ☐ عاطل عن العمل ☐ متقاعد

8. محل الإقامة:

☐ مدينة ☐ قرية ☐ بادية

9. السكن:

☐ حي راقٍ ☐ حى متوسط

☐ حي شعبي ☐ على أطراف المدينة

10.ما نوع المخدر الذي تتعاطاه:

☐ حشيش ☐ أفيون ☐ هيروين

☐ كوكايين ☐ كبتاجون ☐ مارجوانا

☐ حبوب مخدرة متنوعة ☐ الماندركس ☐ السيكونال ☐ أكثر من نوع

11.ما عدد مرات التعاطي أسبوعياً:

☐ مرة ☐ مرتان ☐ ثلاث مرات

☐ أربع مرات ☐ طوال الأسبوع

12.ما معدل الإنفاق على كل مرة من مرات التعاطي تقريباً:

يذكر المعدل بالعملة المحلية.....

13.ما مصدر الدخل الشهري لك:

☐ الراتب ☐ عمل إضافي ☐ التجارة ☐ مساعدة من الأسرة

أخرى تذكر.....

14.هل دخلك الشهري من وجهة نظرك:

☐ مرتفع ☐ متوسط ☐ منخفض

15.كم معدل الدخل الشهري لك بالعملة المحلية تقريباً: .....

16.كم تنفق من هذا الدخل على المخدرات:

☐ ربع المرتب ☐ نص المرتب

☐ ثلاثة أرباع المرتب ☐ الدخل كاملاً

17.في حالة عدم كفاية الدخل لتغطية نفقات الإنفاق على المخدرات، ماذا تفعل؟

☐ الاستدانة ☐ السرقة ☐ بيع بعض المتعلقات الشخصية او المنزلية

أخرى تذكر.....

18.في رأيك هل يؤثر تعاطي المخدرات كسلوك إجرامي في الطاقة البشرية العاملة؟

☐ نعم ☐ لا

19.في حالة الإجابة (نعم) كيف يؤثر ذلك؟

☐ انعدام الرغبة في الإنتاج

☐ عدم القدرة على الإنتاج

☐ عدم الذهاب إلى العمل

☐ تعطيل الآخرين الراغبين في العمل

☐ افتعال المشكلات

☐ الطرد من جهة العمل

☐ كل هذه المؤثرات مجتمعة

أخرى تذكر.....

20.هل يكثر في منطقة سكنك الاتجار وتعاطي المخدرات:

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة (بنعم) ما أسباب ذلك؟.....

21.في حالة المتعاطي نزيل المؤسسات العقابية والإصلاحية، من يتولى الإنفاق على أسرتك حالياً:.....

22.في رأيك هل ساهم العامل المادي أو وفرة الأموال في إقبالك على المخدرات؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة (بنعم) كيف ساهم في ذلك؟

.....

23.ما مقترحاتك للتخفيف من حدة تأثير ظاهرة المخدرات على مجتمعك؟

.....

ملحق رقم (2) تطور كميات المخدرات المضبوطة بدولة الإمارات العربية المتحدة بين أعوام 2004-2011م

أنواع المخدرات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط السنوي
حشيش	574.9	0.853	287.5	0.895	215.3	222.3	208.2	2653.4	520.4
ماريجوانا	0.3	0.4	0.4	0.1	0.2	2.2	2.2	0.5	0.8
هيروين	29.6	8.2	3.8	6.2	207	41.4	18.3	6.6	40.2
أفيون	1.5	0.2	1.9	1.8	17	5.8	7.2	0.1	4.4
كوكايين	--	--	--	6	1.5	--	--	--	3.7
أخرى	--	--	--	1.1	--	--	0.9	--	1
إجمالي	606.3	9.653	293.6	16.095	441	271.7	236.8	2660.6	556.9
حبوب مخدرات (حبة)	2196	8423	2012	4104	8020	509660	19378	152395	88273.5

المصدر: تقرير الأمن الجنائي، وزارة الداخلية، الإمارات العربية المتحدة، بيانات غير منشورة، السنوات قيد الدراسة.

ملحق (3) ضبطيات مخدر الكوكايين خلال أعوام (2001-2005م)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
مخدر الكوكايين	1,072	4,070	0,55	-	-

ملحق (4) توزيع أفراد العينة تبعاً للدخل الشهري

فئة الدخل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 1000	6	6.4
2000-1000	4	4.2
4000-2000	12	12.6
6000-4000	25	26.3
8000-6000	17	17.9
10000-8000	7	7.4
10000أكثر	17	17.9
غير مبين	7	7.4
المجموع	95	100

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. إبراهيم عبد الرحمن الطخيس، علم الاجتماع الإجرامي، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر،1983م.
2. إبراهيم راسخ، المخدرات وكيفية مواجهتها، مطبوعات شرطة دبي، دبي 1998م.
3. أحمد صالح العمرات، إدارة الشرطة المعاصرة "المبادئ، تنظيم، الواجبات، العمليات" الجزء الثاني، الطبعة الثانية، عمان، 1999م.
4. أحمد على إسماعيل، دراسات الجريمة في جغرافية المدن، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية،1995م.
5. أحمد قاسم البوريني، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، دار الحكمة، بيروت، 1957م.
6. أمل على الحوسني، التحديات الأمنية التي تواجه العمل الشرطي في القيادة العامة لشرطة أبو ظبي ديسمبر 2007م.
7. آمنة السعدي، الهوية الوطنية ودور الشرطة في الحفاظ عليها، ندوة دور الأمن في ترسيخ الهوية الوطنية، 25-26 نوفمبر 2008م.
8. إيناس الجعفراوي، المرأة والمخدرات قراءة في التراث البحثي، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد 1، 2018م.

9. إسماعيل علوي بلغيت، الإرهاب الممول بالمخدرات، المجلة المغربية للقانون والعلوم الجنائية، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، 2017م.
10. إيمان محمد عبد المنعم البنان، تجارة المخدرات في مصر: دراسة مقارنة بين مصر ودول العالم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد 4، 2018م.
11. المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة: المكتب العربي لشئون المخدرات، الاجتماع الأول لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات في دول مجموعة العمل الفرعية الإجرائية الثالثة، طنجة، 1981م.
12. جمعة سلطان الشامسي تعاطي المخدرات: المفهوم، الآثار، موقف التشريعات، بحث مقدم ضمن دبلوم الأمن في كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة المصرية، القاهرة 2000م.
13. جمعة سلطان الشامسي، دور الشرطة في مكافحة المخدرات وأثرها على التنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة، مركز دعم واتخاذ القرار، شرطة دبي، 2012م.
14. حاتم عبد القادر هلاوي، تكلفة الجريمة في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998م.
15. حسن توفيق إبراهيم، العولمة وتأصيل العلوم الشرطية في الوطن العربي، قضايا وتساؤلات حول المستقبل، دورية الفكر الشرطي، المجلد الثامن، العدد الأول، أبريل 1999م.
16. حامد موسى الدود السليك، المخدرات وأثرها على التنمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، 2017م.

17. خالد بن محمد القاسمي، التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات، دار الثقافة العربية، بيروت، 1998م.
18. خالد حسن فرزون، مختصر الدراسات الأمنية المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الجزء الثالث، 1406هـ.
19. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء، الإمارات في أرقام، 2007م.
20. رفيق الشلبي، مدى كفاءة الأجهزة الأمنية العربية في التصدي للظواهر الإجرامية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، الرياض 1999م.
21. رضا عبد الحكيم اسماعيل، مقالة الجريمة المنظمة أنشطتها المتنوعة وجهود المجتمع الدولي في مكافحاتها مجلة الشرطة، وزارة الداخلية، إدارة العلاقات والتوجيه المعنوي، العدد 368 (31 أغسطس، 2001م).
22. زهرة محمد محمد، جغرافية الجريمة مجالها ومناهجها ومحتواها، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة، الجمعية الجغرافية 1995م.
23. سعد الدين مسعد هلالي، التصدي للمخدرات بين المصارحة والمصالحة- دراسة فقهية مقارنة، بحث مقدم لمؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات بالتعاون مع أكاديمية نايف للعلوم الأمنية في الفترة من (6-2001/5/8م) المجلد الثاني.
24. سميحة القليوبي، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، 21/20 ابريل 1994م، صادر عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة القاهرة، 1994م.

25. شرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، المجلد الاول، مفهوم ومعاني الجريمة الاقتصادية، العدد 95، عام 2002م.
26. شمس الدين عمر الياس، تعاطي المخدرات أسبابه وآثاره وموقف الشريعة منه، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 24، 2017م.
27. صالح محمود السعد، تحديات المخدرات على المستوى الدولي، مجلة الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، 1997م.
28. طارق عبد الجليل حبوش، الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستجدة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، الرياض 1999م.
29. طه أحمد طه متولي، الجرائم الاقتصادية "التحديات والمواجهة " إصدار مركز بحوث شرطة الشارقة، الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، المجلد الأول، 2002م.
30. طلال مشعل العتيبي، دور الضبط الاسري في وقاية الشباب من تعاطي المخدرات، دراسة مقارنة بين متعاطي المخدرات والأسوياء من الشباب بمدينة الرياض، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد 22، الرياض، 2003م.
31. طلعت كاظم مهدي، أحكام المخدرات دراسة فقهية، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، العدد 40، 2016م.
32. عائشة إبراهيم البريمي، أثر الخصائص الديموغرافية والاجتماعية على اتجاهات الشباب نحو ظاهرة المخدرات في دولة الإمارات، شعبة بحوث منع الجريمة، مركز بحوث الشرطة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2003م.

33. عباس أبو شامة، التحديات التي تواجه رجل الشرطة العربي، دورية الفكر الشرطي، المجلد التاسع، العدد الثالث، أكتوبر 2000م.
34. المفهوم والمعاني للجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، الإصدار رقم 90 لمركز بحوث شرطة الشارقة، 2002م.
35. عبد الجليل محيا، جغرافية الجريمة، القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية، 1995م.
36. عبد الحميد غنيم، جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، مدينة العين، 2001م.
37. دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، دبي، 1993م.
38. عبد الفتاح الصيفي "التعريف بالجريمة المنظمة"، ورقة عمل غير منشورة مقدمة للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993م.
39. عبد الله الصعيدي، الثقافة الأمنية ودورها في التنمية، الفكر الشرطي، مجلد 9، عدد 4، يناير 2001م.
40. مفهوم وأنماط الجريمة الاقتصادية المستحدثة ودور التدريب الشرطي في مواجهتها، الفكر الشرطي، المجلد السابع، العدد الثالث، أكتوبر 1998م.
41. عبد الله حمد الشامسي، الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات، الدائرة الثقافية، حكومة الشارقة، مكتبة اتحاد الإمارات، الطبعة الأولى 2000م.
42. عبد الحكيم الحكماوي، الإثبات في الجرائم الالكترونية، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد 7، 2014م.
43. عبد الوهاب حومد، نظرات معاصرة على قاعدة قانونية الجرائم والعقوبات في التشريع المقارن، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 4، 2000م.

44. عثمان النور عثمان، المخدرات رؤية تأصيلية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة شمال أفريقيا العالمية، العدد 21، 2016م.
45. عاجل عمار ساسي عطية، مشكلة المخدرات التصنيف والأنواع والآثار، مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، العدد 14، 2010م.
46. علاء الدين الحسيني، جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة، الجمعية الجغرافية عام 2006م.
47. وفاء سمير نعيم، الشباب الريفي وثقافة المخدرات: دراسة حالة في قرية مصرية، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 2018م.
48. وليد رشاد، ثقافة المخدرات عبر اليوتيوب: دراسة بمنهجية تحليل المضمون الافتراضي، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد 1، 2019م.
49. فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب الجامعي، العين، 2000م.
50. فايز بن محمد مشيب آل سليمان العسيري، نموذج للاستجابة السريعة في تحديد موقع الحادث باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لمراكز الدفاع المدني في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006م.
51. فتحي محمد أبو عيانة، السكان والعمران الحضري، بحوث تطبيقية في بعض الاقطار العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1987م.
52. فريدون محمد نجيب وآخرون، الشرطة العصرية ومدخل الحسابات الأمنية، دورية الفكر الشرطي، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو 1992م.

53. القيادة العامة لشرطة أبوظبي، إضاءات على مسيرة شرطة أبوظبي، تقرير بمناسبة اليوبيل الذهبي للشرطة، 2007م.
54. القيادة العامة لشرطة أبوظبي، مركز البحوث والدراسات الأمنية، ندوة الإدارة الاستشرافية من منظور أمني، أبوظبي، 17-18 أبريل 2006م.
55. القيادة العامة لشرطة أبوظبي، مركز البحوث والدراسات الأمنية، ندوة دور الأمن في ترسيخ الهوية الوطنية، 25-26 نوفمبر 2008م.
56. الكتاب الإحصائي السنوي مركز الإحصاء، إمارة الشارقة، 2011م.
57. الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، سنوات مختلفة.
58. الشارف عبد الكريم المرزوقي، المخدرات أسباب تعاطيها آثارها سبل الوقاية منها، مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 41، 2015م.
59. مجدي عز الدين يوسف، المدينة والجريمة، دورية الفكر الشرطي، مجلد 10، عدد 1 أبريل، 2001م.
60. المجموعة الإحصائية الثانوية، وزارة الداخلية، التقارير الجنائية الإحصائية، السنوات قيد الدراسة.
61. محمد الأمين البشري، الأمن العربي "المقومات والمعوقات" أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث، الرياض 2000م.
62. محمد الحسيني، الشرطة في دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990م.
63. محمد بكير محمد، قراءات في جغرافية الصناعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2008م.
64. التخطيط الإقليمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008م.

65. محمد عبد الفتاح منجي، المتغيرات الداخلية والخارجية وآثارها على التخطيط الأمني، بحث مقدم لمؤتمر الشرطة الثامن لتطوير العلوم الأمنية، القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، عام 2011م.
66. محمد عبد اللطيف محمود البنا، المخدرات دراسة فقهية طبية قانونية، مؤتمر الأمن الاجتماعي، تطلعات وتحديات، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، 2007م.
67. محمد مبارك الدوسري، الدور الأمني للقوات الخاصة لأمن الطرق، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية عام 2016م.
68. محمد محجوب عثمان، التخطيط في عمليات الشرطة، مجلد الأمن والحياة، العدد 227، السنة العشرون، يوليو 2001م.
69. محمد محمود أبو النصر مفهوم البحث الأمني والقانون، الأهمية والمشكلات رؤية مستقبلية ، الفكر الشرطي، المجلد السابع، العدد الثالث، أكتوبر 1998م.
70. محمد مدحت جابر عبد الجليل، العمران التقليدي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 2004م.
71. مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 1، العدد 30، ص98، 2002م.
72. محمد هاشم عوض، خصائص وأبعاد الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1413هـ.
73. محمد فتحي عيد، الإرهاب والمخدرات، مركز البحوث والدراسات، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005م.

74. الإجرام المعاصر، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م.
75. الاتجار في المخدرات وآثارها الاقتصادية، دورية الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، ع4، يناير 1999م.
76. محمود محمد سيف، أسس البحث الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013م.
77. محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، القاهرة، دار النهضة، 1982م.
78. محي الدين المبروك، آثار الأوضاع الاقتصادية على معدلات الجريمة، مختصر الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الجزء الأول، الرياض، 1406هـ.
79. محمد حنفي محمود محمد، التدابير الجنائية في القانون الإماراتي، مجلة الأمن والقانون، مطبوعات شرطة دبي، دبي 2003م..
80. محيا، ناصر بن متعب، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003م.
81. مريم محمد آل علي، الآثار الاجتماعية للهجرة إلى مجتمع الإمارات، شرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، العدد 24، عام 2006م.
82. مجدي حسن أبو زيد، السيطرة على أموال الاتجار غير المشروع في المخدرات كأسلوب للمكافحة، بحث ضمن دبلوم العلوم الجنائية في كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، القاهرة، 1990م.

83. ماجدة علي أبو منجل، الأسباب الاجتماعية لتعاطي المخدرات، مجلة كلية التربية، جامعة طرابلس، العدد 8، 2012م.
84. مصعب علي سعيد الصوفي، المخدرات في الجمهورية اليمنية: واقع المشكلة وإشكاليات المكافحة، مجلة المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، شئون العصر، العدد 12، 2008م.
85. معن خليل العمر، التدابير الوقائية من المخدرات، الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، العدد 81، 2012م.
86. ليندا لبيض، مقارنة مفاهيمية بين المخدرات التقليدية والمخدرات الرقمية، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 24، 2020م.
87. ناجي محمد هلال، الأبعاد الاجتماعية للجريمة المنظمة، دورية الفكر الشرطي، المجلد 11، العدد 2 يوليو 2002م.
88. نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، جدة، 1983م.
89. نشأت عثمان الهلالي، إعداد رجل الشرطة في ظل تطور الجريمة المنظمة والإرهاب، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، أكتوبر 1998م.
90. نور الدين الواطئ، الاختصاص في الجريمة الالكترونية، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد 7، 2014م.
91. ياسر محجوب أحمد عبد الرحيم، الجهود الدولية لمكافحة المخدرات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، 2017م.
92. يوسف الكساسبة، التطور التقني وتطور الجريمة، مجلة الأمن والحياة، العدد 227، 2001م.

المراجع الأجنبية:

1. Barkan, steven E. (2001), Criminology, A Sociological Understanding, Upper Saddle River, New Jersey.
2. Newman, Oscar, (1972), "defensible Spce; people and Desgin in the Evident city ' Architectural press.
3. Blaike, Piers)1978). "The Theory of the Spatial Diffusion of Innovation: A Spacious Cult de Sac in Progress" in Human Geography, Vol. 2 No 2 P.269-295.
4. Brantingham, P.L. and Brantingham, P.J. (1981). Environment Criminology, Beverly Hills. CA. Sage.
5. Burgess, E. & Bogue D.)1970). Urban Sociology, the University of Chicago, Chicago.
6. Block, Richard L. (1997). "Space, Place and Crime: Hot Spot Areas and Hot Places of Liquor-Related Crime". In John E. Eack and David Weisbrurd, (eds) Crime and Place, Crime Prevention Studies, Vol. 4, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police

Executive Research Forum, Washington, D.C,pp 145-183.

7. Buerger, Michael, Ellen G. Cohn and Anthony J. Petrosino. (1995). "Defining the "Hot Spots of Crime": Operationalizing Theoretical Concepts for Field Research". In John E. Eack and David Weisbrurd, (eds) Crime and Place, Crime Prevention Studies, Vol. 4, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C,,pp 237-257 .
8. Eck Jhon E.and David Weisburd. (1995). "Crime Places in Crime Theory". In John E. Eack and David Weisbrurd, (eds) Crime and Place, Crime Prevention Studies, Vol. 4, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C, pp 1-34.
9. Ecklom, P. (1987). Preventing Robberies at Sub-Post Office: An Evaluation of a Security Initiative Home office Crime Prevention Unit, Paper No. 9, London, UK, Her Majesty's Stationary Office.
10. Felson, Marcus. (1995). "Those Who Discourage Crime". In John E. Eack and David Weisbrurd, (eds)

Crime and Place, Crime Prevention Studies, Vol. 4, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C,pp 53-66

11. Kevorkian, Nadera Shalhoud. (1995). "Fear Of Crime in the Armenian Quarter of Jerusalem: physical and Social Correlations". In John E. Eack and David Weisbrurd, (eds) Crime and Place, Crime Prevention Studies, Vol. 4, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C, pp 185-197
12. Warr, Mark (2002) " Public Perceptions and Reaction to Crime '', pp 13-31 in Criminology: A, contemporary Handbook, Edited by: josrph F. Sheley, Belmond.
13. Torres, Donald A. Handbook of federal police and Ivestigative Agencies, Greenwood, 1985, Hand book Ogstate police, highway parols and Investigative Agencies ,1987.
14. http://www.Khayma.com/almoudaress /takafah/amma.

15. Cahill.M.E (2005), Geographies of Urban Crime: An Inter-urban Study of Crime in Nashville, TN; Portland.P.120.
16. Clinard, B. Marshall)1969). Sociology of Deviant Behavior, Rinehart and Winston.
17. Durkheim, E.,)1951). Suicide: a Study in Sociology. London: Routledge and Kegan Paul.
18. Faqir, F.)2001). "Intrafamily Femicide in Defence of Honour: the Case of Jordan" in Third World Quarterly; Feb2001, Vol. 22 Issue 1, p65-82.
19. Goffman, E.)1959). The Presentation of Self in Every Day Life. Garden City: Doubleday.
20. Gottfredson, M. R. and Hirschi, T.)1990). A General Theory of Crime, California, Stanford University Press.
21. Gould, E., & Mustard, D.)2002) Crime Rate and Local Labor Market Opportunities in the United State: 1979-1997, Review of Economics and Statistics, 84.
22. Hadidi M., Kulwicki A. & Jahshan H.)2001). "A Review of 16 Cases of Honour Killings in Jordan in 1995" in International Journal of Legal Medicine [Int J Legal Med] 2001; Vol. 114 (6), pp. 357-359.

23. Harries, K. D.)1974). The Geography of Crime and Justice. New York. Mc Graw-Hill Book Company.
24. Hodgkinson, S. & Tilley, N.)2007). "Travel-To-Crime: Homing in on the Victim" in International Review of Victimology; 2007, Vol. 14 Issue 3, p281-298.
25. Ranji, W.)1994). "Reasons for the Rise in Rape Crimes" in Chinese Sociology & Anthropology; Winter1994/1995, Vol. 27 Issue 2, p76-80.
26. Raphael, R. & Winter-Ember, R.)2001). "Identifying the Effect of Unemployment on Crime", Journal of Law and Economic, XLIV.
27. Serajzadeh, H.)2008). "Social Determinants of the Seriousness of Crime: An Examination of a Muslim Sample" in Social Compass; Dec2008, Vol. 55 Issue 4, p541-560.
28. Welchman, L., Hossain, S. & Hassan. Abu Reem)2005). «Changing the Rules? Developments on 'Crimes of Honour» in Jordan. in 'Honour': Crimes, Paradigms & Violence Against Women; 2005, p199-208.

29. Arafa , Rania: Housing Environment and Women's Health in the Palestinian Refugee Camps: a case study of Al- Ein Refugee camp in Nablus city. non published thesis.An- Najah National University. Nablus. Palestine. 2000.

30. Rosenbaum, Dennis P. and Paul J. Lavrakas "Self-Reports About Place: The application of Survey and Interview Methods to the Study of Small Areas", In John E. Eack and David Weisbrurd, (eds) Crime and Place, Crime Prevention Studies, Vol. 4, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C, pp 285-314.

31. Rengert G.F. and Wasilchick. (1990). Space, Time and Crime: Ethnographic Insight into Residential Burglary, Washington D. C., Office of Justice Programs, National Institute of Justice, US Department of Justice.

32. Rengert, G.F. (1980). Spatial Aspects of Criminal Behavior" In Georges Abeyte and K. D. (eds), Crime: A Spatial Perspective, NY, Columbia University Press.

33. Newman, R. (1972). Defensible Space: Crime Prevention Through Urban Design, NY, Macmillan.
34. Herbert, David. (1982). "The Geography Of Urban Crime". Longman, London.
35. Ecklom, P. (1987). Preventing Robberies at Sub-Post Office: An Evaluation of a Security Initiative Home office Crime Prevention Unit, Paper No. 9, London, UK, Her Majesty's Stationary Office
36. Eck Jhon E.and David Weisburd. (1995). "Crime Places in Crime Theory". In John E. Eack and David Weisbrurd, (eds) Crime and Place, Crime Prevention Studies, Vol. 4, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C, pp 1-34.
37. Harries, K.D. (1974). The geography of crime and justice. New York, NY: McGraw Hill.
38. Ibsaiss, Safaa: Housing-Health Relation ship in Al-Ain Refugees camp in Palestine. non published thesis. An- Najah National University Nablus. Palestine. 2000.
39. Arunas Juska & Vygandas Paulikas, Rural Marginalization, (2006), Policing, and Crime in

Lithuania, Police Practice and Research, Vol. 7, No. 5, December.

40. Daniel P. Mears, et al, (2007), Opportunity Theory and Agricultural Crime Victimization, the Rural Sociological Society.
41. Daniel Gilling and Harriet Pierpoint, (1999), Crime Prevention in Rural Areas, University of Wales, Press Cardiff
42. Steven C. Deller & Melissa A. Deller, (2010), Rural Crime and Social Capital, Growth and Change, Journal Compilation, Vol. 41, No. 2, June.
43. Spelman, W. (1992). "Criminal Careers of Public Places", Final Report to the US National Institute of Justice, Austin, TX, School Of Public Affairs, Univ. of Texas at Austin.

صدر عن إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة

رقم الإصدار:

214. إدارة المعرفة الأمنية ودورها في تطوير الإبتكار الأمني.
215. الدور الأمني للبنوك والمصارف في مكافحة جريمة غسل الأموال.
216. حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات.
217. ضحايا الاحتيال الإلكتروني في المجتمع الإماراتي.
218. دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم اتخاذ القرار بوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
219. المواجهة القانونية والأمنية للاتجار بالبشر.
220. دراسة تحليلية ونقدية لجهود دولة الامارات العربية المتحدة.
221. الدور الأمني للكلاب البوليسية K9 وطرق تدريبها.
222. دور الخدمة الوطنية في بناء وترسيخ هوية الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة.
223. جرائم السرقة من المساكن بواقع الإحصاء الجنائي بإمارة الشارقة 2020-2012.
224. دور الإعلام الأمني في مواجهة الفكر المتطرف فى دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة ميدانية).
225. تطوير البناء التنظيمي لجهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثره في مواجهة جرائم الإرهاب (دراسة مقارنة).
226. استشراف مُستقبل الجـرائم المعلوماتية في ضوء التحديات المعاصرة.
227. سند مبادرة رائدة لدعم أسر النزلاء قصص واقعية من وحي التجربة.
228. الآليات الذكية للمتحدث الرسمي الذكي.
229. مخاطر وتحديات مواقع التواصل الاجتماعي على المجتمع الاماراتي.
230. معجم مصطلحات العلوم الشرطية.
231. أنظمة المعلومات الجنائية ودورها في الحد من الجرائم المقلقة.
232. أسباب تعاطي وإدمان الشباب للمخدرات وتأثيرها وانعكاسها على الأسرة في إمارة الشارقة.
233. جغر افية جرائم المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة "بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية".
234. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإجراءات الجزائية.
235. إنجازات إدارة مركز بحوث الشرطة لدعم البحث العلمي.

تطلب القائمة كاملة للإصدارات من مركز بحوث شرطة الشارقة

جغرافية جرائم المخدرات في دولة الإمارات "باستخدام نظم المعلومات الجغرافية"

The Geography of Drug Crimes in the United Arab Emirates "Using GIS"

هذا الكتاب

تعد دراسة جغرافية جرائم المخدرات من الدراسات الهامة التي تبين الخصائص الطبيعية في دولة الإمارات التي ساعدت على تطور جريمة المخدرات نظراً لما تشهده الدولة من تطور وانفتاح على دول العالم واتساع نطاقها الجغرافي وتداخل حدودها مع حدود الدول الإقليمية المجاورة، مما أدى إلى استحداث مفاهيم متطورة للجريمة وللمخدرات، ومن خلال هذه الدراسة يتم التعرف على وسائل تجنب الأسباب المؤدية إلى إرتفاع معدل هذا النوع من الجرائم على المستوى المحلي.

ومن أبرز ماتوصلت إليه الدراسة من توصيات تمثلت في التالي:

- تصميم البرامج الوقائية والإعلامية الموجهة لتوعية الأسر والنشء والشباب حول خطورة تعاطي وإدمان المخدرات، إلى جانب تطوير البرامج العلاجية للمدمنين ووضع خطط لتطوير تلك البرامج والتوسع في إنشاء المؤسسات العلاجية للمدمنين.
- تفعيل دور الجانب الأمني الخاص بمكافحة المخدرات عبر إعداد الدراسات الشرطية التخصصية بمجال الإدمان والتعاطي، وإلحاق العاملين بالمخدرات بدورات تدريبية مكثفة لرفع كفاءتهم في التعامل مع حالات التعاطي والإدمان، وإنشاء إدارات شرطية متخصصة في المجال ذاته لضمان سرعة الاستجابة .